وزارة التعليـــم العـــالي والبـحث العـلمي
المركـــز الجـــامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميـــلة
معهد العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

المرجع : ...../2016

القسم: علوم التسيير
الميدان : العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية
الشعبة: علوم التسيير
التخصص : مالية و بنوك

مذكرة بعنـــــــــوان :

دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية في الدول المضيفة

حالة الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014

مذكـــــرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص" مالية وبنوك"

إعداد الطالبة :
حميمود أمال

إشراف الأستاذ:
د. ريغي هشام

لجنة المناقشة :

اسم ولقب الأستاذ	الجامعة	الصفة
لطرش جمال	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	رئيسا
بولعراس سفيان	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	مناقشا
د.ريغي هشام	المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف	مشرفا ومقررا

السنة الجامعية: 2016/2015

بسم الله الرحمن الرحيم

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة هل يوجد هناك دور للإستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية الجزائرية، بالنظر إلى الإمكانات المتوفرة في القطاع والغير مستغلّة، وأهميته في الإقتصاد.

يلعب الإستثمار الأجنبي المباشر دورًا هاما في زيادة القدرة التنافسية للقطاع الصناعي التحويلي على وجه الخصوص بالنظر إلى التكنولوجيا والتقنيات التي ينقلها إلى الدولة المضيفة وتحسين كفاءة إستخدام الموارد، وذلك من خلال الشركات متعددة الجنسيات والتي تعتبر أفضل قناة لنقله، ولكن رغم المنافع التي يجلبها الإستثمار الأجنبي لمباشر للإقتصاديات العالمية إلاّ أنّ الجزائر لا تتلقى إلاّ نسبة ضئيلة منه سواءا من التدفقات العالمية أو إلى الإقتصاديات النامية أو حتى إلى إفريقيا، بالإضافة إلى ذلك فإنّه لايساهم إلاّ بنسبة جد ضعيفة في بعض مؤشرات الإقتصاد الوطني كالناتج المحلي الإجمالي والتكوين الخام لرأس المال. ويبقى المناخ الإستثماري في الجزائر غير مغر للمستثمر الأجنبي رغم مجهودات الدولة لتحسينه بعدّة إجراءات وقوانين.

يُعتبر القطاع الصناعي خارج المحروقات الأقل مساهمة في القيمة المضافة وتُهيمن الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية على أغلب السوق الداخلي في حين لا تُمثل الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية إلا نسبة ضعيفة جدا من الصادرات الكلية للبضائع. ولم يستفد القطاع الصناعي التحويلي من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وبالتالي المساهمة في ترقية منتجات الصناعة التحويلية حيث تذهب نسبة هامة منه إلى قطاع المحروقات بالإضافة إلى قلة حجم تلك التدفقات أصلا وهو الأمر الذي يدفع إلى تشجيع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي التحويلي من خلال تدابير جديدة محفّزة لذلك، والنظر في القوانين الموضوعة والتي تعيق توجّه هذه الإستثمارات للقطاع الصناعي التحويلي.

الكلمات المفتاحية:

الإستثمارات الأجنبية المباشرة، القطاع الصناعي، الصادرات الصناعية التحويلية.

Résumé:

Cette étude vise à connaitre s'il existe un rôle pour les investissements étrangères dans la promotion des exportations industrielles transformationnelles algériennes, en rapport avec les possibilitès du secteur et qui sont non exploitées, malgrè son importance dans l'économie.

L'investissement directe étrangère joue un rôle important dans la croissance du pouvoir d'achat du secteur industriel transformationnel plus particulièrement en vue de la technologie et des techniques transmis à l'ètat d'accueil et l'amélioration de la compètence d'utilisation des ressources, et cela à partir des sociètès multinationales, qui sont considérées comme meilleur canal de sa transmission, mais malgré les benfaits apportés par l'investissements étrangers pour les économies mondiales, l'Algérie ne recevera qu' un pourcentage faible que dans les flux internationaux que pour les économies emergeantes même en Afrique.par ailleurs elle ne participe que d'un pourcentage faible dans quelques indices économiques nationaux comme la production locale globale et la formation brute du capital.Et il reste l'atmospherè de l'investissement en Algérie non encourageant pour l'investisseur étranger malgrè les efforts fournis par l'ètat pour son améloiation par nombreuses action et lois.

Le secteur industriel en dehors,des hydrocarbures est considèrè le moins participant dans la valeur ajoutée les importations des produits industriels transformationnels domunent le marché intérieur,au temps que les exportations des produits industriels transformationnels ne représentent qu'un faible pourcentage de la globalitè des marchandises. Et Le secteur industriel transformationnel ne bénéficié par de flux d'investissements directs étrangers et par consèquent dan la participation de la promotion des produits industriels transformationnels alors qu'un pourcentage important va au secteur des hydrocarbures,et au peu de volume de ces flux, cela amene à encourager les flux d'investissements étrangers directs dans le secteur industriel transformationnel depuis des nouvelles actions encourager par rapport aux lois èmises et qui freinent ces investissements à s'orienter vers le sècteur industriel transformationnel .

Mots clés:

Les investissements directs étrangers , le secteur industriel , Exportations de produits manufacturés industriels.

شكر وعرفان

أشكر الله تعالى وأحمده على إتمام هذا العمل، وأسئله أن يتقبله قبولا حسنا وينفعني وغيري به.

يشرّفني أن أتقدم بالشكر الجزيل والثناء الخالص

إلى الأستاذ الدكتور الفاضل: "ريغي هشام" الذي تفضّل بالإشراف على هذه المذكرة بوافر التوجيهات القيّمة والإنتقادات الهادفة، لإخراج هذا العمل في صورته النهائية.

كما لايفوتني أن أشكر الأساتذة: أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم إثراء هذا العمل وتفضّلهم بحضور المناقشة.

وإلى كل الأساتذة الأفاضل بكلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير الذين قامو بتكويني إلى غاية وصولي إلى هذا المستوى العلمي وأخصّ بالذكر الأستاذ الكريم" لطرش جمال" الذي لم يبخل عليّ بنصائحه وتوجيهاته طول مساري الجامعي.

وأقول شكرا لكل من مدّ لي يد العون والنصح، وكل من حفّزني على هذا العمل

<u>والحمد لله من قبل ومن بعد</u>

إهداء

اليوم والحمد لله سأطوي سهر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشواري بين دفتي هذا العمل المتواضع ولايفوتني إلاّ أن أهديه إلى كل من:

إلى منارة العلم والإمام المصطفى سيد الخلق رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من نزلت الآيتين الكريمتين في حقهما إلى من لايمكن للكلمات أن توفي حقهما ولالأعداد أن تحصي فضائلهما إلى أمي وأبي العزيزين أدامهما الله لي

إلى إخوتي وأخواتي: رانيا وزوجها جلول ،حمزة ،عبد الرحيم ،وآخر العنقود الكتكوتة ملاك ، حفضهم الله لي

إلى جدتي الغالية أدامها الله تاجا فوق رؤوسنا

إلى كل خالاتي: ميمة وأولادها، عليمة وأولادها، نادية وأولادها وبالأخص لولة وأولادها

إلى كل أخوالي وزوجاتهم كل باسمه وأولادهم وبالأخص رؤوف

إلى كل أعمامي وعماتي مسعودة سامية فوزية نوال وأولادهم

إلى كل صديقاتي وبالأخص صديقتي الغالية: زينب

إلى كل من يعرفني من قريب أومن بعيد إلى كل من كان دعما لي طول مسار دراستي

*إلى كل طلبة السنة الثانية ماستر مالية وبنوك دفعة: **2016/2015***

"والحمد دائما وأبدا لله الواحد المتعال"

فهرس

المحتويات

البيان	الصفحة
الملخص باللغة العربية	I
الملخص باللغة الفرنسية	II
شكر و عرفان	III
إهداء	IV
فهرس المحتويات	X .VI
فهرس الجداول والأشكال	XIV . XII
فهرس الملاحق	XVI
مـــقـــدمـــــة	أ . و
الفصل الأول: الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر	48 . 2
تمهيد الفصل	2
المبحث الأول: الشركات متعددة الجنسيات	19 . 3
المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وتطورها التاريخي	3
المطلب الثاني :خصائص الشركات متعددة الجنسيات وتصنيفات	7
المطلب الثالث: دوافع الشركات المتعددة الجنسيات والدور الممكن لها	11
المطلب الرابع: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات وتقييمها	14
المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر	47 . 20
المطلب الأول: مفهوم ونظريات الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله	20
المطلب الثاني: تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر و محدداته	30
المطلب الثالث: دوافع وأهمية الإستثمار الأجنبي المباشر وطرق حسابه	33
المطلب الرابع:المناخ الإستثماري وتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر	37
خلاصة الفصل	48
الفصل الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	50 –

	86
تمهيد الفصل	50
المبحث الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	51- 61
المطلب الأول: قوانين الإستثمار ماقبل فترة الإصلاحات	51
المطلب الثاني: قوانين الإستثمار خلال فترة الإصلاحات ومابعدها	54
المطلب الثالث: الإطار المؤسسي للإستثمار في الجزائر	57
المبحث الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	62 – 85
المطلب الأول: تطور أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2014)	62
المطلب الثاني: مكونات البيئة الإستثمارية في الجزائر	64
المطلب الثالث: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بعض المؤشرات	67
المطلب الرابع: حوافز و معوقات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر	78
خلاصة الفصل	86
الفصل الثالث: دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية	88 – 137
تمهيد الفصل	88
المبحث الأول: أهمية القطاع الصناعي في الجزائر	89 – 102
المطلب الأول: ماهية القطاع الصناعي و أهميته	89
المطلب الثاني : واقع القطاع الصناعي في الجزائر	92
المطلب الثالث : مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة	95
المبحث الثاني: واقع الواردات والصادرات الصناعيةالتحويلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	103 – 126
المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	103

المطلب الثاني: تحليل الواردات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	107
المطلب الثالث: تحليل الصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014	115
المبحث الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية خلال الفترة 2001-2014	127 - 136
المطلب الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي التحويلي	127
المطلب الثاني: نحو تفعيل دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المساهمة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية بالجزائر	134
خلاصة الفصل	137
خـــــــــاتـــــــمـــة	143 – 139
قائمة المراجع	162 – 145
الملاحق	168 – 164

فهرس

الجداول

والأشكال

الجـداول:

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1-2	تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة 2001-2014	63
2-2	تقييم الجزائر من خلال المؤشر المركب لمكون السياسات الإقتصادية خلال الفترة 2001-2010	67
3-2	ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأداء والإمكانات القطرية على جذب الإستثمار الأجنبي خلال الفترة 2001-2010	69
4-2	تتقييم الجزائر ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2001-2013	70
5-2	تصنيف الجزائر في مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية خلال الفترة 2001-2012	71
6-2	تصنيف الجزائر وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012	72
7-2	محل الجزائر من مؤشر الأنستيتيو شنال أنفستور للتقويم القطري خلال الفترة 2001-2010	73
8-2	ترتيب الجزائر في تقريرالتنافسية العالمي خلال الفترة 2001-2014	75
9-2	ترتيب الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2005-2014	76
10-2	ترتيب الجزائر من خلال مؤشر الشفافية العالمي خلال الفترة 2003-2014	77
1-3	تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2014)	97
2-3	تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة خارج المحروقات (2001- 2014)	99
3-3	تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014	106
4-3	تطور نسبة الواردات من البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة (2001-2014)	110

3-5	الموردون العشر الأوائل للجزائر خلال الفترة 2001-2014	112
3-6	تطور معدل الإختراق حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة(2001-2014)	114
3-7	تطور نسبة صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة (201-2014)	118
3-8	الزبائن العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة(2001-2014)	120
3-9	تطور معدل مجهود التصدير حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة (2001-2014)	123
3-10	توزيع مشاريع الإستثمارات الأجنبية بحسب كل قطاع للفترة 2002-2012	129
3-11	الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي مابين (جانفي 2003 وماي 2015)	131

الأشكـــال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	رقم الصفحة
1-1	مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر	22
2-1	دورة حياة السلعة ومراحل تطورها	26
1-2	تطور بعض مؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة(2001-2014)	64
1-3	تطور نسبة المساهمة القطاعية في القيمة المضافة لمختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة (2001-2014)	102
2-3	هيكل التركيب النسبي للصادرات من البضائع في الجزائر لسنة 2014	107
3-3	تطور هياكل واردات البضائع لفروع القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة (2001-2014)	108
4-3	تطور هيكل صادرات البضائع لفروع القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة(2001-2014)	115
5-3	توزيع المشاريع الإستثمارية المنجزة بحسب مصدر رأس المال خلال الفترة(2002-2012)	128

فهرس

الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	رقم الصفحة
01	تطور مساهمة فروع القطاع الصناعي التحويلي في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2014	164 - 165
02	تطور هيكل واردات البضائع حسب قطاع النشاط NSA خلال الفترة (2001-2014)	166
03	تطور هيكل صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة (2001-2014)	167
04	توزيع المشاريع الإستثمارية بحسب مصدر رأس المال خلال الفترة 2002-2012	168

مقدمة

مدخل الموضوع:

تُعتبر الإستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى أهم الموارد المالية التي تراهن عليها مختلف دول العالم المتقدمة والمتخلفة على حد سواء في تحقيق التنمية ذلك أن الدول الأكثر جاذبية لهذه الإستثمارات تعتبر الأكثر حُضوة في تحقيق النمو، وقد أصبحت هذه الإستثمارات تشكل الظاهرة الإقتصادية التي تميّز نهايات القرن العشرين وبدايات القرن الواحد والعشرين، على غرار تطوّر تكنولوجيا الإعلام والإتصال والعولمة. وقد أصبحت العديد من الدول النامية في حاجة ماسّة إليها نظرا لإنخفاض مصادر رؤوس الأموال الداخلية وعدم كفاية المدخرات المحلية إذ يعتبر هذا النوع من الإستثمارات أحد أهم رؤوس الأموال التي شهدت تطورا نظرا للدور المهم والحيوي الذي يلعبه في نقل التكنولوجيا والتقنيات الحديثة والمساهمة في تراكم رأس المال. من هذا المنطلق إشتدّ التنافس بين الدول على جذب المزيد من هذه الإستثمارات بإزالة القيود والعراقيل التي تعيق طريقها ومنح حوافز وضمانات تسهل قدومها.

والجزائر بوصفها من دول العالم المُنافسة للفوز بأكبر نسبة ممكنة من إجمالي تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عملت على إصدار عدّة تشريعات تتضمن حزمة هائلة من الحوافز والضمانات، وقد شهدت السنوات الأخيرة تواصُل في جهودها لتحسين مناخ الإستثمارات من خلال تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

وبالإضافة إلى أهمية حجم تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن التوزيع القطاعي لتلك التدفقات يلعب دوراً محورياً في تحقيق الاهداف المرجوة من تلك الإستثمارات في الدول المضيفة. ويُعتبر القطاع الصناعي من بين أهم تلك القطاعات حيث يُعتبر محركاً رئيسياً للنمو الإقتصادي، لذا سارعت معظم دول العالم دون إستثناء لتطوير هذا القطاع. وتعتبر الجزائر من بين تلك الدول حيث إتخدت عدّة إجراءات بشأنه وإنتهجت عدّة استراتيجيات صناعية للنهوض بهذا القطاع.

ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل ضعف الإستثمارات الوطنية العمومية والخاصة، أحد أهم الحلول للنهوض بهذا القطاع نظراً لما يُميّز الشركات الأجنبية عن الشركات المحلية. ومن هذا المنطلق وأمام العرض السابق تبرز لنا ملامح إشكالية البحث التي يمكن صياغتها كالآتي:

هل يوجد دور للإستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية الجزائرية خلال الفترة 2001-2014؟

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

1. هل إستفاد الإقتصاد الجزائري من طفرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية خلال السنوات الماضية؟.

2. ماهو واقع القطاع الصناعي التحويلي والصادرات الصناعية التحويلية خلال فترة الدراسة؟.

3. هل إستفادت الجزائر من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الصناعي التحويلي وترقية الصادرات الصناعية التحويلية خلال فترة الدراسة؟.

فرضيات الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث تم الإعتماد على الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد دور للإستثمارات الأجنبية المباشرة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر.

الفرضيات الثانوية:

الفرضية الأولى: لم تستفد الجزائر من طفرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية.

الفرضية الثانية: يتميز القطاع الصناعي خارج المحروقات بالضّعف ولا تمثل الصادرات الصناعية التحويلية إلاّ نسبة ضئيلة جدا من الصادرات الكلية.

الفرضية الثالثة: لم تستفد الجزائر من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في تطوير القطاع الصناعي التحويلي و ترقية الصادرات الصناعية التحويلية خلال فترة الدراسة.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة كون أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة أصبحت تمثل مصدرا هاما للتمويل ونظرا لما يُميزه عن باقي مصادر التمويل الأخرى مثل الديون الخارجية. وتشكل عملية تهيئة المناخ المناسب لإستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إحدى أنجح الوسائل لزيادة تدفقاتها. ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر وسيلة لتحقيق النمو الإقتصادي مقارنة بوسائل التمويل الأخرى التي تتميز بالتقلب وإرتفاع درجة المخاطرة، وإحدى الوسائل الهامة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة، والمساهمة في توفير فرص جديدة للتوظيف والتأثير على أداء القطاع الصناعي التحويلي ما يسمح بترقية الإنتاج وتحسين الأداء التصديري للقطاع.

أسباب إختيار الموضوع:

من البديهي أن لكل باحث أراد الخوض في دراسة ما أسباب ودوافع تجعله يتمسك بموضوع بحثه، ومن هذه الأسباب ماهو موضوعي وماهو ذاتي، وتتمثل في:

- ✓ القطاع الصناعي وبالأخص التحويلي أحد أهم القطاعات الأساسية التي يُراهن عليها لتنويع الإقتصاد والصادرات والخروج من التبعية لقطاع المحروقات.
- ✓ الأهمية المتجدّدة للإستثمار الأجنبي المباشر كأحد أهم المصادر الأساسية لتحقيق نمو إقتصادي مستدام في ظل توالي الأزمات المالية التي تزيد من خطورة الإستثمارات المحفظية.
- ✓ تحسيس الدول النامية ومنها الجزائر إلى ضرورة العمل من أجل الإستفادة من المزايا التنافسية التي يجلبها الإستثمار الأجنبي المباشر.
- ✓ صلة الموضوع بالإختصاص والميول الشخصي للموضوع.

أهداف الدراسة:

تهدف الباحثة من خلال هذا الموضوع إلى:

- بحث مختلف الجوانب المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر.
- معرفة مدى ملائمة المناخ الإستثماري في الجزائر للإستثمار الأجنبي المباشر، وتحديد الصعوبات والعوائق التي تحول دون دخوله.
- التعرّف على واقع القطاع الصناعي عامة، والتحويلي خاصة خلال الفترة 2001–2014.
- معرفة واقع الصادرات والواردات الصناعية التحويلية.
- معرفة مدى إستقطاب القطاع الصناعي، وبالأخص التحويلي للإستثمارات الأجنبية المباشرة ومساهمة هذا الأخير في ترقية الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية.

الدراسات السابقة:

تناولت العديد من الدراسات أجزاء فرعية متعلقة بهذا الموضوع منها:

- ❖ دراسة بعنوان: "قياس أثر بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر"، دراسة حالة الجزئر، من إعداد الباحث: سحنون فاروق، وهي مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية في التسيير، 2010/2009، جامعة فرحات عباس بسطيف، ومن بين التساؤلات الفرعية التي قام الباحث بطرحها: ماهو واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الإقتصاد الجزائري من حيث المناخ الإستثماري؟، وكانت فرضية هذا التساؤل أن الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر لم يرقى إلى مستواه المطلوب ويعاني العديد من المشاكل، ومن بين ماخلصت إليه هذه

الدراسة: أنه وبالرغم من تحسّن المؤشرات الإقتصادية الكلية، إلاّ أن حصة الجزائر من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة ولم ترقى إلى مستواها المطلوب، وأن مستوى آداء وإمكانات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ومستوى جاذبيتها له مازال يحتاج إلى التحسين أكثر.إذ ينقصها بدل المزيد من الجهود واستغلال تلك الإمكانات الغير مشغّلة في سبيل النهوض بالتنمية.

- دراسة بعنوان: "التحرير الإقتصادي وأسواق العمل"، دراسة حالة القطاع الصناعي في الجزائر،من إعداد د.ريغي هشام، وهي أطروحة دكتوراه علوم في الإقتصاد التطبيقي، بجامعة باجي مختار عنابة،1015/2014، ومن بين التساؤلات الفرعية التي طُرحت: كيف إنعكست متطلبات التحرير الإقتصادي على القطاع الصناعي في الجزائر؟ وكانت فرضية هذا التساؤل: لم يستفد القطاع الصناعي في الجزائر من الفرص التي تتيحها متطلبات التحرير الإقتصادي، إذ تمّ التوصل إلى أن القطاع الصناعي في الجزائر لم يستفد من الفرص التي وفّرتها متطلبات التحرير الإقتصادي،من تحرير التجارة الخارجية، الإستثمار الأجنبي المباشر، وترقية القطاع الخاص،فالواردات من المنتجات الصناعية التحويلية إرتفعت بصورة كبيرة خلال الفترة 2001–2012، مانتج عنها إستحواذ تلك الواردات على أغلب السوق الداخلي الجزائري، ومقابل ذلك ضعف الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية. ويحدث كل ذلك في ظل قطاع صناعي تحويلي يفتقد للقدرات التنافسية لمنافسة الواردات، ولم يستفد من الإستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بدول مجاورة. وأغلب هذه الإستثمارات تذهب إلى قطاع المحروقات.

- دراسة بعنوان: "محددات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في كل من الجزائر وتونس والمغرب، دراسة قياسية مقارنة خلال الفترة1992–2012، من إعداد نورة بيري وعبود زرقين، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العددان 67 و68 صيف خريف 2013 ومن بين التساؤلات الفرعية التي طُرحت: ماهي المقومات الأساسية لمناخ الإستثمار في الجزائر؟،هل يوجد تأثير للمتغيرات الإقتصادية الكلية على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر؟. أماعن فرضيات هذه التساؤلات: يعتبر مناخ الإستثمار في الجزائر أحد العوامل الرئيسية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر.لايوجد تأثير للمتغيرات الإقتصادية الكلية في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل للجزائر. وقد تم التوصّل إلى الإستنتاجات التالية: بقاء الإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر دون المستوى المطلوب على الرغم من التحسّن الملحوظ لهذه التدفقات. حجم السوق، معدل النمو، تطور القطاع المالي كلها ذات تأثير إيجابي في استقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر. أما معدل التضخم، تكنولوجيا الإتصال، متغير الحوكمة المتمثل في مراقبة الفساد ذو تأثير سلبي على تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر.

صعوبات الدراسة:

تمثلت أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذا البحث في قلة المراجع الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في مختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي الجزائري ومساهمته في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية.

منهجية الدراسة:

تماشيا مع طبيعة الموضوع والإشكالية المطروحة، نوَّعت الباحثة في المناهج التي إستخدمتها وفقا لحاجة كل جزء من هذا البحث، وتم إستخدام منهجين: الوصفي والتحليلي، مما يجعل الدراسة تستخدم منهجين معاً تارة وأحدهما فقط تارة أخرى. حيث أُستعمل المنهج الوصفي في الإطار النظري الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر عامة وفي الجزائر خاصة. أما عن المنهج التحليلي فقد أُستعمل في تحليل بيانات الجزء التطبيقي، ووقع المزج بين المنهجين في بعض الأحيان. وتم الإعتماد على بيانات مختلفة المصادر، منها بيانات منظمة الأونكتاد فيما يخص تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الجزائر، وكذلك على الديوان الوطني للإحصائيات فيما يخص التجارة الخارجية، والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فيما يخص الإستثمارات الأجنبية المباشرة في القطاع الصناعي.

أقسام الدراسة:

إنطلاقا من طبيعة الموضوع والأهداف المنوطة به، تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول بعد المقدمة كالآتي:

الفصل الأول بعنوان الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر، والذي نتعرّض فيه لكل مايتعلق بالشركات متعددة الجنسيات من مفاهيم، نظريات، خصائص، مزاياها وعيوبها،... ثم لكل مايتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر من مفاهيم وتطور تاريخي وخصائص ونظريات ...أما الفصل الثاني والذي عنوانه الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر فقد تناولنا فيه قوانين الإستثمار في الجزائر التي تشجع الإستثمار وكذلك المؤسسات الموكّلة لها هذه المهمة، ثم تقييم هذا النوع من الإستثمار من خلال التدفقات الواردة ومساهمته في بعض المؤشرات الإقتصادية، لنختمه بإستعراض مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر وتقييمه من خلال بعض المؤشرات ثم تحديد حوافزه ومعوقاته. وأخيرا الفصل الثالث الذي هو بعنوان دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية فتناول كل من القطاع الصناعي في الجزائر وأهميته ومدى مساهمته في القيمة المضافة، ثم واقع الصادرات والواردات من منتجات الصناعة التحويلية ثم دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية.

الفصل الأول:

الإطار النظري للإستثمار الأجنبي المباشر

- ✓ تمهيد
- ✓ المبحث الأول: الشركات متعددة الجنسيات
- ✓ المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر
- ✓ خلاصة

تمهيد:

لقد أصبح الإستثمار الأجنبي المباشر والذي تقوده غالبا الشركات متعددة الجنسيات أحد أهم آليات تكامل إقتصاديات دول العالم. وتسعى الدول المضيفة لذلك النوع من الإستثمار إلى تحقيق العديد من الأهداف. ولقد نما الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل سريع خلال السنوات الماضية ليصل إلى مستويات قياسية. وسوف نحاول في هذا الفصل تفصيل ماهية الإستثمار الأجنبية المباشر من خلال المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:** الشركات متعددة الجنسيات
- **المبحث الثاني:** الإستثمار الأجنبي المباشر

المبحث الأول الشركات متعددة الجنسيات (MNC):

إزداد الإهتمام في المدة الأخيرة بالشركات متعددة الجنسيات، لما لها من تأثيرات ليس على المستوى المحلي فقط بل تتعداه للعالمي، مما أكد ضرورة إعطاء نظرة شاملة عن هذه الشركات.

المطلب الأول: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات وتطورها التاريخي:

تعد الشركات متعددة الجنسيات من بين الأعوان الإقتصادية المساهمة بصفة فعالة في عملية تنشيط الإقتصاد الدولي؛ لما تتمتع به من ضخامة، وتقدم تكنولوجي، وإنتشار جغرافي، وتعدد أنشطتها ومنتجاتها، وخضوعها لإستراتيجية موحّدة.

أولا: مفهوم الشركات متعددة الجنسيات:

تعتبر ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات من أهم الظواهر السائدة في المحيط الإقتصادي الدولي في السنوات الأخيرة.وسنحاول تعريفها وذكر أهم المصطلحات التي تطلق عليها.

I- **تعريف الشركات المتعددة الجنسيات:**من الصعب الوصول إلى تعريف واحد يمكن أن يُلم بجميع جوانب الشركات المتعددة الجنسيات. إذ سنتناول بعض التعاريف فيمايلي:

1. ماتيوز: يعرفها على أنها " المؤسسات التي تسيطر على عدد معين من الوحدات الإنتاجية (عشرة على الأقل)،في عدد معين من الدول (ستة على الأقل)،وتحقق نسبة هامة من إنتاجها(25% على الأقل) خارج الدولة الأم"[1].

2. هي الشركات التي تكون 30% من حساباتها على الأقل خارج حدود بلدها، وهذه الشركات لاتهتم كثيرا بأسعار صرف العملة أوبإعادة تحويل العملة إلى الخارج،وهي أحد أشكال الإستثمار الأجنبي طالما نسبة كبيرة من عملياتها وأنشطتها تتم في أسواق خارجية،كما أنّها تحصل على معظم تمويلاتها من الأسواق الأجنبية[2].

[1]- أحسين عثماني: إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الإقتصاد، (مذكرة ماجستير في إقتصاد التنمية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003/2002، ص: 18.

[2]- قاسم نايف علوان: إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص: 354.

3. وهناك من يعرفها على أنها: "عبارة عن شركات تتمركز من خلال المركز الأم أو المركز الأول أو الرئيسي في أحد البلدان(غالبا في البلدان العظمى)،وتكون أعمال نشاطاتها في بلدان أخرى من خلال فروعها والتي قد تتجاوز العشرات. وتكتسب هذه الشركات جنسية البلد الذي تقيم فيه"[1].

4. وتعرف كذلك على أنها: "كيان إقتصادي له مركز رئيسي،يملك ويسيطر على تسهيلات في الخارج (في دولتين على الأقل) غير الدولة الأم،تربط بينها إستراتيجية واحدة تتولى وضعها وتنفيدها الإدارة في المركز الرئيسي،والتي يشترك فيها أفراد من جنسيات مختلفة، وتنظر إلى العالم بأسره على أنه سوق واحدة سواءا عند الحصول على الموارد، أو عند تخصيصها لتحقيق هدف الكيان كله في تعظيم الربح على المستوى الدولي".[2]

بالنظر إلى مختلف التعاريف السابقة يمكننا صياغة تعريف عام للشركات متعددة الجنسيات على أنها: كيان إقتصادي له مركز رئيسي، يسيطر على عدد معيّن من الفروع الإنتاجية أو التسهيلات(ستة على الأقل، قد تتجاوز العشرات،...يختلف تحديدها بإختلاف وجهات النظر)، في عدد معيّن من الدول غير الوطن الأم(دولتين على الأقل)، وتكتسب هذه الفروع جنسية البلد الذي تقيم فيه، وتربط بينهم إستراتيجية واحدة تتولى وضعها وتنفيدها الشركة الأم، إذ تحقق هذه الأخيرة نسبة هامة من الإنتاج خارج المركز الرئيسي(25%من الإنتاج على الأقل،...يختلف تحديدها باختلاف وُجهات النظر)، ويشترك فيها عدّة أفراد من جنسيات مختلفة.

II- التسميات التي تطلق على الشركات المتعددة الجنسيات: تطلق على الشركات متعددة الجنسيات عدة تسميات، نذكر من بينها :

- الشركات الدولية.
- الشركات العالمية.
- الشركات عبر الوطنية.
- الشركات متعددة الجنسيات[3].
- الشركات الأجنبية.

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، مجمع الفحيص التجاري عمان، الأردن، ط1، 2010، ص: 243.

[2]- عبد العزيز النجار: الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص: 57.

[3]- عرفات إبراهيم فياض: الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ط1، 2013، ص: 64.

- الشركة متعددة الجنسيات الشمولية.
- الشركة متعددة الجنسيات العابرة للقارات[1].

ومن بين هذه المصطلحات سنقوم بأخذ مصطلح "**الشركات متعددة الجنسيات**" لأنه يعتبر الأكثرإستخداما، و تعبيرا عن التأثير المتزايد للكيانات الإقتصادية.

ثانيا: التطور التاريخي للشركات متعددة الجنسيات:

لم تظهر هذه الشركات فجأة بل لها جدور تاريخية ترجع إلى عدة قرون للوراء. حيث ظهرت شركة عملاقة في ميدان التجارة الخارجية في بعض المواد الإستهلاكية، وهي الشركة البريطانية التي أنشئتها الدول الإستعمارية الأروبية لإستغلال مستعمراتها، وخلق الإحتكار المدعم بالقوة السياسية والعسكرية للحصول على المواد الأولية و الغذاء، وإرسالها للدولة الأم من أجل تصنيعها و إعادة تصديرها؛ وسنبين كيف ظهرت وتطورت هذه الشركات:

I- أولى الشركات المتعددة الجنسيات الحديثة: ظهرت في بداية القرن 19 وهي أوروبية مثل: Général Electric-standard oïl- singer، وحدد "ولكنس" بروز الشركات الحديثة مابين 1865و 1892، وفي الحقيقة ليست singer أول شركة متعددة الجنسيات،بحيث عندما أنشئت هذه الشركة فرعا لها في قلاصغو،كانت شركة الفولاد Cockeril البلجيكية قد أقامت مصنعا لها بروسيا سنة 1815،واجتازت bayer الألمانية المحيط الأطلسي سنة 1856، لتنشأ فرع في الولايات المتحدة الأمريكية، وفي سنة 1890 بدأت lever في إنشاء فروع لها في الخارج. وبسبب تكلفة النقل والرسوم الجمركية المرتفعة التي وجدها الصناعيون في التصدير،قرّروا الإستثمار في الخارج.إذ أن Bayer الألمانية إستثمرت في روسيا، و Air liquide أنشئت فروع لها في أمريكا اللاتينية[2] .

توقفت هذه الموجة بسبب الثورة الرّوسية 1917، وكذلك الحربين العالميتين أثّرتا على الشركات الأم بأروبا، وخلال الحرب العالمية الثانية حازت الولايات المتحدة الأمريكية على الشركات المتعددة الجنسيات بألمانيا[3].

[1]- بوبكر بعداش: مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010/2009، ص: 72.

[2]- مولود طابوش: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006، ص-ص:39-40.

[3]- مليكة مغيلي: الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدولة، (مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص إدارة أعمال)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة ، الجزائر، 2014/2013، ص: 4.

II- الموجة الأمريكية: حيث كانت هذه الموجة أمريكية محضة، بدأت سنة 1945 إلى أواخر 1960،ساعدها على ذلك بناء أوروبا والتكنولوجيا المتقدمة[1]. ولكن الأوروبيين عملو على تطوير ونقل هذه التكنولوجيا أي إستوردوها من أمريكيا و إستعملوها، وهذا ما سمح لهم بمنافسة أمريكا. ومن أجل استرجاع مكانتها أنشئت أمريكا مصانع في أوروبا، ومع إنشاء السوق الأوروبية المشتركة التي ألغيت فيها الحقوق الجمركية. إعتبرت الشركات الأمريكية أن هذه السوق الوحيدة التي يمكن إنشاء المصانع فيها، وكثّفت جهودها في أواخر الستينيات من أجل إنشاء فروع لها في أوروبا وكندا[2].

III- ظهور الشركات متعددة الجنسيات الأوروبية و اليابانية: بدأت مع بداية السبعينيات، حيث أُنشئت شركات وطنية في كل من أوروبا و اليابان، بحيث كانت الشركات الأوروبية تنتج في مصانعها، وتصدر إلى الدول المجاورة التي تنتمي إلى السوق الأوروبية المشتركة،وأجبرت العديد من هذه الشركات على إقامة مصانع في الدول المستقبلة،وذلك بسبب تفضيل الحكومات المحلية أن تقوم الشركات المتعددة الجنسيات بالإستثمار فيها،بدلا من الإستيراد من الخارج[3]، وكذلك الإنتاج في بلد واحد يشكل خطر بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.وفي هذه المدة تحدّت أروبا أمريكا،لأن نمو الشركات الأوروبية في أمريكا أكبر من نمو الشركات الأمريكية في أروبا.

أما طريقة الشركات اليابانية فكانت تختلف عن الأمريكية والأروبية، بحيث كانت تنتج سلع وخدمات على أساس بلدها الأصلي قبل التصدير وإقامة فروع في الدول الأجنبية، فاليابانيين كانت لهم نظرة شاملة للعالم لأن بلادهم فقيرة من المواد الأولية، لذلك وُجب عليهم استيراد هذه المواد من الدول الأخرى،وكانو بحاجة إلى تصدير المواد المصنّعة من أجل الحصول على العملة الأجنبية التي تساهم في اقتناء مواد أولية، ولذا أنشئوا شركات موزعة عبر العالم، والتي شكّلت شبكة إعلامية هدفها الحصول على معلومات حول متطلبات المستهلكين للسلع الجديدة في العالم،وقد نجحت بسرعة لإمتلاك اليد العاملة الفنية الممتازة والمستوى العالي، وإمتلاك سوق كبيرة مقارنة بالدول المتقدمة الأخرى[4].

IV- ظهور الشركات المتعددة الجنسيات التابعة للدول النامية: يعتبر ظهور هذه الشركات أحد المظاهر الحديثة لتقدم الكثير من دول العالم الثالث (كوريا الجنوبية،البرازيل، الأرجنتين،.....).حيث نمت هذه الشركات بسبب الإندماج بين شركة من إحدى هته الدول مع أخرى من الدول المتقدمة، أو بشراكة بين مستثمر أجنبي وآخر وطني، حيث يتعدى نشاطها الحدود الوطنية[5].

---

[1]- محمد مدحت غسان: الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، درا الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص-ص: 19-20

[2]- مولود طابوش: مرجع سابق، ص: 41.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 42.

[4]- نفس المرجع السابق، ص:43

[5]- نفس المرجع السابق، ص: 44.

وتعود عوامل إنتشار الشركات متعددة الجنسيات إلى:

- تحرير السياسة العامة.
- تزايد المنافسة.
- التغيرات التكنولوجية السريعة.[1]

ويمكن إجمال أسباب ظهور الشركات متعددة الجنسيات في :

- وجود الحوافز الجمركية، وإرتفاع نفقات النقل؛ ماأدى إلى إرتفاع الأسعار،لذا يتم إنشاء هذه الشركات لتخفيف الأعباء، والإستفادة من الحوافز
- الأوضاع النقدية والسياسات الضريبية والمالية للدول الرأسمالية المتطورة هي من العوامل الرئيسية في تكوين تلك الشركات.
- إنشائها كمحاولة لتقليل المخاطر الإقتصادية[2].

المطلب الثاني: خصائص الشركات متعددة الجنسيات وتصنيفاتها:

لعل التأمل في مفهوم الشركات متعددة الجنسيات،يشير ويكشف على أنها تتمتع بمجموعة من الخصائص، وتصنّف إلى عدّة تصنيفات.

أولا: خصائص الشركات متعددة الجنسيات:

تتميز الشركات متعددة الجنسيات بعدَة سمات من الضروري العمل على تحديدها؛ لما لها علاقة مع الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك فيما يلي :

I- **التركيز في النشاط الإستثماري:** تتميز الشركات متعددة الجنسيات بالتركّز في النشاط الإستثماري الذي تقوم به. فبالرغم من ضخامة الإستثمارات الدولية التي تقوم بها، فإنها ترتكز في بلدان معينة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان، والإتحاد الأوروبي. هذا التركيز يرجع إلى المناخ الجاذب لهذا النوع من الإستثمارات، وتزايد القدرات التنافسية للدول المضيفة، والخدمات المدعّمة للأعمال .

II- **ضخامة الحجم:** تتميز هذه الشركات بضخامة حجمها، وتمثل كيانات ضخمة، إذ تدل على ذلك الكثير من المؤشرات المتعلقة بحجم رأس المال، والإستثمارات التي تقوم بها، والإنتاج المتنوع الذي

[1]- بوبكر بعداش: مرجع سابق، ص: 74.

[2]- محمد مدحت غسان: مرجع سابق، ص: 19.

تنتجه، وأرقام المبيعات والشبكات التسويقية التي تملكها، ومخصصات الإنفاق على البحث و التطوير، و نظم المعلومات ذات التكنولوجيا المتقدمة[1].

III- **إزدياد درجة تنوع الأنشطة:** لأن سياستها الإنتاجية تقوم على وجود منتوجات متنوعة و متعددة.ويرجع هذا التنوع، إلى رغبة الإدارة العليا في تقليل إحتمالات الخسارة، من حيث أنها إذا خسرت في نشاط يمكن أن تربح في نشاط آخر[2].

IV- **الإحتكار:** باعتبارها أقلية تسيطر على العديد من إنتاجيات فروعها عبر العالم، وفق إستراتيجية محكمة ودقيقة تستطيع السيطرة الكاملة بها. فتضل هذه الفروع مرتبطة بالشركة الأم؛ إذ تسيطر وتحتكر الغالبية العضمى للأنشطة وتعمل على إبقائها تحت السيطرة بهدف التمكن من إدارة شؤونها وخلق إستثمارات جديدة[3].

V- **تعبئة الكفاءات:** إذ لاتتقيّد الشركات متعددة الجنسيات بتفضيل مواطني دولة معينة عند اختيار العاملين،حتى في أعلى المستويات التنفيذية ؛و كفاءة الأداء رهن بكفاءة العاملين بالمعنى الواسع (يضم أيضا النفوذ السياسي على الحكومات في بعض الحالات)، وبذلك تعددت جنسية المنشأة بتعدد إدارتها ومستوياتها الإدارية[4].

VI- **البعد الإستراتيجي العالمي:** يرى الإقتصادي "شارل ألبير ميشالي" أنه مهما كانت الأشكال التي يمكن أن تحيط بهذا النوع من الشركات، فهي شركات مسؤولة عن كل عمليات الإستثمار الأجنبي المباشر في أكثر من بلد، مما يعطي تلميح عن عالميتها، و أنها تحافظ على عملياتها الإستثمارية الآنية والمستقبلية؛ عبر تبنّيها إستراتيجية التسيير طويلة المدى، ومن الواضح أن مركزية القرارات المرتبطة بتسيير هذه الشركات، تشير لصعوبة الوصول إلى الأهداف المنشودة دون وجود إستراتيجية معينة، من أمثال تسيير المؤسسات وفق إستراتيجية الفروع أو التكامل العمودي، أو أنواع أخرى من الإستراتيجيات[5].

VII-**تعبئة المدخرات العالمية:** إن كل شركة من الشركات متعددة الجنسيات تنظر إلى العالم كسوق واحدة، ومن ثم تسعى إلى تعبئة المدخرات من تلك السوق في مجموعها بالوسائل التالية:

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الإقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2008، ص-ص: 158-160.

[2] -www.kitabat.com/ar/page/05/08/2015/56750/شركات.html(تم التصفح في 2016/01/20 – 14:40)

[3] - www.hrdiscussion.com/hr90593.htm(تم التصفح في 20/ 01/ 2015 14:53)

[4]- مليكة مغيلي: مرجع سابق، ص: 11.

[5]- بوبكر بعداش: مرجع سابق، ص: 70.

- طرح أسهمها في كل من الأسواق المالية العالمية الهامة،وكذلك الأسواق الناهضة.
- الإقتراض من البنوك متعددة الجنسيات بمعدلات عالية.
- إستقطاب الجزء الأعظم من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر،وتوجهه أساسا إلى أسواق الدول الصناعية،لأنها تمثل ثلاثة أرباع السوق العالمية .
- إلزام كل شركة تابعة بأن توفر محليا أقصى ما يمكن للتمويل اللازم بها [1]

VIII-**الإنتشار الجغرافي:** أي كبر مساحة السوق التي تغطيها ،وإمتدادها الجغرافي خارج الدولة الأم.

IX- **إقامة التحالفات:** إذ تسعى دوما إلى إقامة تحالفات إستراتيجية فيما بينها؛ من أجل تحقيق مصالح إقتصادية مشتركة وتعزيز القدرة التنافسية والتسويقية، وإن هذه التحالفات هي نتيجة المنافسة المحتدمة.

X- **مركزية عمليات البحث والتطوير:** و بالذّات التكنولوجية؛ نظرا لأنها ترتبط بالتوجهات الأساسية، والإستراتيجية في عمل ونشاط هذه الشركات الحالية والمستقبلية[2].

ثانيا: تصنيفات الشركات المتعددة الجنسيات: يمكن أن نصنّف الشركات متعددة الجنسيات إلى عدّة أنماط، وعرضها كالأتي:

I. فحسب Perlmuter : يمكن تصنيفها كمايلي:

1. **النمط المركزي وحيد الجنسية:** في ظل هذا النمط تكون الشركة وحيدة الجنسية أساسا (أي وطنية)، ولكنها تمتلك فروعا إنتاجية في بعض الدول أو الأسواق الأجنبية، يتضمن أنشطة وعمليات كونية متنوعة لإدارة و توجيه القيادة الإستراتيجية للمنظمة في البلد الأصلي مع تفويض محدود لسلطة إتخاد القرارات لما وراء البحار، فالميزة الجوهرية لهذا النمط هو أن كل القرارات الرئيسية بالإضافة إلى مهام إدارة العمليات تخضع لسلطة الإدارة التنفيدية العليا التي تكون مسؤولة دائما عند إتخاد القرارات ذات البعد الإستراتيجي العالمي[3]. أي أن الشركة الوطنية تمتلك فروع في بعض الدول ويتم إتخاد جميع القرارات في المركز الرئيسي للشركة بالدولة الأم[4].

---

[1] - www.kitabat.com/at/page/05/08/2015/الشركات-المتعددة - الجنسيات-وتأثيرها-على- الاقتصاد-العالمي.html (تم التصفح في 2016/01/20 - 17:17).

[2] - حسن خلف فليح: العولمة الإقتصادية، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2010، ص: 73.

[3] - مليكة مغيلي: مرجع سابق، ص: 12.

[4] - عيسى محمد الغزالي: الإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 32، الكويت، 2004، ص: 12.

2. **النمط اللاّمركزي:** في هذا النمط توجد درجة كبيرة من اللامركزية في إتخاد القرارات،وحرية التصرف في كل فروع الشركة بالخارج[1]؛ كما أنه من المحتمل أن تقل درجة رقابة الشركة الأم على فروعها في الأسواق الأجنبية، وتتعدد هنا الجنسيات المالكة للشركة[2]. ويسمى كذلك بالنمط على أساس المجال الكوني وهو على عكس النمط المركزي يعتمد على حوافز الأسواق المحلية ومنافسة الشركات الكونية في هذه الأسواق، من خلال إمتلاك الميزة التنافسية الإستراتيجية بحكم خبرة ومعرفة الطاقم الإداري بالسوق المحلية[3].

3. **النمط الجغرافي:** يتميز بالتكامل والإنتشار الجغرافي في ممارسة الأنشطة والعمليات على مستوى العالم، كما تتميز الشركة بكبر حجمها وتوافر الموارد المالية، البشرية والفنية.[4]

4. **الشركات متعددة الجنسيات:** يظهر هذا النوع من الشركات، إذا تعدّدت جنسيات مُلاكها على المستوى الدولي،أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق إندماجها مع أخرى دولية، أو مع بعض شركات الدول المضيفة[5].

II. حسب "دانينج" يمكن تصنيفه إلى:

1. **الشركات الصناعية متعددة الجنسيات:** يسعى هذا النوع إلى تحقيق درجة عالية من التكامل في النشاط الرأسي، الأمامي والخلفي أي يعتبر هذا النوع موجها من حيث السوق والتكلفة في وقت واحد، وهي تحقق درجة عالية من التكامل الأفقي، فالشركات تقوم بنفس العملية الإنتاجية في أكثر من دولة أجنبية.

2. **الشركات التجارية متعددة الجنسيات:** نجد في هذا النوع، أن الشركة المعنية لها مركز إنتاجي واحد، حيث تعتمد عليه إعتمادا كبيرا أو كليا في التصدير المباشر للأسواق الأجنبية.

3. **الشركات متعددة الملكيات:** يظهر هذا النوع إذا تعددت جنسيات ملاك الشركة على المستوى الدولي، أو نمو إحدى الشركات الوطنية عن طريق إندماجها في شركات أخرى دولية، أو إندماجها مع بعض الشركات في بعض الدول المضيفة[6].

---

[1]– نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2]– مولود طابوش: مرجع سابق، ص: 34.

[3]– مليكة مغيلي: مرجع سابق، ص: 12.

[4]– مولود طابوش: مرجع سابق، ص: 35.

[5]– مليكة مغيلي: مرجع سابق، ص: 13.

[6]– مولود طابوش: مرجع سابق، ص:35.

III. **حسب "فرنون" و"ليفنجستون"**: يتركز تصنيفهما على 3 محاور أساسية، ومن واقع هذه المحاور تم تصنيف هذه الشركات إلى ثلاث مجموعات أساسية هي:

1. **المجموعة الأولى:** تحتوي على شكل الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة رأسيا، حيث يكون مستوى التكنولوجيا مرتفع؛ وينحصر النشاط في الصناعات الإستخراجية والصناعية.

2. **المجموعة الثانية:** تشتمل على الشركات متعددة الجنسيات المتكاملة أفقيا، يكون مستوى التكنولوجيا هنا مرتفع، ولكن أقل حساسية من الناحية السياسية بالمقارنة مع الصناعات الإستخراجية كالبترول مثلا.

3. **المجموعة الثالثة:** تنطوي أساسا على الشركات متعددة الجنسيات التي تنقل التكنولوجيا المتقادمة إلى الدول المضيفة النامية،عن طريق الإستثمار المباشر، وكذلك تقوم الشركات بإنشاء فروع لإنتاج إحدى السلع التي تدهور الطلب عليها في إحدى الدول النامية. ومن بين الأسباب التي تُجبرهذه الشركات إلى نقل نشاطها الإنتاجي إلى الدول النامية إرتفاع نفقات الإنتاج في الدولة الأم، فهي تستخدم الدول النامية كمركز إنتاجي بغرض التصدير إلى الأسواق العالمية الأخرى، بما فيها أحيانا الدولة الأم[1].

المطلب الثالث: دوافع الشركات المتعددة الجنسيات والدور الممكن لها:

أولا: دوافع الشركات المتعددة الجنسيات:

بالرغم من أن تحقيق أكبر ربح ممكن بأقل التكاليف يبقى من الأهداف الرئيسية للشركات متعددة الجنسيات ،إلاّ أنه قد تكون هناك دوافع تتعدد بعدد الإستراتيجيات التي تتبعها ،أو باختلاف الإتجاهات التي تفسر ذلك وهي[2]:

I- **الإتجاه الأول:** يرى بأن الظروف الإقتصادية الدولية هي التي كانت وراء إنتشار هذه الشركات في الخارج، فبعظهم يجعل من عملية إرتفاع نفقات النقل ووجود الحوافز الجمركية سببان رئيسيان لظهور الإستثمار المباشر، بينما يُرجع البعض الآخر إنتشارها في الدول الأجنبية إلى السياسات الضريبية ، وإختلاف الأوظاع النقدية.

II- **الإتجاه الثاني:** يرجع إنتشارهذه الشركات إلى تطور الهياكل الإقتصادية للدول الرأسمالية المختلفة، أي أنهم يُرجعون ظاهرة عالمية الإنتاج، إلى وجود التركيز المالي الشديد في المرحلة

[1] – نفس المرجع السابق، ص: 37.

[2] – أحسين عثماني: مرجع سابق، ص: 68.

الإحتكارية. حيث كان من الصعب على الشركات الإحتكارية أن توسع نطاق سيطرتها على السوق الداخلية وتحافظ على إستمرار نموها.

III- **الإتجاه الثالث:** يُرجع ظاهرة عالمية الإنتاج وإنتشار الشركات إلى:

- ميل معدل الربح إلى الإنخفاض في الدول الرأسمالية المتطورة.

- تباين وإختلاف معدلات الأجور على المستوى العالمي.إذ أن إنتشار الشركات متعددة الجنسيات يعود إلى الاستفادة من المزيا التي تتبع عملية التوطين.

وهناك من يرى أن إنتشارها راجع للأهداف التي تريد هذه الشركات تحقيقها، بجميع الوسائل وبشتى الطرق، ولوكان على حساب السيادة الوطنية للدولة المضيفة خاصة النامية، وهذه الوسائل يمكن أن تكون تكنولوجية، فنية أو قانونية، ومن بين تلك الأهداف: تحقيق الربح وتخفيض التكاليف،النمو والإستمرارية من أجل البقاء،والبروز أكثر على المستوى الدولي[1]. وهناك أهداف أخرى مالية تختلف بين البلدان وأبرزها:

- تعلية التدفقات النقدية؛
- تعلية معدل العائد على حقوق الملكية؛
- تعلية معدل العائد على الأموال المستثمرة؛
- تعظيم قيمة الشركة[2]؛
- بهدف تجنب العوائق السياسية والتنظيمية، والتنوع في الأسواق العالمية ،والسعي وراء التقنية الجديدة، وتوسع الأسواق[3]؛

ثانيا: الدور الممكن للشركات المتعددة الجنسيات: يمكن للشركات المتعددة الجنسيات أن تلعب دورا كبيرا في الدول عن طريق الإستثمار، وذلك بالقيام بالأعمال والأنشطة التي تتكامل مع بعضها على مستوى

[1] – مولود طابوش: مرجع سابق، ص: 48.

[2] – www.tribumal.dz.com/Forum/t17(تم تصفح في 2016/01/20).

[3] – أوجين بريجهام وميشيل إيرهاردت، ترجمة سرور علي براهيم سرور: الادارة المالية النظرية والتطبيق، الجزءالثاني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الإنجليزية:Financial management، 2009، ص: 1248.

التنمية الإقتصادية، إيجاد فرص عمل، حماية البيئة وتحسين الحياة الإجتماعية في الدول التي تتواجد فيها. إذ تكمن جهود الشركات المتعددة الجنسيات فيمايلي[1]:

I- **أولوية المؤسسات:** وذلك بتحديد السياسات، البرامج، والممارسات الخاصة بتنفيد العمليات بطريقة لاتُضر بالبيئة.

II- **الإدارة المتكاملة:** أن تُدمج هذه السياسات والبرامج والممارسات بشكل كامل في كل أعمالها باعتبارها أحد العناصر الأساسية في جميع وظائفها.

III- **عملية التطوير:** أن تستمر في تطوير سياسات المؤسسة وبرامجها مع وضع التطورات الفنية، الفهم العلمي، وحاجات المستهلك ، وتوقعات المجتمع في الحسبان مع إعتبار أن القواعد القانونية هي نقطة البداية.

IV- **تعليم الموظف:** ذلك بتعليم الموظفيين، تدريبهم وحثّهم على القيام بواجباتهم بطريقة تتفق مع مسؤولياتهم.

V- **التقييم المسبق:** أن تقيّم الآثار البيئية قبل بدأ أي نشاط أو مشروع جديد وقبل وقت العمل في منشأة ما.

VI- **المنتجات والخدمات:** أن تطوّر وتوفّر المنتجات والخدمات، التي يمكن إستخدامها بطريقة آمنة.

VII- **نصيحة العملاء:** أن تقدّم للعملاء، الموزعين والجمهور النصح والتعليم إن لزم الأمر فيما يتعلق بالاستخدام الأمن للمنتجات ونقلها.

VIII- **المرافق والعمليات:** أن تطوّر وتصمّم ،وتشغّل المرافق وتؤدّي الأنشطة، مع الأخذ بعين الإعتبار الاستخدام الأمثل للطاقة والموارد وكذا الاستخدام المستديم للموارد المتجددة.

IX- **البحث:** أن تجري الأبحاث، وتدعمها في مجال أثر المواد الخام، المنتجات، والعمليات، والأنشطة التي تتفق مع الفهم العملي والفني.

X- **نقل التقنية:** أن تساهم في نقل التقنية، وطرق الإدارة التي لاتدرّ بالبيئة إلى القطاعين الصناعي والعام.

[1]– مصباح بلقاسم: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر، (مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005–2006، ص–ص: 46–47.

XI- **المساهمة في الجهود المشتركة:** أن تساهم في تطوير السياسة العامة، برامج العمل، البرامج الحكومية.

وتشير التقارير العالمية الصادرة عن برنامج الأمم المتحدة ،أن دور الشركات متعددة الجنسيات أخذ في التعاظم في الإقتصاد العالمي السائر طريق العولمة[1]. وهناك العديد من المؤشرات التي تدل على تعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات ومن أهمها:

- تزايد مكانتها ودورها في الإقتصاد العالمي.
- حوالي 80% من مبيعات العالم تتم من خلالها، وهو مايعكس قدرتها الإنتاجية والتسويقية.
- دورها في تسريع الثورة التكنولوجية، التي كانت نتيجة جهودها في البحث والتطوير.
- تجاوزت الأصول السائلة من الذهب، والإحتياطات النقدية الدولية المتوفرة لديها نحو ضعفي الإحتياط الدولي. وهذا يدل على مقدار تحكمها في السياسة النقدية الدولية، والإستقرار النقدي العالمي[2].

المطلب الرابع: إستراتيجية الشركات متعددة الجنسيات وتقييمها:

أولا: إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات: وهي الخطة الإستراتيجية التي تضعها هذه الشركات وتسترشد بها الإدارة في صنع قراراتها الرئيسية؛ من حيث الأسواق والمنتجات، والتركيز على الجودة أو السعر والإعتماد على قطاع سوقي محدد أو أكثر من قطاع ، وعلى نشاط محدد أو عدّة أنشطة منتقاة ومتنوعة، وإتخاد القرار فيما يتعلق بالأسواق أوالإنتاج؛ أو تقوم بالتغطية الشاملة[3]. وسنبيّن هنا الأدوات والأساليب التي تتبعها الشركاتمتعددة الجنسيات لتحقيق الإستراتيجية الكلية. فهناك إستراتيجية تعمل لتحقيق أهداف الشركة الأم على حساب الدولة المضيفة، وهناك إستراتيجية تخدم الشركة الأم دون اعتبار المصالح الجزئية للشركات الوليدة ومصالح العاملين فيها[4]. وسنذكر من بين الإستراتيجيات المتبعة من طرف الشركات متعددة الجنسيات الإستراتيجيات التالية:

[1]– عيسى محمد الغزالي: مرجع سابق، ص :24

[2]– كريم نعمة: أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد، من الموقع: https://groups.google.com/7m/#!msg/fayad61/dficazjbfqu/godugdvuj (تم التصفح في 2016/01/21 على 16:34).

[3]– أحسين عثماني: مرجع سابق، ص–ص: 41–42.

[4]– محمد مدحت غسان: مرجع سابق، ص–ص: 48–49.

I- **إستراتيجية الهيمنة والإنتشار**[1]: إن الهيمنة تنطلق من المراقبة المركّزة على نشاطات جميع الفروع، وذلك من قبل المركز الرئيسي في البلد الأم، وتظهر عالميا في شركة كوكاكولا مثلا. إنّ مايبين قوة الشركات متعددة الجنسيات هو ضخامة حجمها وتنوع نشاطتها، إذ تتبع هنا عدّة أساليب منها:

1. **الإنتشار داخل الشركات:** تعطي الشركة الأم هنا أقصى درجات المرونة في التخلص من أي مصنع تملكه، وتحويل الإنتاج من المصنع الذي تم غلقه إلى مصنع أخر، وهذا التحويل يعتبر داخلي بغض النظر عن البعد الدولي.

2. **الإنتشار بإنشاء فروع:** أي توقف الشركة جزءا من نشاطاتها داخل بلد معين، وتقوم بإنشاء فرع للإنتاج في بلد أخر بالخارج؛ إذ يعتبرهذا ثمرة إستراتيجية التنمية.

3. **الإنتشار بالخارج:** تتخلى الشركات عن إنتاج أو نشاط معين، وتقوم بإستيراد المنتوج أو الخدمة التي كانت تنتج محليا على أساس تخصصها في إنتاج عدد محدود من مكونات بعض السلع، وشراء بعض المكونات الأخرى بإعتماد التعاقد من الباطن على أي مكون أو أي خدمة مع أطراف أخرى خارج الشركة.

II- استراتيجية تحويل المنتجات وأسعارها[2]: وهذا من خلال مايلي:

1. **نظام تحويل المنتوج:** عندما يتقرر إنتاج السلعة في السوق الوطنية للشركة الأم، يتم شراء المواد الأساسية من البلد الذي يوجد به فرع الشركة أو من فروع موجودة في بلد آخر؛ وعندما تتبع الشركة إستراتيجية التعامل مع الشركات الأجنبية الأخرى فإن قراراتها تحقق نوعا من التكامل في التسويق، أو الإنتاج أو في كليهما.

2. **نظام تحويل الأسعار:** يؤثر السعر على الإيرادات بشكل مباشر وبالتالي على الأرباح؛ إذ يتجلى دور الشركات متعددة الجنسيات هنا في الآليات والإستراتيجيات المتبعة لتحويل المنتجات داخلها وفروعها وماتحققه من تكامل.

III- إستراتيجية البحث والتجديد التكنولوجي [3]: يتحقق النمو بزيادة الإنتاج عن طريق الإستغلال الأمثل للموارد أو بزيادة الإنتاجية، بتطبيق كفاية أفضل في استعمال هذه الموارد وتساهم التكنولوجيا في هذين الأخيرين، حيث ترفع من مستوى الإستفادة من الموارد، وتحسين مستوى الإنتاجية بتطوير المهارات وتطبيق طرق أجدى من القديمة.

[1]- أحسين عثماني: مرجع سابق، ص-ص:42-48

[2]- نفس المرجع السابق، ص-ص:48-53

[3]- نفس المرجع السابق، ص-ص:58-59

وتُستخدم هذه الشركات لتقوية أنشطة الأعمال الحالية والمستقبلية، وذلك عن طريق:

- الوصول إلى إقتصاديات الحجم،.
- الشراكة في البحث والتطوير،.
- الشراكة في التسويق والتوزيع،.
- دمج وحدات الأعمال الإستراتيجية،.
- دفع المنتجات إلى الأسواق الأجنبية،.
- ملاحظة المستهلكين أو العملاء في الأسواق الدولية،.
- التنوع في الأنشطة وإدخال الجديدة منها[1].

ثانيا: تقييم الشركات المتعددة الجنسيات:

سنقوم هنا بتقييم الشركات متعددة الجنسيات من خلال المزيا والعيوب التي تُحدثها في الدول المضيفة، والصعوبات التي تواجهها:

I. **المزايا:** نذكر مايلي:

- زيادة الإنتاج نتيجة لإنتقال رأس المال من الدولة الأم إلى الدول المضيفة.
- زيادة الأجور نتيجة إعادة توزيع الأرباح المحققة.
- خلق فرص عمل إضافية، وهذا لما تتمتع به من الحجم الكبير.
- زيادة الصادرات عن طريق المنتجات التي تنتجها هذه الشركات.
- زيادة الإيرادات الضريبية من خلال الضرائب التي تفرضها الدولة المضيفة على المشاريع التي تقوم بها هذه الشركات.

[1]– ياسين سعد غالب: الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، 2007، ص–ص: 73–78.

- تحقيق وفرات الحجم الإقتصادية من خلال صناعة معينة تتطلب التكنولوجيا المتطورة، خاصة في حالة عدم قدرة الشركات المحلية من جمع الرأس المال اللازم لقيام هذا المشروع، أو من ناحية أخرى لما يتطلب من تكنولوجيا عالية[1].

- تزويد الدول المضيفة بالمهارات التقنية والإدارية و التكنولوجيا الجديدة، حيث نجد في الدول المضيفة ضعف هذه القدرات والتي يمكن إكتسابها من خلال إدخال العنصر البشري في هذه الشركات.

- تعتبر ذات رؤس أموال ضخمة بحيث تعالج العجز في الإدخارات المحلية، وهي تستخدم أفضل المهارات والكفاءات الإدارية[2].

- إضعاف قوة الإحتكار المحلي: تكون هذه الحالة عند قلة المنافسة بين شركات معينة في الدول المضيفة نتيجة لقلة الشركات المحلية، ولكن بعد دخول الشركات الأجنبية تظهرهناك منافسة وبالتالي تخفيض الأسعار وزيادة الإنتاج[3].

II. العيوب:

- تأثّر معدل التبادل التجاري للدول المضيفة: من المعروف أن معدل التبادل التجاري يساوي أسعار السلع المصدرة على أسعار السلع المستوردة لتلك الدولة، ففي حالة ماإذا استثمر المستثمر الأجنبي في سلع تصديرية وكانت الدولة المضيفة مصدرة لهذه السلعة، سوف يؤدي إلى تخفيض سعر السلعة المصدرة، ومع بقاء أسعار الواردات ثابتة على حالها سوف يؤدي إلى تدهور معدل التبادل التجاري.

- نقصان الإستثمار المحلي: حيث غالبا ماتقوم الشركات الأجنبية بتمويل جزء من مشاريعها عن طريق البنوك المحلية، وإن هذه الطريقة سوف تؤدّي إلى إرتفاع نسبة الفائدة، مما سيتلزم تقليص الإستثمارات المحلية، وهذا بالإضافة إلى أن المموّلين المحليين يفضلون تقديم قروضهم للشركات الأجنبية على الشركات المحلية نظرا لعامل المخاطرة في استرداد هذه القروض ،حيث يكون العامل أقل في الشركات الأجنبية مقارنة مع المحلية[4].

- عدم الإستقرار في ميزان المدفوعات ومعدَل الصرف، فعند إنتقال الرأس المال الأجنبي إلى الدول المضيفة، سيؤدي ذلك إلى تحسين ميزان المدفوعات، ورفع قيمة العملة الوطنية في أسواق الصرف،

---

[1]– علي عبد الفتاح أبو شرار: الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2، 2010، ص: 248.

[2]– موسى سعيد مطر وأخرون: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص: 180.

[3]– علي عبد الفتاح أبو شرار: مرجع سابق، ص: 250

[4]– نفس المرجع السابق، ص–ص: 251–252.

ولكن خلال العملية العكسية عندما تُرجع هذه الشركات الأجنبية أرباحها إلى البلد الأصلي سيؤدي ذلك إلى تخفيض قيمة العملة الوطنية.

- فقدان الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي سيادتها المحلية والخارجية، من خلال ممارسة القوة الضاغطة عليها

- تأسيس الإحتكار المحلي: فالشركات متعددة الجنسيات قد تعرض منتجاتها بأسعار تقل عن أسعار السلع المنافسة التي تنتجها الشركات المحلية،و هذا الإنخفاض ناتج عن التكنولوجيا المكتسبة من طرف الشركات متعددة الجنسيات.[1]

- الشركات متعددة الجنسيات تعمل بدون حماية سياسية محلية، حيث تتدخل في الشأن الداخلي للدولة المضيفة متجاوزة عقد الإستثمار الإقتصادي، وهذا من خلال إقامة علاقات وتحالفات مع متّخدي القرارات الماليين لهذه الشركات ليحبطوا أي قرار يؤثر سلبا على مصالح هذه الشركات[2].

III. **الصعوبات التي تواجه الشركات متعددة الجنسيات:** يُظهر تحليل الشركات متعددة الجنسيات مجموعة من الصُعوبات التي تواجه أنشطة هذه الشركات، وتعرقل من عملياتها الإستثمارية ولاسيما بعد تزايد الإتجاهات القومية، الإقليمية والعالمية ومحاولتها وضع القيود وإحكام الرقابة ويمكن إيجاز بعض هذه الصُعوبات فيما يلي:

1. قيود الدولة المضيفة: وأهمها ما يعرف بقيود الملكية الأجنبية، حتى لا يحدث نوع من الإحتكارات على البناءات و الموارد الإقتصادية والمالية، واستعمالها بصور سلبية في الدول المضيفة لها. ولاسيما أن غالبية دول العالم الثالث عانت بالفعل من أنماط الإستغلال الإقتصادي في الماضي، لذا حددت هذه الدول حجم مشاركة الشركات متعددة الجنسيات في المشروعات الإستثمارية بها.

2. قيود الدولة الأم: تفرض الدولة الأم نوع من القيود المالية، الجمركية، والضرائب على حجم الأرباح وعوائد الإستثمارات مما يؤثر على حجم الرأسمال الإستثماري لهذه الشركات والتقليل من حجم الآثر السلبية على ميزان مدفوعاتها وإجبارها لإستثمار جزء من رأسمالها بهدف التقليل من حجم ومعدلات البطالة، ولإكتساب التأييد السياسي من الفئات العامة والنقابات وعموما يعتبر

[1]– فاروق سحنون: قياس بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية مطبقة في التسيير)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009–2010، ص: 28.

[2]– علي عباس: إدارة الأعمال الدولية مدخل عام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص،ص: 127،129.

فرض الضرائب المزدوجة من الدولة الأم المضيفة إحدى القيود التي تعاني منها الشركات متعددة الجنسيات[1].

[1]– عبد القادر السيد متولي: الإقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص: 216.

المبحث الثاني: الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI):

يُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي في الوقت الحاضر، نتيجة لتعدد مزاياه. لذلك اتجهت معظم الدول سواءا المتقدمة منها أو النامية، لمحاولة إجتذاب هذه الإستثمارات إليها لتحقيق تلك الميزات، و الإستفادة منها في خدمة إقتصادياتها الوطنية .

المطلب الأول: مفهوم ونظريات الإستثمار الأجنبي المباشر وأشكاله:

أولا: مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر: سنقوم هنا بتعريف الإستثمار الأجنبي المباشر وذكر أهم الخصائص التي يتميّز بها :

I.تعريف الإستثمار الأجنبي المباشر: إن تعاريف الإستثمار الأجنبي المباشر لا تلقى إتفاقا كبيرا بين مختلف الدول والمنظمات الإقتصادية الدولية والإقتصاديين؛ إلا أنها تشترك في مقياسين أساسيين ألا وهما: الملكية، ومراقبة المؤسسة المستثمرفيها. وفي هذا الإطار سنتطرق إلى بعض التعاريف فيمايلي:

1. يُعرّف الإستثمار الأجنبي المباشر دوليا وفقًا لأهم المنظمات الدولية المعنية وهي صندوق النقد الدولي (IMF)، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، ومنظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (OECD) على أنه: "ذلك النوع من أنواع الإستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مقيم (المستثمر المباشر) في إقتصاد ما على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة (مؤسسة الإستثمار الأجنبي المباشر) في إقتصاد آخر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة. ولا يقتصر الإستثمار المباشر على المعاملة المبدئية أو الأصلية التي أدت إلى قيام العلاقة المذكورة بين المستثمر و المؤسسة، بل يشمل أيضا جميع المعاملات اللاّحقة بينهما وجميع المعاملات فيما بين المؤسسات المنتسبة، سواءا كانت مساهمة أو غير مساهمة".[1]

2. ويُعرف كذلك على أنه: "إستثمار يقوم به أحد المقيمين في اقتصاد ما، في مؤسسة مقيمة في اقتصاد آخر، لكي يسيطر أويمارس نفوذًا كبيرا في إدارة تلك المؤسسة. وهذه الإستثمارات في حصص الملكية وسندات الدين تكتسب أهمية في البلدان المتلقية ؛لأنها توفر تمويلا، و موارد أخرى، مما يزيد من إحتمالات نمو الإقتصادات. وكثيرا ما يشمل الإستثمار المباشر نقلا للتكنولوجيا، وفرص

[1]– تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2015: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، ص، 20.

النفاد إلى الأسواق، ومنافع أخرى تعود بالنفع على الإقتصاد المتلقي، ويكون عادة ذو طبيعة طويلة الأجل.[1]

3. كما يعرّف على أنه: "قيام شركة أو منشأة ما بالإستثمار في المشروعات التي تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات"[2].

فبعد عرضنا لمختلف التعريفات السّابقة للإستثمار الأجنبي المباشر، يمكننا إستنتاج التعريف التالي:

الإستثمار الأجنبي المباشر هو عبارة عن: إستثمار يقوم به أحد المقيمين في إقتصاد ما في مؤسسة مقيمة في إقتصاد آخر (تقع خارج حدود الوطن الأم للمستثمر) وله فيها مصلحة دائمة ونفود كبير في إدارة تلك المؤسسة، ويشمل الإستثمار المباشر جميع المعاملات المبدئية واللاحقة بين المستثمر والمؤسسة، ونقل التكنولوجيا وفرص النفاد إلى الأسواق. ويمكن تلخيص مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر في الشكل التالي:

[1] – تاديوس غالوينز: أين تذهب إستثمارات هولندا: أكبر مصدر للإستثمار الأجنبي المباشر وأكبر جهة له، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 3، مجلد 48، سبتمبر 2011، ص: 57.

[2] – هشام ريغي: الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وقنوات خلف الوظائف وتهديمها في الدول المضيفة، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 38، جوان 2014، ص: 22.

الشكل رقم (1-1): يبين مفهوم الإستثمار الأجنبي المباشر:

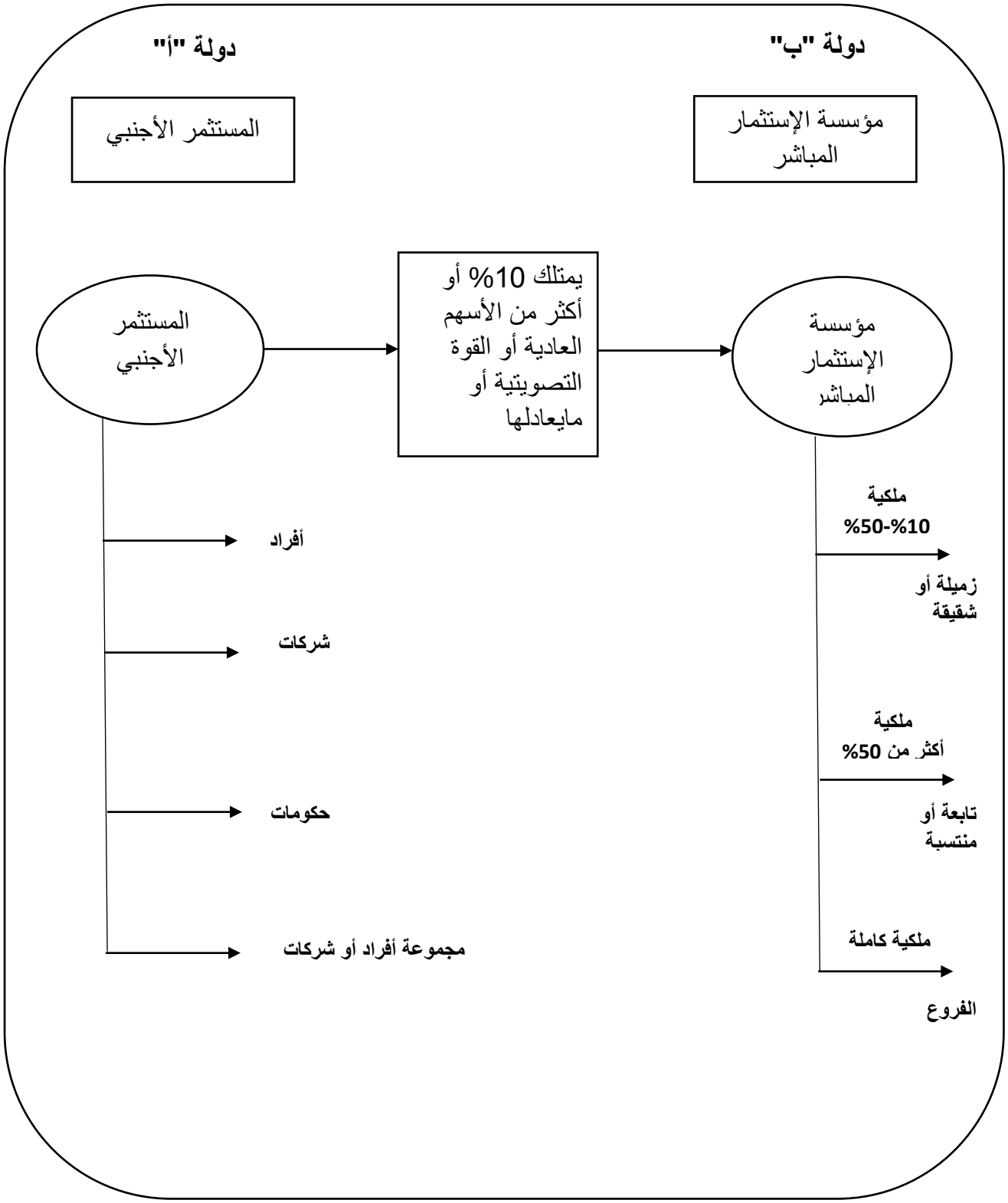

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على عدة مصادر

II. خصائص الإستثمار الأجنبي المباشر:

تتميز الإستثمارات الأجنبية المباشرة بعدّة خصائص تميّزها عن باقي الإستثمارات الأجنبية الأخرى. وأهم هذه الخصائص مايلي:

1. إنخفاض درجة التقلب: إنّ تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر يتميز بالإستقرار إذا ما قورن مع قروض المصارف التجارية وتدفقات الحافظة المالية الأجنبية، وهذا راجع إلى طبيعة الإستثمار الأجنبي المباشر في حد ذاته. إذ يتطلب توقيف أوإنسحاب مشروع إستثماري تكاليف ضخمة تقف حاجزا أمام صاحب المشروع، إضافة إلى مختلف العقود المتفق عليها قبل بداية النشاط، والتي تعتبرهي الأخرى بمثابة قيد يُجبر المستثمر الأجنبي على البقاء. وفي المقابل تعتبر بقية الإستثمارات الأجنبية إستثمارات قصيرة الأجل تتأثر كثيرا بالأزمات.

2. توجهات الإستثمار الأجنبي المباشر: وهي الكيفية التي يتوزع بها عبر العالم؛ إذ أن الدول المتقدمة تستقبل النسب الكبرى من مخزونه، والنسب الباقية تتوزع على مجموعة الدول النامية بتفاوت.

3. معدل نمو الإستثمار الأجنبي المباشر: إذ يتميز منذ بدايته بنمو سريع مقارنة بمعدل نمو التجارة الخارجية[1].

ويتميز كذلك بـ :

1. هو إستثمار منتج: حيث لا يُقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله وخبراته في الدول المتلقية إلاّ بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وبدائله.

2. يتميز على كل من القروض التجارية والمساعدات الإنمائية الرسمية (التي أصبحت شديدة المشروطية) في أن تحويل الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الإستثمار، بينما لا يوجد أي إرتباط بين خدمة الديون ومدى نجاح المشروعات التي تُستخدم فيه.

3. يتّجه بكثرة إلى الدول ذات المناخ الإستثماري الملائم[2].

4. يمنح للمستثمر الأجنبي إمكانية السيطرة المباشرة على الأعمال، إذ يمتلك المستثمر في هذا النوع على الأقل 10% من القوة التصويتية.

---

[1]– حسين سلمان: الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، (مذكرة ماجستير فرع اقتصاد كلي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر،2003/ 2004، ص،ص: 11،15.

[2] – islamfim.go-Horum.net/t1826-topic.(تم التصفح في 2016/02/01)

5. يرافق هذا الإستثمار نقل الموجودات المالية والغير مالية كالمعرفة، التكنولوجيا، البحث والتطوير والمهارات، والخبرة الإدارية.

6. يتحرك هذا الإستثمار بدافع البحث عن الأسواق والموارد والكفاية لتحقيق الميزة التنافسية.

7. قنواته هي الشركات متعددة الجنسيات لأنها أفضل قناة لنقله[1].

ثانيا: نظريات الإستثمار الأجنبي المباشر: نظرا للتأثير المزدوج لظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر على الدولة الأم والدولة المضيفة تناولت مختلف المدارس هذا الموضوع، وكل مدرسة كان لها تفسير يتماشى والفرضيات التي تقوم عليها، وفي هذا الإطار سنقسم هذه التفسيرات إلى:

- النظريات الكلاسيكية (التقليدية)
- النظريات الحديثة (المعاصرة)

I. النظريات الكلاسيكية: لقد إستند التحليل الكلاسيكي على فرضيات عديدة أهمها: الملكية الخاصة، المنافسة التامة، سيادة حالة الإستخدام الكامل للموارد والحرية الفردية في ممارسة النشاط. إذ يفترض الكلاسيك أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تنطوي على الكثير من المنافع، غير أن هذه المنافع تعود في معظمها على الشركات متعددة الجنسيات. وتستند وجهة نظر الكلاسيك في هذا الشأن إلى عدد من المبررات والتي من بينها:

1) ميل الشركات متعددة الجنسيات إلى تحويل أكبر قدر ممكن من الأرباح المتولدة من عملياتها إلى الدولة الأم بدلا من إعادة إستثمارها في الدولة المضيفة.
2) قيام الشركات متعددة الجنسيات بنقل التكنولوجيا التي لا تتلائم مستوياتها مع متطلبات التنمية الإقتصادية والإجتماعية والثقافية بالدول المضيفة.
3) ماتنتجه الشركات متعددة الجنسيات قد يؤدّي إلى خلق أنماط جديدة للإستهلاك في الدول المضيفة، التي لاتتلائم مع متطلبات التنمية الشاملة في هذه الدول.
4) قد يترتب على وجود الشركات متعددة الجنسيات إتّساع الفجوة بين أفراد المجتمع فيما يختص بهيكل توزيع الدخول، وذلك من خلال ماتقدّمه من أجور مرتفعة للعاملين فيها مقارنة بنظائرها من الشركات الوطنية، ويترتب على هذا خلق الطبقية الإجتماعية.[2]

ومن بين الإنتقادات التي وُجّهت لمختلف النظريات الكلاسيكية نذكر منها:

[1]– محمد علي ابراهيم العامري: إدارة محافظ الإستثمار، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص–ص: 648–649.

[2]– كريمة قويدري: الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية دولية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010–2011، ص–ص: 11–12.

1- إغفال إنتقال عناصر الإنتاج ورأس المال بين الدول، مع أنّ رؤوس الأموال الأمريكية إنتقلت نحوأُوروبا إبان الأزمة العالمية، وإنتقال المواد الأولية الطبيعية للبلدان النامية نحو بلدان أوروبا الغربية.

2- أنها أعاقت الإستثمار المباشر بين الدول وذلك حين إقتصر تفسيرها لهذا الأخير على صيغة تبادل السلعة في المرحلة النهائية[1].

إذ يمكن التعليق على وجهة النظرالتقليدية قبل التطرق إلى النظريات الحديثة في:

- من غير الممكن إفتراض أن الشركات متعددة الجنسيات، ستعمل على المساهمة في تحقيق أهداف الدولة المضيفة بغض النظر عن مصالحها و أهدافها .
- قيام الشركات متعددة الجنسيات بتركيز معظم إستثماراتها في الصناعات الإستخراجية أكثر من الصناعات الأخرى، قد يزيد من الشعور بالنوايا الإستغلالية لهذه الشركات.
- هيمنة الشركات متعددة الجنسيات على إدارة المشاريع الإستثمارية ورغبتها بتحقيق الأهداف المسطرة عن طريق تفضيلها للقيام بالإستثمار المباشر، فتكون على حساب تحقيق أهداف البلد المضيف في زيادة التنمية و المحافظة على الملكية العامة للمشروعات الإنتاجية، كما تؤدي إلى تدخل الدولة الأم في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة[2].

II.النظريات الحديثة: على عكس النظريات السابقة فإن النظريات الحديثة ترى أنه كل طرف سيحصل على عوائد غير أن حجم وعدد و نوع هذه العوائد تتوقف إلى حد كبير على سياسات وإستراتيجيات وممارسات الطرف الآخر بشأن الإستثمار[3]. وفيما يلي سنتطرق إلى بعض النظريات الحديثة التي ساهمت في إعطاء تفسيرات لظاهرة التبادل الدولي والإستثمارات الأجنبية المباشرة:

1. **نظرية دورة حياة المنتوج:** تقوم هذه النظرية على مفهوم مفاده أن كل سلعة من السلع التي تنتجها الشركات تمر بمراحل حياتية من لحظة وصولها إلى السوق التجاري حتى زوالها منه، ويمر المنتوج وفق هذه النظرية على عدة مراحل أهمها:

- مرحلة النمو و التصدير.

---

[1]- حكيمة بسعد: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009، ص،ص: 19،20.

[2]- لبيبة جوامع: أثر سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية 2000-2012، (أطروحة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 24.

[3]- نفس المرجع السابق، ص . ص: 23-24

- مرحلة نضوج السلعة.
- مرحلة الإنحدار و التدهور[1].

إذ حاولت هذه النظرية الإستفادة من العيوب الفنية للنظريات الكلاسيكية، وقد أُجريت عدّة دراسات على هذه النظرية كدراسة "ويلز"، و" هرش " ؛ وبيّنت النتائج أن سلوك الشركة نحو التصدير يتأثر بخصائص السلعة ذاتها[2]. والشكل التالي يوضح مراحل دورة حياة المنتوج:

شكل رقم(1-2): دورة حياة السلعة ومراحل تطورها:

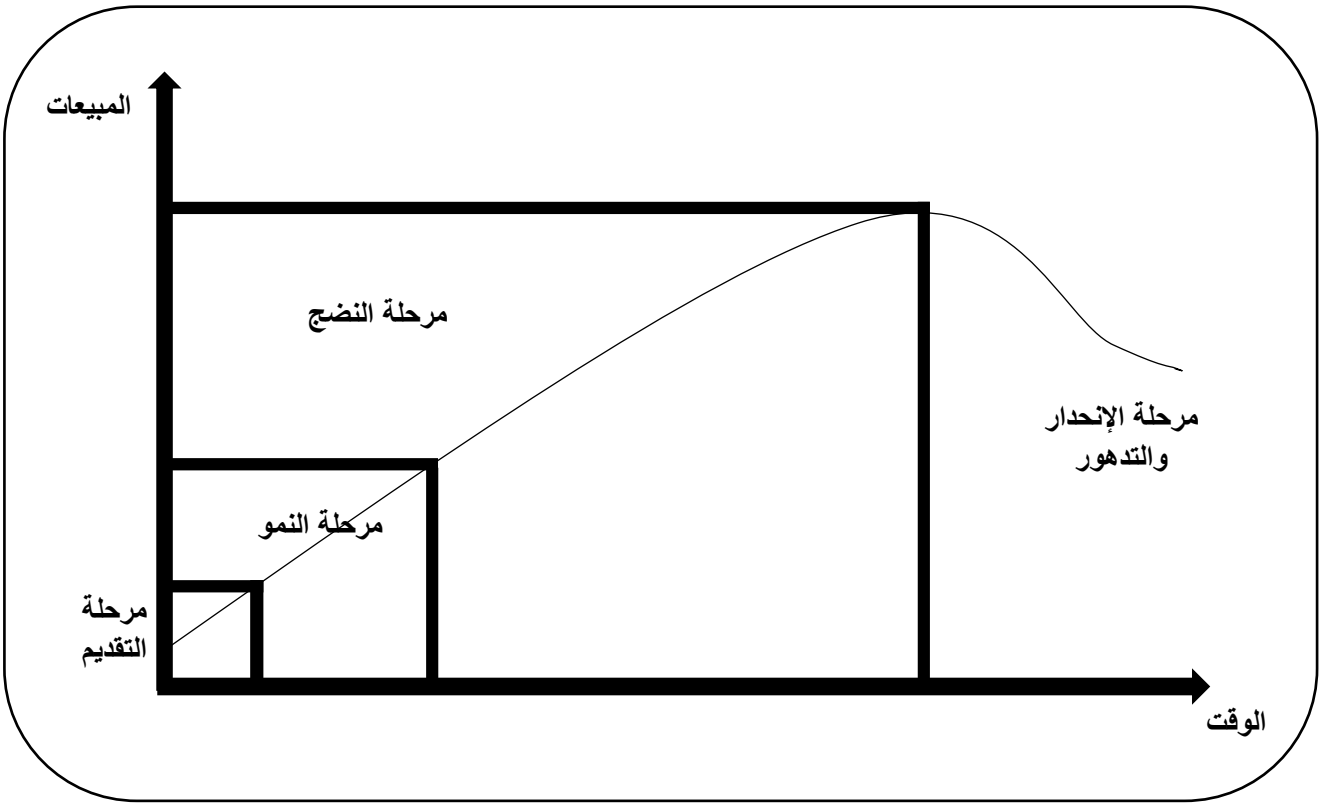

المصدر: علي عباس: مرجع سابق، ص: 154.

2. **النظرية الإنتقائية:** قام "دنينغ" بالتقاط أفكار من مجالات متعددة في أدبيات الإستثمار الأجنبي المباشر وتجميعها في نظرية شاملة، ولهذا أطلق عليها هذا الإسم ، وقد أوضح أنه يجب توافر ثلاثة شروط لكي تقوم الشركة بالإستثمار في الخارج وهي:

- أن تمتلك الشركة مزايا إحتكارية قابلة للنقل في مواجهة المنشآت المحلية في الدولة المضيفة.

[1]- علي عباس: مرجع سابق، ص-ص: 153-155.

[2]- حسن خلف فليح: مرجع سابق، ص: 91.

- أفضلية الإستخدام الداخلي للمزايا الإحتكارية في شكل إستثمار أجنبي مباشر في الخارج ،عن الإستخدامات البديلة لهذه المزايا مثل التصدير أو التراخيص .
- أن تتوفر للدولة المضيفة مزايا مكانية أفضل من الدولة التي تنتمي إليها الشركة المستثمرة. ويرى "دنينغ" أنه يوجد إتفاق على نطاق كبير على أن الإستثمار الأجنبي المباشر يحدث عندما تتظافر العوامل الثلاثة السابقة[1].

وبالرغم من محاولة هذه النظرية أن تكون أهم النظريات القادرة على شرح ظاهرة الإستثمار الأجنبي المباشر نظرا لإعتمادها على عوامل متعددة، لكن رغم ذلك أشار العديد من الإقتصاديين إلى مسائل عديدة لم تتمكن النظرية من حلّها،كما أكّد "بكلي" أنها لم تحاول شرح العلاقة بين مزايا الملكية والتدويل و مزايا التمركز في السوق المضيف وتطور هذه العناصر عبر الزمن يحتويها الغموض.[2]

3. النظرية الإحتكارية للسوق الدولي: إهتمت هذه النظرية بتفسير الأسباب التي تدفع بعض الشركات نحو الإستثمار في السوق الذي تستأثر فيه شركة ما أو قلة المنتجين الذين يحتفظون بالميزة التنافسية ،التي تمكّن من السيطرة على إنتاج أو بيع السلعة .ويطلق على هذه الظاهرة في السوق الدولية باحتكار القلة[3] ؛حيث تُميّز هذه النظرية بين ثلاثة أنواع من الإحتكارات :

- إحتكار الشركة الأولى للسوق (الشركة الأولى في الميدان).
- القوة الإحتكارية .
- الإستثمار الأجنبي المباشر كرد فعل لنشاط المنافسة[4].

4. نظرية المنافسة اليابانية: روادها هما " كوجيما"و "أوزاوا ".تجمع هذه النظرية بين الأدوات الجزئية و الأصول المعنوية للشركة وكذلك الأدوات الكلية لتحديد عوامل الميزة النسبية للدولة. تؤكد هذه المدرسة على أن السوق غير قادر على التعامل مع التطورات و الإختراعات التكنولوجية المتلاحقة، لذلك توصي بالتدخل الحكومي،لخلق نوع من التكييف الفعّال من خلال السياسات التجارية. كما برهن "كوجيما " على أن الإستثمارات اليابانية تشجع على خلق قاعدة تجارية في الدول المضيفة ،في حين أن الإستثمارات الأمريكية ماهي إلاّ بديل للتّجارة، حيث يتكلّف الهيكل الصناعي للإستثمار الأجنبي المباشر الذي تقوم

[1]– كريمة قويدري: مرجع سابق، ص: 19.

[2]– نفس المرجع السابق، ص: 20.

[3]– علي عباس: مرجع سابق، ص–ص: 155–156.

[4]– سليمان عمر عبد الهادي: الإستثمار الأجنبي المباشرو حقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010، ص: 26.

به اليابان عن الذي تتبناه الدول الأخرى. إذ تميّزت هذه النظرية بالبساطة والنموذج الذي تتبناه غير كافي لتفسير الإستثمار الأجنبي المباشر[1].

ثالثا: أشكال الإستثمار الأجنبي المباشر:

تتصف أشكال الإستثمارات الأجنبية المباشرة بالتعدد والتباين من حيث النوع، الأهمية النسبية والخصائص التي تميّز كل شكل. ويعود كل ذلك إلى تعدد متطلبات وإحتياجات كل من المستثمر الأجنبي و الدولة المضيفة؛ وتتمثل أهم أشكال الإستثمار الأحنبي المباشر في:

I- الإستثمار المشترك بين الطرفين (الثنائي): والذي يتجسد في شكل مشروعات مشتركة، يقوم مابين طرفين أحدهما وطني و الآخر أجنبي. ففيما يتعلق بالطرف الوطني فقد يكون فردا، شركة خاصة أو حكومة الدولة المضيفة ذاتها، أو خليط ما بين الإثنين(شركة خاصّة وحكومة الدولة المضيفة)، في حين قد يكون الطرف الأجنبي مستثمرا خاصا، أو حكومة دولة أجنبية، أو منظمة دولية ولكن غالبا ما يكون مستثمرخاص[2].

ونشأ هذا النوع كرد فعل للنزعة المركزية والإستقلالية التي سادت في الدول المضيفة خاصة النامية بعد حصولها على الإستقلال[3]. ويتّخذ عدة أشكال منها: شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام، شركات تتوزع فيها الملكية بين رأس المال الأجنبي ورأس المال الوطني الخاص، شركات تتوزع ملكيتها بين رأس المال الأجنبي و رأس المال الوطني العام والخاص معا[4].

II- الإستثمارات المملوكة بالكامل للطرف الأجنبي: والذي ينطوي على التملك المطلق لأصول إستثمارية من طرف الأجانب في البلدان المضيفة من خلال المشروعات الإنتاجية أو التسويقية، حيث يتم تنظيم العلاقات بين المقر الرئيسي والفرع حسب إختصاصات وصلاحيات الفرع والتفويض الموكل له ونوع النشاط؛ وذلك وفق إتفاقية مبرمة مع البلد المضيف[5]. إذ تكون ملكية المشروع هنا بالكامل للمستثمر الأجنبي مما يجعله يفضل هذا النوع من الإستثمارات الأجنبية[6].

---

[1]- كريمة قويدري: مرجع سابق، ص: 21.

[2]- أحمد زعدار: الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 3، 2004، ص: 160.

[3]- لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 14.

[4]- مبروك نزيه عبد المقصود: الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007، ص-ص، 37-38.

[5]- ساعد بوراوي: الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، (مذكرة ماجستير فرع إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007، ص: 24.

[6]- لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 15.

III- الإستثمار في المناطق الحرة: يهدف هذا النوع إلى تشجيع إقامة الصناعات التصديرية، لهذا تسعى الدول لجعل المناطق الحرة مناطق جاذبة للإستثمارات وذلك بمنح المشاريع الإستثمارية فيها العديد من الحوافزوالمزايا والإعفاءات؛ ويكون الإستثمار الأجنبي هنا بعيدا عن الخضوع لقوانين الدولة المضيفة ويعمل من خلال قوانين خاصة منظمة له تنظم إنشاء المشروعات الإستثمارية في المناطق الحرة[1].

IV- عمليات التجميع: يكون هذا النوع من الإستثمارات بين المستثمر الأجنبي و المستثمر المحلي الخاص ،الحكومي ،أو الإثنين معا[2]. وتتمثل في إتفاقية مبرمة ما بين الطرف الأجنبي والطرف الوطني (خاص، عام)؛ يتم بموجبها قيام الطرف الأجنبي بتزويد الطرف الثاني بمكونات منتج معين لتجميعها لتصبح منتجا نهائيا . وفي معظم الأحيان يقدم الطرف الأجنبي الخبرة أو المعرفة اللاّزمة والخاصة بالتصميم الداخلي للمصنع، وتدفق العمليات وطرق التخزين والصيانة[3].وتلجأ إليها الشركات لإنخفاض تكلفة المواد الخام لدى الدولة المصنعة للقطع المكونة للمنتج النهائي، أو لكبر حجم السوق فيها؛ مما يضمن توزيع المنتجات بشكل أوسع[4].

- وهناك تصنيفات أخرى يمكن أن نذكرها فيما يلي :

I. **تبعا لصفة القائم بعمل الإستثمار:** حيث تنقسم إلى: الإستثمار الأجنبي الخاص من فرد أو شركة خاصة ذات جنسية أجنبية، و الإستثمار الاجنبي العام الذي تقوم به المؤسسات(العامة) أو الحكومات الأجنبية.

II.**تبعا للمدة الزمنية:** فتنقسم إلى إستثمارات قصيرة المدى، وطويلة المدى.[5]

III. **تبعا لطبيعة النشاط الإقتصادي:** فيمكن تقسيمه إلى:

1- الإستثمار الأجنبي المباشر الفلاحي: بتربية الحيوانات، والزراعة.

2- الإستثمار الأجنبي المباشر الصناعي: بإنتاج السلع الإستهلاكية أو الرأسمالية.

3- الإستثمار الأجنبي المباشر الخدمي: وذلك بإنتاج خدمة [6].

---

[1]- رفيق نزاري: الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، (مذكرة ماجستير فرع إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2008/2007، ص 45.

[2]- لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 17.

[3]- فريد كورتل وعبد الكريم بن عراب: أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر واقعه في الدول العربية والنامية، المؤتمر العلمي الخامس نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادفيا، عمان، الأردن، 5 يوليو2007، ص: 7.

[4]- لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص 17.

[5]- ساعد بوراوي: مرجع سابق، ص: 24.

[6]- عبد الكريم بعداش: الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري، (أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007، ص: 53.

المطلب الثاني: تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر ومحدداته:

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم تصنيفات، ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

أولا: تصنيفات الإستثمار الأجنبي المباشر :

يُصنّف الإستثمار الأجنبي المباشر إلى عدّة أقسام وذلك حسب دوافع ومحفزات إستقطابه الخاصة بكل بلد مضيف ومناخ الإستثمار الهادف إلى جذب المستثمرين الأجانب، وإستنادا إلى هذه الدوافع و المحفزات يصنّف الإستثمار الأجنبي المباشر وفقا لغايته كما يلي :

I- الإستثمار الباحث عن الموارد[1]: حيث يهدف المستثمرين الأجانب من وراء هذا النوع إلى البحث عن إستغلال الميزات النسبية، الخاصة بكل بلد مضيف؛ لاسيما تلك الميزات المتعلقة بالوفرة النسبية في الموارد، والإستفادة من إنخفاض تكلفة اليد العاملة خاصة في البلدان النامية. إذ يمكن لهذا الصنف من الإستثمارات الأجنبية أن يساهم في زيادة صادرات البلد النامي المضيف من الموارد الخام ؛وفي المقابل يزيد من واردات السلع الرأسمالية والسلع الوسيطة.

II- **الإستثمار الباحث عن الأسواق**[2]: يسعى هذا الصنف من الإستثمارات إلى محاولة الإستفادة من وفرات السوق المحلي للبلد المضيف، و الذي يفتقر إلى إنتاج حاجاته من السلع والخدمات مما يشكل فرصة أمام المستثمرين الأجانب، ويحفزهم على توطين نشاطاتهم الإنتاجية وتقرّبهم أكثر من مستهلكي البلد المضيف عوضا على الإكتفاء بالتصدير إليه وما ينجم عن ذلك من تحمل رسوم وقيود على التجارة الخارجية وهو الأمر الذي يشكل في حدّ ذاته سببا لتوطن الإستثمار الأجنبي مستفيدا بذلك من تفادي الأعباء والتكاليف المتعلقة بالنقل؛ حيث ساد هذا النوع من الإستثمارات خصوصا في قطاعات الصناعة التحويلية و الإستخراجية .

III- الإستثمار الباحث عن كفاءة الأداء[3]: يحدث عندما تركّز الشركات متعددة الجنسيات نشاطاتها في البلدان المضيفة ذات الوفرة النسبية في الكفاءة والمهارات العالية والقادرة على مواكبة التكنولوجيا الجديدة والإبداع؛ حيث نجد عموما أن هذا الصنف من الإستثمار الأجنبي المباشر متمركزا في الدول المتقدمة، والمتميّزة بمستوى رفيع لكفاءة عنصرها البشري في شتى الميادين، مما يتيح الفرصة للشركات متعددة الجنسيات من الإستفادة من تلك المهارات؛ حيث يقوم هذا الإستثمار بتحسين القدرات الإنتاجية

---

[1]-ساعد بوراوي: مرجع سابق، ص25

[2]- حسن كريم حمزة: العولمة المالية والنمو الإقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011، ص: 74.

[3]- عبد القادر ناصور: إشكالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل، (أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد التنمية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013، ص: 35.

للشركة المحلية وفق أثر المزاحمة، مما يسمح لها بولوج الأسواق الدولية وتعزيز التنافسية وتحسين الأداء الإنتاجي.

IV- الإستثمار الباحث عن أصول إستراتيجية[1]: يتجلى هذا الصنف من الإستثمارات الأجنبية في قيام الشركات متعددة الجنسيات بتعزيز مركزها، ضمن إستراتيجية طويلة الأمد ،تتحقق بتحقيق جميع الأهداف.

V- إستثمارات هادفة إلى إحلال الواردات[2]: يكمن الهدف الرئيسي للبلد المضيف في هذا الصنف من الإستثمارات في محاولة إحلال الواردات بصناعات محلية من قبل المستثمرين الأجانب، وبالتالي تقليص التبعية الاقتصادية.

VI- الإستثمار الهادف إلى تعزيز الصادرات: يهدف هذا النوع من الإستثمارات إلى تعزيز قُدرات إقتصاد البلد المضيف على تصدير السلع التي ينتجها المستثمرين الأجانب. بالإضافة إلى الآثار الإيجابية على الصناعات المحلية وتحسين آدائها على التصدير[3].

VII- الإستثمار الهادف إلى الحصول على الخدمات: إزداد هذا الإستثمار بسبب تسارع و تطور عملية الإصلاح الإقتصادي في عدد كبير من الدول النامية ، والذي كان مغلقا نسبيا في وجه الإستثمار الأجنبي المباشر قبل التغيرات في السياسات الإقتصادية التي جلبت من خلال تطبيق الحرية الإقتصادية ورفع قطاع الخدمات أمام الإستثمار الأجنبي المباشر، كما أن التحديث الذي حصل وتوسيع الخدمات الحديثة ورفع نوعيتها يتطلب تدفق ليس للموارد المالية بل للتكنولوجيا الحديثة[4].

ثانيا: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر: توجد عدّة عوامل تؤثر على إتجاه الإستثمار الأجنبي المباشر، وتحدد كيفية إجتدابه ومن بين هذه المحدّدات نذكر مايلي:

I- **العوامل الإقتصادية:** تتوفر هذه العوامل في الدولة المضيفة و تتمثل في :

1- إحتمالات النمو: عند إرتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، يعني التحسن في الإقتصاد الوطني وجذب المزيد من الإستثمارات الأجنبية لإشباع الرغبات الجديدة[5]،.

---

[1]-نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[2]- نفس المرجع السابق، ص:36

[3]-نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[4]- سيد سالم عرفة: إدارة المخاطر الإستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، 2009، ص-ص: 208-209.

[5]- عمار زودة: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر،(مذكرة ماجستير،فرع الإدارة المالية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007، ص-ص: 123-127.

2- توفر الموارد الطبيعية و البشرية، ودرجة تأهيل اليد العاملة[1]،.

3- تكلفة اليد العاملة: إذ تسعى المؤسسات إلى تخفيضها من أجل تعظيم أرباحها، هذا ما يؤثر على الإستثمار الأجنبي المباشر،.

4- مدى إستيعاب إقتصاد البلد المضيف للإستثمار الأجنبية، وكذلك استعداده لإستقبال المستثمرين الأجانب[2]،.

5- توفر المناطق الحرة، وتقديم بيئة ملائمة للمستثمرين فيها[3]،.

6- مدى ثبات سعر الصرف،.

7- القوة التنافسية للإستثمارات الأجنبية مقارنة مع نظيرتها الوطنية،.

8- معدل التضخم: يؤثر على سياسة التسعير و حجم الأرباح، وبالتالي التأثير على حركة رأس المال و تكاليف الإنتاج، وفساد المناخ الإستثماري[4]،.

II- العوامل السياسية: والتي تتمثل في :

1- توفر الإستقرار السياسي: الذي يُعتبر شرطا أساسيا لا يمكن الإستغناء عنه؛ فحتى ولو كانت المردودية المتوقعة للإستثمار كبيرة، فلا يمكن الإستثمار في ظل غياب الإستقرار السياسي[5].

2- طبيعة العلاقات السياسية القائمة بين البلد الأم و البلد المضيف.

3- طبيعة الإستراتيجية التي تتبعها الدولة المضيفة و نظامها السياسي فالمستثمرون يفضّلون النظم الديمقراطية الراسخة أما باقي النظم فهي عرضة للتغيير[6].

III. العوامل القانونية: من بينها:

---

[1]- محمد طالبي: أثار الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 6، دون سنة، ص: 316.

[2]- نسيم حسن أبو جامع: أثر ثورات الربيع العربي على إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الإستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، المجلد 11، العدد1، 2013، ص: 433.

[3]- محمد قاسم خصاونة: الإستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص: 43.

[4]- عمار زودة: مرجع سابق، ص: 123.

[5]- خالد راغب الخطيب: التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2012، ص: 218.

[6]- علي عباس: مرجع سابق، ص: 161.

1- الطريقة التي يتم بها تطبيق قوانين معاملة الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة، خاصة قوانين المنازعات و قوانين دخول الإستثمارات.

2- الحماية القانونية وإستقلالية النظام القضائي[1].

إضافة إلى تلك المحددات توجد محددات أخرى ولو أنها تعتبر ثانوية إلاّ أنها تؤثر على العملية الإستثمارية؛ ونذكر منها:

- الرشوة، البيروقراطية والفساد الإداري، حيث أن وجود الشفافية يعد عُنصرا هاما بالنسبة للشركات المستثمرة في الدول الأجنبية[2].
- البحث عن الخدمات.
- سياسة الخصخصة والسياسة الضريبية.
- تفضيلات المستهلك في البلد المضيف .
- الموجودات التقنية والإبداع.
- البنية التحتية. ...[3]

المطلب الثالث: دوافع و أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر وطرق حسابه:

سوف نتناول في هذا المطلب أهم دوافع قيام الدولة أو الفرد بالإستثمار الأجنبي المباشر وما سيظيفه الى الدولة من منافع و كيف يتم حسابه فيما يلي:

أولا: دوافع الإستثمار الأجنبي المباشر:

يُعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر ظاهرة إقتصادية تحركها ظروف المنافسة داخل الأسواق المختلفة؛ ويمكن تلخيص مجموعة الدوافع التي تجعل الشركات أو الأفراد تستثمر في الدول الأخرى غير الدولة الأم كالاتي:

[1]- لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 48.

[2]- خالد راغب الخطيب: مرجع سابق، ص: 219.

[3]- سليمان عمر عبد الهادي: مرجع سابق، ص: 29.

- القرب من مكان تواجد المواد الأولية والإستفادة منها ومن إنخفاض تكاليف الإستغلال، ممايعكس إيجابًا على تخفيض التكاليف الإجمالية للانتاج[1]، وبالتالي إقامة المستثمرات في البلدان الغنية بالمواد الأولية[2].

- الإستفادة من وفرات الحجم على مستوى الإنتاج، وذلك لأن هناك حد لإنتاج بعض الصناعات خصوصا تلك التي لاتتحمل النقل لمسافات بعيدة كالغاز السائل؛ ولهذا يجب إنشاء مصانع جديدة في بلدان اخرى[3].

- الوصول إلى أسواق جديدة لتسويق المنتجات والسلع الراكدة التي لاتستطيع الشركات تسويقها في موطنها.[4]

- الإستفادة من إنخفاض تكاليف العمالة في بعض البلدان المضيفة وكذا الإستفادة من تفادي دفع الرسوم الجمركية .

- توزيع المخاطر جغرافيًا من خلال تدويل عدد من الأنشطة الإنتاجية في العديد من البلدان المضيفة وفق مبدأ التوزيع...

- إنخفاض تكلفة المنتجات المحلية إذا ما قورنت بالمنتجات الأجنبية المستوردة، وهذا لإنعدام الرسوم الجمركية وتكلفة النقل مما يعزز من مكانة المستثمرين الأجانب في السوق المحلية والرفع من حصصهم[5].

- الإستفادة من قوانين تشجيع الإستثمار والإعفاءات الضريبية التي تمنحها الكثير من الدول المُستثمر فيها من أجل جذب الإستثمارات الأجنبية إليها[6].

- بسبب أن بعض أسواق التصدير مغلقة، نتيجة التشريعات الحكومية و القيود الجمركية[7].

أما فيما يخص دوافع الدول المضيفة في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر و المنافسة على إستقطابه فتتمثل فيما يلي:

---

[1]– عبد القادر ناصور: مرجع سابق، ص: 33.

[2]– فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 19.

[3]– وليد بيبي: آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية، (أطروحة دكتوراه الطور الثالث تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 127.

[4]– فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 19.

[5]– عبد القادر ناصور: مرجع سابق، ص: 33.

[6]– وليد بيبي: مرجع سابق، ص: 127.

[7]– سعد غالب ياسين: مرجع سابق، ص: 84.

- توفير فرص العمل و تمويل المشاريع الإستثمارية .
- يساهم بشكل مباشر في نقل التقنية المتقدمة، و المهارات الفنية وأساليب الإدارة الحديثة، و تطوير البنى التحتية.
- يعتبر من أهم الدعائم لحركة و استدامة الإندماج، التكامل، والتبادل التجاري بين دول العالم .
- يمثّل قوة دفع للإقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو والتفاعل مع الإقتصاد العالمي، والمشاركة بكفاءة في العملية الإنتاجية الدولية .
- يقوم بتعويض نقص الموراد المالية المحلية، و ضعف الإدخار، ويساهم في سد الإحتياجات من العملة الأجنبية، و سد العجز في ميزان المدفوعات[1].

ثانيا: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر:

يُعد الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا هاما من مصادر التمويل الخارجي؛ إذ ازدادت أهميته خاصة في القرن العشرين، ويرجع إهتمام الدول بالإستثمار الأجنبي المباشر إلى أسباب تعود إلى عدة فوائد سواءا بالنسبة للدولة الأم ،أو الدولة المضيفة ؛ونذكر منها:

- إمداد الدول بحزمة من الأصول المختلفة و النادرة عبر الشركات متعددة الجنسيات، و تشمل هذه الأصول رأس المال، التكنولوجيا والمهارات الإدارية. كما أنه قناة يتم عن طريقها تسويق المنتجات دوليا.
- المساهمة في خلق فرص العمل و رفع إنتاجية هذا العنصر، وبالتالي الحد من مشكلة البطالة.
- رفع معدل الإستثمار من خلال تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر ومن ثمّ إرتفاع عوائد الملكية وهو ما يدفع بدوره إلى زيادة المدخرات وبالتالي زيادة الإستثمارات.
- إنتشار الآثار الإيجابية على مستوى الإقتصاد القومي ككل، نتيجة علاقات التشابك الأمامية و الخلفية التي تربط أنشطة الشركات متعددة الجنسيات بأنشطة الشركات المحلية، فالروابط الخلفية تساهم في زيادة إنتاجية، وكفاءة أداء الشركات الأخرى، أما الروابط الأمامية فتساهم في تطوير مؤسسات البيع المحلية.

[1]– تقرير ضمان الإستثمار: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات، لماذا تسعى الدول لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يناير– مارس 2013، ص: 8.

- تساهم التحويلات الرأسمالية التي تقوم بها الشركات الأجنبية لتمويل مشروعاتها، في زيادة الصادرات بالدول المضيفة، وفي تقليل عجز ميزان المدفوعات.[1]

- ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر مصدرا مهما من مصادر التمويل في الدول المضيفة، من خلال دفعه لعجلة التنمية الإقتصادية. وقد أثبتت الشواهد التطبيقية تميّزه بالإستقرار في الأزمات المالية، كما يترتب على تدفقاته إنتقال للقدرات التكنولوجية والخبرات الإدارية و التسويقية والتي تكون الدول بحاجة إليها لتحقيق التنمية الإقتصادية[2].

- إن للشركات متعددة الجنسيات دور كبير في رفع كفاءة التصدير في الدولة المضيفة، وقد أكد تقرير الأونكتاد أنّ إرتفاع نمو الصادرات في الدول النامية مرتبط بالشركات متعددة الجنسيات. [3] ولإختبار تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على التصدير ينبغي التفرقة بين الأثر المباشر والأثر الغير مباشر:

- الأثر المباشر: بسبب إمتلاك فروع الشركات متعددة الجنسيات لتكنولوجيا حديثة ومتقدمة نتيجة للإنفاق الكبير على البحث والتطوير فإنها تقوم بإجراء عمليات التصنيع للمواد الخام وبالتالي تقوم بزيادة صادراتها إلى الأسواق الخارجية من خلال مهاراتها التسويقية وإبرام عقود التصدير إلى الخارج وبالتالي تغيير إستراتيجية التصنيع لترقية الصادرات الذي يؤدي إلى زيادة معدل النمو.
- الأثر الغير مباشر: وذلك بـ:

✓ نقل التكنولوجيا الحديثة في المجال التصديري إلى الشركات المحلية بالشكل الذي يساعد على تحسين وتغيير الخصائص التكنولوجية للمنتجات المحلية وعناصر الإنتاج .

✓ تقوم الشركات المحلية بالإستفادة من حلقات الإتصال التي تمتلكها الشركات متعددة الجنسيات في الأسواق الخارجية وهذا في إطار المشروعات المشتركة لأن الشركات المحلية لاتستطيع تحمّل التكاليف الكبيرة الخاصة بالتوزيع وتقديم خدمات مابعد وبالتالي فهي تستفيد من تلك المزايا في ظل تواجد الإستثمار الأجنبي المباشر داخل أراضيها.[4]

ثالثا: طرق حساب الإستثمار الاجنبي المباشر:

يمكن أن يُعبّر عن الإستثمار الأجنبي المباشر في حسابه بطريقتين، وهما[5] :

---

[1]– غريب بولرباح: العوامل المحفزة لجدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص–ص:100– 101.

[2]– محمد طالبي: مرجع سابق، ص: 315.

[3]- إيمان بن عمار و زينب طيب: الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية،(مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014، ص:102.

[4]- شهيناز صياد: الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي حالة الجزائر،(مذكرة ماجستير في الإقتصاد فرع مالية دولية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر،2013/2012، ص:50

[5]– عبد القادر ناصور: مرجع سابق، ص: 24.

I-مخزون الإستثمار الاجنبي المباشر: ونقصد به تقدير القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال المستثمرة داخل البلد المضيف في فترة زمنية معينة، ونفرق هنا بين نوعين من المخزون :

المخزون الوافد: والذي يمثل القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال الأجنبية المستثمرة داخل البلد المضيف.

المخزون الخارج: هو ذلك الإستثمار الذي يتمثّل في القيمة الإجمالية لرؤوس الأموال الوطنية الخارجة من نفس البلد باتجاه الخارج، و ذلك خلال فترة زمنية.

II- تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر[1]: يمثل التدفق الخاص بالإستثمار الأجنبي المباشر حركة رؤوس الأموال من و إلى البلد، ويشتمل على العناصر التالية:

- المساهمات الصافية للمستثمر في رأس مال المشروع، حيث تكون هذه المساهمات على شكل شراء الأسهم، المشاركة في رأس المال، أو خلق مؤسسة جديدة، وما ينجم عنه من تدفق لرؤوس الأموال في البلد المضيف.
- قروض صافية بما في ذلك قروض قصيرة المدى، والسُلفات المقدمة من قبل الشركة الأم لأحد فروعها في الخارج.
- الأرباح المحققة و المُعاد إستثمارها.

المطلب الرابع: المناخ الإستثماري وتقييم الإستثمار الأجنبي المباشر:

يُعتبر مناخ الإستثمار من بين العوامل التي تشجّع أو تطرد الإستثمارات الأجنبية المباشرة، لدى تسعى العديد من الدول إلى تحسينه لجذب أكبر قيمة من الإستثمارات إليها، وتحقيق الميزات التي يُحدثها هذا النوع من الإستثمارات.

أولا: المناخ الإستثماري:

I. تعريف المناخ الإستثماري: يمكن تعريف المناخ الإستثماري على أنه:

1. هو البيئة التي يمكن للقطاع الخاص (الوطني والأجنبي) أن ينمو في رحابها بالمعدلات المستهدفة، حيث إن تهيئة هذه البيئة تعد شرطا ضروريا لجذب الإستثمارات الأجنبية.[2]

[1]-نفس المرجع السابق، ص-ص24-25

[2]- لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 36.

2. تعرفه المنظمة العربية لضمان الإستثمار على أنه: مجمل الأوضاع القانونية، الإقتصادية، والسياسية والإجتماعية التي تكوّن البيئة التي يتم فيها الإستثمار؛ إذ أن مكونات هذه البيئة متغيرة ومتداخلة إلى حد كبير.[1]

3. هو الأوضاع المحيطة بالعملية الإستثمارية ومن ثمّ التأثيرات المحتملة على فرص نجاح المشروعات الإستثمارية.[2]

من التعاريف السابقة يمكن القول أن المناخ الإستثماري هو: مجموعة الظروف السياسية ،الاقتصادية، والقانونية، والإجتماعية، والثقافية التي تؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، سلبا أو إيجابا في بيئة النشاط الإستثماري، وقرارات المستثمرين (المحليين والأجانب) الحاليين والمحتملين مستقبلا.

II. **مكونات المناخ الإستثماري:** يتكون مناخ الإستثمار من مجموعة عوامل تحدد مدى ملائمة البيئة السياسية، الإقتصادية والتشريعية لإستقطاب وتوطين الإستثمار. ويمكننا تقسيم هذه المكونات إلى:

1. **السياسة المالية:** لما لها من تأثير على المتغيرات الإقتصادية؛ إذ تؤثر في الطلب الفعلي وبالتالي في مستويات النشاط الإقتصادي، التشغيل والمستوى العام للأسعار. ومن نتائج هذه السياسة وقوع توازن أو عجز أو فائض في الميزانية العمومية إذ كلما احتفظت السياسة المالية بمعدل من عجز الموازنة العامة للدولة،لايؤدي إلى تضخم مرتفع ولا لإنكماش ولالكساد كبير، كلما كان ذلك جاذبا للإستثمار، بحيث لايكون العجز عائقا لنمو الإستثمار بأي حال.

2. **السياسة النقدية:** كلما كانت السياسة النقدية توسعية كلما كانت جاذبة للإستثمار والعكس صحيح، ويتم ذلك بإستخدام الأدوات النقدية المناسبة، ومن المهم أن تكون متوافقة مع التغير في حجم النشاط الإقتصادي المطلوب وتتسم بالإستقرار.

3. **سياسة التجارة الخارجية:** تساهم في تحسين مناخ الإستثمار عندما تكون محفّزة للصَادرات، ومشجعة للإستثمارات الموجهة للتصدير.

4. **درجة الإنفتاح الإقتصادي:** إذ كلما كانت هذه الدرجة مرتفعة ،دلّ ذلك على تحسّن أكثر في المناخ الإستثماري والعكس صحيح[3].

---

[1]–ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، ص: 2، على الموقع:http://www.cbaedu.kw/wtou/download/conf3/naji.pdf تم التحميل في:2016/02/12

[2]– عبد الكريم جبار العساوي: التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2015، ص: 77.

[3]– عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص–ص: 60–62.

5. **العوامل الإدارية:** هي مجموعة الإجراءات الإدارية المتعلقة بتنفيذ المشروعات الإستثمارية، فإذا كانت هذه الإجراءات تتسم بالسهولة والوضوح عندها نستطيع القول أن العوامل الإدارية تشكل عامل جذب، أما المعقدة منها والتي تأخذ وقت طويل، فتشكل عامل طرد للإستثمارات[1].

6. **العوامل الإقتصادية:** حيث ترتبط العوامل الإقتصادية بنمط النظام الإقتصادي الموجود في البلد،فالنظام الإقتصادي الحر يمثل مناخا ملائما للإستثمارات (عامل جذب)، نتيجة حرية تدفق رأس المال من وإلى البلد الذي ستقام فيه الإستثمارات، على عكس نظام الإقتصاد الموجه[2].

7. **قوة الإقتصاد المحلي ونموه:** يعتبر معدل النمو أحد أهم المؤشرات الإقتصادية التي يستند عليها المستثمرين في عملية إتخاد قراراتهم الإستثمارية،و من بين العوامل التي تُؤخد في الإعتبار عند قياس القوة الإقتصادية لأي بلد نجد مقدار الموارد الطبيعية المتاحة في البلد، درجة المنافسة داخل السوق المحلية وقدرته على مواجهة المنافسة الخارجية، مستوى التقدم التكنولوجي،و مدى توافر الموارد البشرية الكُفأة

8. **حجم السوق:** كلما كان حجم سوق أي بلد كبير وقابل للنمو مع الزمن ساهم ذلك في تحسين مناخ الإستثمار فيه، والعكس كلما كان حجم سوق أي بلد صغير ينكمش مع الزمن ساهم ذلك في تراجع المناخ الإستثماري.

9. **درجة مخاطر الإستثمار:** كلما قلّت المخاطر التي قد يتعرّض لها الإستثمار(حالا ومستقبلا) ساهم ذلك في تحسين مناخ الإستثمار، وكلما إرتفعت ساهم في رداءة هذا الأخير وانصراف المستثمرين الأجانب على الخصوص.[3]

III. **مظاهر المناخ الجيد للإستثمار الأجنبي المباشر:** وتتمثل مظاهر المناخ الجيّد للإستثمار الأجنبي المباشر فيما يلي:

- إتباع سياسة التحرر الإقتصادي وزيادة دور القطاع الخاص وتشجيعه.
- عدم التمييز في المعاملة بين الإستثمارات الوطنية والأجنبية.
- تسهيل تملك المشروعات الإستثمارية للأراضي والعقارات اللازمة لمباشرة نشاطها، وتَيسير إقامة المستثمرين الأجانب داخل الدولة المضيفة.

---

[1]– نوري موسى شقيري وأسامة عزمي سلام: دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات الإستثمارية، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009، ص: 24.

[2]– نفس المرجع السابق، ص–ص: 23–24.

[3]– عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص–ص: 60–64.

- توافر الإستقرار السياسي في الدولة المضيفة وإتساع حجم الممارسات الديمقراطية فيها.
- توافر البيئة الإدارية الملائمة، لتسهيل إجراءات الموافقة على المشروع.
- توحيد الجهة التي يتعامل معها المستثمر، وأن تكون مقترحاته إزاء معوقات الإستثمار محل إعتبار لدى المسؤولين[1]
- وضوح السياسة المالية وعدالتها.
- زيادة الإتفاقيات بين البلد والدول الأخرى.
- زيادة تدخل الدولة في تحديد أسعار السلع والخدمات[2].

IV. مؤشرات قياس مناخ الإستثمار: فيمايلي عرض لبعض المؤشرات المستخدمة من طرف الهيئات والمنظمات الإقليمية والدولية في قياس المناخ الإستثماري للدول:

1. **المؤشر المركب لمكونات السياسةالإقتصادية:** يحسب بالمتوسط الحسابي لدرجات 3 مؤشرات جزئية وهي: مؤشر السياسية المالية،مؤشر السياسة النقدية، ومؤشر التوازن الخارجي. تتراوح قيمته بين [3−،3+] حيث إذا كان:

أقل من 1 يعني عدم تحسّن في مناخ الإستثمار.

مابين [1+ ، 2+] يعني تحسّن في مناخ الإستثمار.

مابين [2+ ، 3+] يعني تحسّن كبير في مناخ الإستثمار .غير أنه لايعكس البيانات الكمية للمؤشرات الإقتصادية الثلاث المختارة[3].

2. **مؤشر التنافسية العالمية:** يصدر سنويا عن المنتدى الإقتصادي العالمي في DAVOS ، ويعتبر أداة هامة في تشكيل السياسات الإقتصادية وتوجيه قرارات الإستثمار؛ وينقسم إلى مؤشر النمو للتنافسية، ومؤشر الأعمال للتنافسية[4].

3. **مؤشر التنمية البشرية:** يقيس متوسط ماتم تحقيقه في الدول لتعزيز التنمية البشرية، ويتم حسابه على أساس متوسط ثلاث مؤشرات فرعية تقيس متوسط التقدم الذي تم تحقيقه على مدى 5 سنوات في 3

[1]– هشام ريغي: مرجع سابق، ص: 25.
[2]– نوري موسى شقيري وأسامة عزمي سلام: مرجع سابق، ص: 24.
[3]– عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص: 70.
[4]– لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 40.

أبعاد رئيسية من التنمية البشرية: طول العمر، العلم والمعرفة، مستوى المعيشة، إذ يصنّف إلى ثلاثة أصناف كالأتي:

- 80% تنمية بشرية مرتفعة.
- من 50% إلى أقل من 80 % تنمية بشرية متوسطة.
- أقل من 50% تنمية بشرية منخفضة[1].

4. **مؤشر الحرية الإقتصادية:** يصدُر سنويًا من معهد"fondation héritage" وصحيفة" Wall Street journal"[2]، ويُصنّف الدول إلى:

- إقتصاد حر: من 1 إلى 1.99 نقطة.
- إقتصاد شبه حر من 2 إلى 2.99 نقطة.
- إقتصاد ضعيف من 3 لى 3.99 نقطة.
- إقتصاد ضعيف جدا من 4 إلى 5 نقاط[3].

5. **مؤشر إمكانات وأداء القطر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:** يقيس مؤشر الإمكانات قدرة الدولة على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال 4 مكونات أساسية تتدرج منها مؤشرات فرعية وهذه المكونات هي:

- جاذبية السوق: يندرج ضمنه حجم السوق، القدرة الشرائية، ونمو السوق.
- توفّر العمالة الماهرة والغير مكلّفة: يندرج ضمنه كلفة العامل، وقوة سوق العمل.
- توفر الموارد الأولية: يتضمن معدل إستغلال الموارد، الموارد والإمكانيات.
- ملائمة البنية التحتية: يتضمن وسائل النقل المتوفرة. ويتراوح رصيد الدولة وفقا لهذا المؤشر بين [0] و [1]، ويحسب بالعلاقة التالية:

[1]– عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص: 72.

[2] – نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

[3]– لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 41.

$$\text{مؤشر الأداء والإمكانات القطرية} = \frac{\text{قيمة المتغير في القطر – أدنى قيمة له}}{\text{أعلى قيمة للمتغير – أدنى قيمة له}}$$

أما مؤشر أداء القطر فيقيس الوضع القائم في البلد من حيث حصته الفعلية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا، منسوبة إلى حصة البلد من الناتج الإجمالي للعالم. وبناءا على تقاطع هذين المؤشرين يمكن المقارنة بين أداء الدولة وإمكانياتها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال مصفوفة الأداء والإمكانيات[1].

وهناك مؤشرات أخرى نذكر منها: مؤشر سهولة أداء الأعمال، مؤشر الخطر[2]، التقييم الإنتمائي السيادي، مؤشر KOF للعولمة، مؤشر الشفافية، مؤشر إمكانية الحصول على رأس المال[3].

ثانيا: تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر:

على ضوء مارأيناه سابقا سنحاول تقييم الإستثمار الأجنبي المباشر من خلال التطرق إلى المزايا والعيوب التي يحدثها في كل من الدولة الأم، والدولة المضيفة فيما يلي:

I. **مزايا الإستثمار الأجنبي المباشر**: يمكن تعدادها في الآتي:

1. **بالنسبة للدول المضيفة:** تتنافس معظم الدول لجذب المزيد من الإستثمارالأجنبي المباشر، وذلك لدوره الهام في تحقيق معدلات نمو مستهدفة ،ومن خلال دوره الإيجابي في:

- توفير فرص عمل أكثر، نتيجة محدودية النشاطات الإقتصادية [بالدولة المضيفة] التي تستوعب فائض العمل الغير محدود، والمساهمة في التخفيف من البطالة.

- توفير عملات أجنبية للدول النامية من خلال إقامة مشروعات إنتاجية يتاح إنتاجها لأغراض التصدير أو تحل محل الواردات، وبالتالي تخفيف الحاجة لإستعمال العملات الأجنبية لتمويل الواردات وإستغلالها لتمويل واردات جديدةيمكن أن تساهم في زيادة القدرة الإنتاجية في الإقتصاد من خلال إستخدامها في إقامة مشاريع جديدة وتوسيع المشاريع القائمة التي تمكن الإقتصاد من زيادة قدرته الإنتاجية.

[1]– نفس المرجع السابق، ص: 39.

[2]– نفس المرجع السابق، ص: 36.

[3]– عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص–ص: 72–74.

- يساعد على تفادي قلة مهارات العاملين[في الدولة الأم]، باعتبار عمل تلك المشروعات يرتبط بأساليب ووسائل أحدث، وأكثر تطورا في العمل والإدارة.[1]

- يعتبر أكثر أمانا وفائدة للقطر المستضيف مقارنة بالإستثمار الغير مباشر.[2]

- يلعب دوارا مهما في تطوير التكنولوجيا، وتحسين ميزان المدفوعات.

- تحسين كفاءة إستخدام موارد الدولة المضيفة[3].

- ضمان المصالح الوطنية في توجيه سياسات الإستثمار وهذا نتيجة الإشتراك في إدارة المشروع، وذلك عندما تتعارض سياسات الشركة مع سياسات المصالح الوطنية.

- زيادة عوائد الدولة المضيفة وهذا نتيجة لدراسات الجدوى[4].

- مساهمته في تحقيق المنافع الإجتماعية من خلال قيام المستثمر الأجنبي مثلا بتعبيد ورصف الطرقات المؤدية إلى مشروعه، وتوصيل شبكات المياه ،الصرف الصحي والكهرباء.

- تنامي عنصر المنافسة في السوق المحلية، وتطوير كفاءة المنتجين المحليين[5].

- رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج القومي، وخلق طبقة جديدة من رجال الأعمال، وذلك عن طريق قيام المجتمع بالمساهمة في مشروعات الإستثمار وإستحداث مشروعات جديدة[6].

2. بالنسبة للمستثمر الأجنبي (الدولة المصدرة):

على غرار الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر فإن الدول المصدرة له هي الأخرى تستفيد من بعض المزايا الناتجة عن القيام به في الخارج؛ ونذكر منها فيما يلي:

- إستثمار الأموال عند معدل عائد أعلى من الإستثمار البديل المحلي،.

- إحتكار التكنولوجيا،.

---

[1]– شهيناز صياد: مرجع سابق، ص–ص: 28–29.

[2]– يوسف مسعداوي: تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد3، جوان 2008، ص: 166.

[3]– الزين منصوري: تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013، ص–ص: 382–383.

[4]– فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 22.

[5]– حكيمة بسعد: مرجع سابق، ص– ص: 38–37.

[6]– كريمة قويدري: مرجع سابق، ص: 51.

- إستغلال هذه الشركات لغايات سياسية، كالتدخل في الشؤون الداخلية للدولة المضيفة[1]،.
- إستغلال الموارد الأولية واليد العاملة بأقل تكلفة مع السيطرة على عناصر الإنتاج،.
- تحسن وضعية ميزان المدفوعات، وذلك من خلال العوائد والأرباح المتأتية من القيام بالإستثمار والتي تحول إلى البلد الأصلي،.
- إيجاد أسواق لتخزين منتجاتها وتبادل الخبرة مع الوحدات المحلية.
- يعتبر وسيلة من وسائل التغلّب على القيود التجارية والجمركية المفروضة بالدول المضيفة وبالتالي الدخول إلى أسواق هذه الدول.
- تخفيض حدّة التلوث والمشاكل البيئية في البلد الأصلي ونقلها إلى الدول المضيفة[2].

II. **عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر:** رغم كل المزايا التي يتمتع بها الإستثمار الأجنبي المباشر، إلاّ أنه في نفس الوقت لايخلو من العيوب، سواءا على الدولة المصدرة له أو الدولة المضيفة له. حيث تتجلى أهم عيوبه فيما يلي:

1. **بالنسبة للدول المضيفة:** إنه لمن الخطأ تصور الدول المضيفة للإستثمار الأجنبي المباشر أنها قد تجني منافع من جرّاء جذبها للإستثمار دون التعرّض للمساوئ؛ وفيما يلي أهم هذه المساوىء:

- يساهم في تباين مستوى الأجور وشروط العمل، وتحول العمالة الماهرة والإطارات الفنية الخبيرة من قطاعات الإقتصاد القومي لخدمة الشركات متعددة الجنسيات، من خلال القدرة الشرائية الكبيرة لهذه الشركات.
- إستنزاف الثروات الوطنية والمواد الأولية، وتصديرها إلى شركات أخرى تابعة لها؛ من أجل تحويلها وإعادة إستثمارها مرة أخرى.
- التلوث البيئي الذي يعتبر أهم عناصر التكاليف التي يجب أن تتحملها الدولة المضيفة.
- عرقلة الصناعات المحلية وإنهيارها في المستقبل وإنتقال إداراتها إلى الأجانب بسبب تقنياتهم المتطورة[3].

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص:54.

[2]– هودة عبو: آثار العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/2007، ص– ص: 75–76.

[3]– نفس المرجع السابق،ص:76.

- تناقص الإستثمار المحلي[الوطني] ومزاحمته؛ وذلك بسبب تمويل جزء من متطلبات الإستثمارات من السوق المحلي.

- تؤثّر سلبا على الموازنة العامة، بسبب تقديم إعفاءات ضريبية كبيرة على تلك الإستثمارات، إذ تؤدّي هذه الإعفاءات إلى تآكل الإيرادات.

- زيادته تؤدي إلى وجود نوع من التدخل في النواحي السياسية للدولة[1].

- تقوم الشركات الأجنبية بتخفيض الأرباح التي تتحقق في سجلاتها، من أجل التهرب الضريبي كما تقوم برفع كلفة براءات الإختراع، أو مصاريف البحث والتطوير، و..... ؛التي يصعُب الكشف عنها.

- إرتفاع المديونية بسبب قيام الشركات الأجنبية بعملية تحويل الأرباح، أكثر من حجم رؤوس الأموال التي تتدفق إلى الدول المضيفة في شكل إستثمارات أجنبية مباشرة[2].

- إمكانية إقصاء الطرف الوطني من طرف الطرف الأجنبي بعد فترة زمنية ؛ مما يؤدي إلى زيادة الخطر الغير تجاري[3].

- يترتب على زيادة تدفق المزيد من الإستثمار الأجنبي المباشر قيام المستثمرين الأجانب بتحويل أموالهم إلى الخارج، مما يؤثرسلبا على ميزان المدفوعات.

- قد يؤثر سلبا على مستوى الرفاهية في الدول المضيفة، وذلك إذا كان مصحوبا بوجود تشوهات في السياسة التجارية للدولة.

- التمييز بين العمالة الأجنبية وعمالة الدولة المضيفة فيما يتعلق بالأجور؛ إذ يُمنح للعاملين الأجانب أجور عالية على عكس العاملين من الدول المضيفة[4].

2. **بالنسبة للدولة المستثمرة:** تتمثل عيوب الإستثمار الأجنبي المباشر بالنسبة للدولة المستثمرة أو الدولة الأم في:

[1]– كريمة قويدري: مرجع سابق، ص–ص: 54–56.

[2]– شهيناز صياد: مرجع سابق، ص–ص: 29–31.

[3]– فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 24.

[4]– نورية عبد محمد: أثار الإستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي، (أطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات)، جامعة سانت كليمنتس، دون بلد، 2012، ص–ص: 55–53.

- التمييز بين المستثمرين الأجانب والمحليين من خلال الحوافز الخاصة بالإستثمار والإعفاء الضريبي؛ والتي تسبب تشوهات ضريبية.
- ضياع فرص العمل في الدولة الأم.
- زيادة البطالة بسبب الإعتماد على اليد العاملة الرخيصة الموجودة في الدول المضيفة[1].
- التأثير على الميزان التجاري وميزان المدفوعات.

- حرمان الدولة المصدرة من ضرائب الدخل على الشركات[2].
- إحتمال التأميم ينجرّ عليه نزع الملكية.
- إنخفاض في القدرات المالية والفنية قد يؤثر سلبا على فعالية المشروع الإستثماري في تحقيق أهدافه القصيرة، المتوسطة، والطويلة الأجل.
- قد يسعى الطرف الوطني بعد فترة زمنية إلى إقصاء الطرف الأجنبي، ما يؤدي إلى إرتفاع درجة الخطر الغير تجاري هذا مايتنافى مع أهداف المستثمر الأجنبي المباشر في البقاء والنمو والإستقرار في السوق[3].

[1]– حكيمة بسعد: مرجع سابق، ص–ص: 40–41.

[2]– كريمة قويدري: مرجع سابق، ص: 56.

[3]– هودة عبو: مرجع سابق، ص: 77.

خلاصة:

يمكن القول أن الإستثمار الأجنبي المباشر هو أحد أهم مصادر تدفقات رؤوس الأموال الدولية، تجري في شكل تدفقات بين من يُجسدها ومن يستقبلها يقوم بها العديد من الأطراف أبرزها الشركات متعددة الجنسيات والتي ظهرت على يد الأوروبيين في بداية القرن التاسع عشر إذ يرجع إنتشارها لعدّة أسباب بإختلاف إتجاهات تفسيرها. ولا شك أن هناك ما يبرر تفضيل الإستثمار الأجنبي المباشر على باقي الأشكال الأخرى لرؤوس الأموال الدولية، فالدول المضيفة له أضحت تُدرك أنه عاملا رئيسيا لتحريك عجلة النمو الإقتصادي، أما الدول المصدرة له فهي تدرك أنه عامل ديناميكي لإنتشارها. ولقي موضوع الإستثمار الأجنبي المباشر إهتمام العديد من المدارس الإقتصادية ومختلف الدول، باعتباره وسيلة تمويل فعّالة لإقتصادياتها ومنه إحداث الرُقي والتطور المنشود. ويصنّف هذا النوع من الإستثمارات إلى عدة تصنيفات بحسب الغاية التي قام عليها، فمنه من يبحث عن الموارد ومنه من يبحث عن الأسواق. ويتحكم فيه عدة عوامل سواءا إقتصادية كانت أم سياسية،أوحتى قانونية .

إضافة إلى ماسبق يجب الإشارة إلى أن للإستثمار الأجنبي المباشر آثار إيجابية وأخرى سلبية إلاّ أنّ السياسات الإقتصادية الصحيحة في الدول المضيفة له هي التي تحدد مدى الإستفادة من هذا الإستثمار في تنمية إقتصادياتها المحلية.

الفصل الثاني:

الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

- ✓ تمهيد
- ✓ المبحث الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- ✓ المبحث الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر
- ✓ خلاصة

تمهيد :

تسعى أغلب الدول إلى توفير الضروف الإقتصادية والسياسية والإجتماعية المناسبة والمشجعة على الإستثمار، من داخل الوطن ومن خارجه لهذا تلجأ إلى إصدار التشريعات ورفع العراقيل ومنح التسهيلات بأنواعها المختلفة، التي تُنتج في مجملها مايسمى بالمناخ الإستثماري الملائم والجاذب للنشاط الإستثماري؛ ولقد عرف الإقتصاد الجزائري عدة تحولات منذ الإستقلال.إذ تميزت السنوات العشر الأولى باتخاذ تدابير وإجراءات تستهدف استرجاع السيادة الوطنية على الإقتصاد، وصار القطاع العمومي هو المُسيطر على جل النشاطات الإقتصادية حيث هُمش القطاع الخاص الوطني فضلا عن الأجنبي .إذ اعتبرت الجزائر ومند الإستقلال أن الإستثمار الأجنبي المباشر نوع من أنواع التدخل من طرف الأجانب في الشؤون الداخلية للبلاد. لكن الضروف المحلية والدولية لم تسمح باستمرار الوضع،وجاءت المحاولات الأولى لإصلاح الإقتصاد الهادف للتحول إلى إقتصاد السوق، وإبتداءا من قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي أعطى نظرة جديدة للإستثمارات الخاصة الوطنية والأجنبية. وقصد قبول الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كامل، وخلق مناخ إستثماري ملائم وجاذب للإستثمارات الأجنبية عملت الجزائر على تسخير وتكريس مجموعة هامة من إجراءات وتدابير تسمح بتصحيح التشوهات الهيكلية وإعادة هيكلة المؤسسة الجزائرية وتقديم المزيد من الدعم والضمانات لفائدة المستثمرين .

ويعالج هذا الفصل المبحثين التاليين:

- **المبحث الأول:** الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

المبحث الأول: الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

لقد عالجت الجزائر مسألة الإستثمارات مند الإستقلال عن طريق مجموعة من القوانين المتعاقبة كانت تتلائم مع طبيعة كل مرحلة، ويكمن الإطار القانوني للإستثمار الأجنبي المباشر في سلسلة التشريعات أهمها تلك التي تتعلق بترقية الإستثمار في الجزائر. وقد عرف تطور التشريعات الخاصة بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر عدّة مراحل. وأصدر المشرع الجزائري عدّة قوانين تهدف إلى جذب الإستثمار الأجنبي، وإنشاء هيئات ووكالات خاصة بالإستثمار وترقيته.

المطلب الأول: قوانين الإستثمار ماقبل فترة الإصلاحات:

لقد جاءت هذه القوانين نتيجة السياسة التي كانت قائمة أنداك والمتجلاة في تطبيق مبادئ النظام الإشتراكي، حيث أصدرت الجزائر عدد من القوانين خلال المراحل التالية:

أولا: مرحلة الستينيات: تبنّت الجزائر خلال فترة مابعد حصولها على الإستقلال في فترة الستينيات قانونان يتعلقان بالإستثمار وهما:

I- قانون الإستثمار رقم 63-277 المؤرخ في 26 جويلية 1963: يُعتبرهذا القانون أول تشريع جزائري بعد الإستقلال موجه وبصفة مركّزة وأساسية إلى الإستثمار الأجنبي، حيث نصّت المادة الثالثة منه على توجه الجزائر نحو الخارج، وذلك بالنص على حرية الإستثمار المعترف بها للأشخاص الطبيعين والمعنويين في إطار النظام العام وقواعد التأسيس[1]. أما المادة 23 منه فتصرح بوضوح أن الإستثمار الأجنبي المعتمد يجب أن يدخل في إطار أهداف الدولة، أي يجمع الشروط الضرورية لتحقيق إقتصاد إشتراكي، خاصة في قطاعات النشاطات التي تشكل أهمية رئيسية للإقتصاد الوطني[2].حيث يقدّم في إطار هذا القانون الضمانات التالية:

- حرية الإستثمار للأشخاص المعنوية والطبيعية الأجنبية.
- حرية التنقّل والإقامة بالنسبة لمستخدمي ومسيّري المؤسسات الأجنبية.
- المساواة أمام القانون لاسيما الجبائية منه.

[1]- فلة حمدي ومريم حمدي: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد:10، دون سنة، ص: 335.

[2]- يحي سعيدي: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر،(أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص: 178.

– لايكون نزع الملكية ممكنا إلاّ بعد أن تصبح الأرباح المتراكمة في مستوى رؤوس الأموال المستوردة والمستقرة، ويؤدي نزع الملكية لتعويض عادل.[1]

كما كان هدف القانون هو إنعاش هجرة المعمّرين بعد الإستقلال والمحافظة والإبقاء على رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر وجلب الإستثمارات الأجنبية.[2] وقد أسندت السلطات الجزائرية مهمة تطبيق هذا القانون إلى 3 لجان جهوية للإستثمار تم إنشاءها سنة 1963[3].

وعموما لم يكن هذا القانون فعّالا بسبب التشكيك في مصداقيته، وعدم مطابقة للواقع والأوضاع الإقتصادية والسياسية المتأزّمة، وغياب إطار حقيقي هيكلي للإقتصاد الجزائري الذي كان مجرّد هيكل تميّزه مخلفات الإستعمار، إلى جانب تهريب وتحويل جزء من رؤوس الأموال الأجنبية الموجودة في الجزائر إلى الخارج[4].

II– قانون الإستثمار رقم 66–284 المؤرخ في 15 جوان 1966:

بعد الفشل في تطبيق قانون 1963 تبنّت الجزائر قانون جديد، والذي يقوم على مبدأين أساسيين هما:

1. الإستثمارات الخاصة لا تُنجز بحرية في الجزائر لأنها تميز بين القطاعات الحيوية الإقتصادية المقررة من طرف الدولة والقطاعات الأخرى، وتكون للدولة الأولوية للإستثمار في القطاعات الحيوية.
2. منح الضمانات والإمتيازات خصت فقط الإستثمار الأجنبي والتي تتمثل في المساواة أمام القانون، تحويل الأموال والأرباح الصافية، و ضمانات ضد التأميم[5].

فشل هذا القانون لأنه جاء بأحكام قاسية على المستثمر الأجنبي وإقتصر تطبيقه على الإستثمارات الوطنية، وعدم نص المشرع على تحويل أجور العمال الأجانب، كما أن منازعات الإستثمارات الأجنبية تخضع للمحاكم الجزائرية الذي يتنافى مع إرادة الأجانب خوفا من التحيز[6].

<u>ثانيا: مرحلة السبعينيات:</u> قانون المالية لسنة 1970:تميزت هذه المرحلة بالتوجّه الإشتراكي، لهذا كانت معظم الإستثمارات من إختصاص الدولة، فمنذ 1970 تأكّد مبدأ توحيد تمويل الإستثمارات للمؤسسات

[1]– عبد الرزاق عزرين: النظام القانوني للإستثمارات الأجنبية في الجزائر واقع وآفاق،(مذكرة ماستر في القانون فرع إدارة الأعمال)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014/2013، ص: 12.

[2]– شهيناز صياد: مرجع سابق، ص: 61.

[3]– حكيمة بسعد: مرجع سابق، ص: 89.

[4]– لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 309.

[5]– فلة حمدي و مريم حمدي: مرجع سابق، ص: 336.

[6]– سارة محمد: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حالة أوراسكوم،(مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009، ص: 15.

الإشتراكية ذات الطابع الإقتصادي، وهذا ما نصت عليه المادة 05 من قانون المالية لسنة 1970. وفي هذه المرحلة نجد أن المشرّع الجزائري حذّر من مخاطر قيام الرأسمالية مادام القطاع الخاص موجود في مجال الصناعة، البناء والسياحة.[1]

ثالثا: مرحلة الثمانينيات: نظرًا لفشل قانون 1963و 1966 وتصحيحا للأخطاء التي إرتكبتها الدولة في النموذج السابق للتسيير، عمدت الحكومة الجزائرية في هذه الفترة(الثمانينيات) إعطاء حرية أكثر للمؤسسات العمومية في تسيير بعض شؤونها ضمن إستراتيجية جديدة، وجاءت فيها:

I- قانون الإستثمار رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982:

صدر هذا القانون من أجل توضيح كيفية تشكيل وتشغيل الشركات الإقتصادية المختلطة، وحدّد نسبة المشاركة الأجنبية إذ لا تتجاوز 49% من رأسمال الشركة. ونظرا لأن هذا القانون لم يهتم بالجوانب التحفيزية إستدعى الأمر إلى تعديله ليكون أكثر إستجابة[2].

II-قانون الإستثمار لسنة 1986 المؤرخ في: 19 أوت 1986:

بادرت السلطات الجزائرية إلى إدخال تعديلات على قانون 11/82، خاصة في مجال المحروقات. إذ يتضمن هذا القانون طرق تشكيل وتسيير الشركات المختلطة بكيفية مرنة وواضحة ومحفزة نسبيا مقارنة بسابقه. في حين أبقى على نسبة مشاركة المؤسسة الجزائرية العمومية بـ 51% على الأقل، وتمثّل دور المتعامل الأجنبي في ضمان تحويل التكنولوجيا، ورؤوس الأموال، ومناصب الشغل وتكوين وتأهيل المستخدمين مقابل الإستفاد من المشاركة في التسيير وإتخاد القرارات الخاصة بإستعمال أو تحويل الأرباح ومايترتب عن ذلك من تخفيض في رأس المال المساهم به، وتحويل بعض أجزاء رواتب العمال الأجانب[إلى دولتهم الأم][3].

مانميّزه في هذه الفترة هو قيام الجزائر بعملية تعديل وسن قوانين إستثمار جديدة لتدارك الفجوة بين فترة الستينات والسبعينات أين غضّت النظر عن الإستثمار الأجنبي المباشر[4].

المطلب الثاني: قوانين الإستثمار خلال فترة الإصلاحات ومابعدها:

بعد الفشل الذي تعرّضت إليه كل المحاولات والمساعي الجزائرية في ميدان الإستثمار الأجنبي المباشر غيّرت السياسة أو النهج الذي إعتمدته سابقا، بإتخاذ وجهة أخرى رأت بأنها الطريقة الوحيدة

[1]- نفس المرجع السابق، ص: 16.

[2]- شهيناز صياد: مرجع سابق، ص: 62.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 63.

[4]- لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 311.

لتحقيق التطور والنمو في المجال الإستثماري ألاّ وهي إقتصاد السوق.[1]وسنعرض فيمايلي أهم قوانين هذه الفترة:

أولا: فترة التسعينات:

I- قانون 10/90 المؤرخ في 14 أفريل 1990: هو قانون خاص بالنقد والقرض، وأُعتبر كخطوة هامة في تطور سياسة التوجه نحو الإستثمار الأجنبي المباشر، وهذا مايلاحظ في الفقرة 5 بمواده 181 – 192 والتي تمثل الإجراءات التشريعية الجديدة لترويج جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ولقد عملت تلك المواد بالقانون 90-30 الذي يحدد شروط إنتقال رؤوس الأموال في الجزائر من أجل تمويل النشاطات للإقتصاديين وتوطينها، وهذا حسب قرار مجلس النقد والقرضCMC، الغير مقيمين مسموح لهم بنقل رساميل للجزائر من أجل تمويل نشاط إقتصادي غير مخصص للدولة وأقسامها أو لكل شخصية معنوية محددة من طرف نص من القانون[2].

وجاء في المادة 182 أن المستثمر الغير مقيم أصبح بإمكانه أن ينشأ شركة عن طريق الإستثمار. بهذا قد أدخل هذا القانون التمييز بين المستثمرين المقيمين والغير مقيمين[3]. ولم ينص هذا القانون على الإمتيازات الممنوحة للمستثمرين ماعدا إمكانية تحويل رؤوس الأموال والفوائد، وألغى القيود المفروضة على رؤوس الأموال الأجنبية[4].

II- تغير الحكومة في جوان 1991: سمح هذا القانون بإعادة دراسة قانون 14/86 والمتعلق بالمحروقات هذا التغير كان مبرز في أن الرأسمال الأجنبي غير مجبر على تأسيس شركات ذات إقتصاد مختلط لتجارة المحروقات[5]. وقد وردت تعديلاته لتدعيم إرادة الإنفتاح المكرسة في قانون النقد والقرض والتي خوّلت للشركات الأجنبية الإستثمار في الآبار البترولية الثانوية، بإدخال إجراءات تشجيعية كتخفيف العبىء الضريبي لتمكين هذه الشركات من المساهمة بمجهود أكبر في التنقيب البترولي والغاز، ويعتبر هذا القانون بمثابة تحوّل مهم جدا في نظرة الجزائر للشركات الأجنبية والشركات عبر الوطنية خاصة من جانب التأميم لأن هذا القانون يخص قطاع يمثل الشريان الأكبر للإقتصاد الوطني[6].

---

[1]- سارة محمد: مرجع سابق، ص: 17.

[2]- هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل حالة القطاع الصناعي في الجزائر(أطروحة دكتوراه علوم ،شعبة إقتصاد تطبيقي)،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015/2014، ص: 214.

[3]- سارة محمد: مرجع سابق، ص: 17.

[4]- نفس المرجع السابق، ص: 18.

[5]- هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل،مرجع سابق، ص: 214.

[6]- لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 313.

III- المرسوم التشريعي رقم 93-12 المتعلق بترقية الإستمارات: يُعتبر صدور هذا المرسوم في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمارات كإرادة الدولة قصد توفير البيئة القانونية والتشريعية والتنظيمية المواتية لجلب وإستقطاب الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر[1].

وهو أول قانون يتضمن بصراحة تشجيع وتنظيم وترقية الإستثمار الأجنبي المباشر، في ظل مرحلة الإصلاحات الإقتصادية. وهو بذلك يعكس التوجّه الحقيقي للجزائر نحو الإنفتاح والتكيّف مع التحولات العالمية عبر إفساح المجال أكثر للمستثمرين الخواص، وكذلك العموميين من أجل المساهمة في دفع عجلة النمو الإقتصادي[2].

ثانيا: قانون الإستثمار المطبق حاليا في الجزائر:

I- بتاريخ 20 أوت 2001 صدر الأمر رقم 03/01 المتعلق بتطويرالإستثمار[3] من أجل إعطاء دفع جديد لمسيرة الإستثمارات الأجنبية في الجزائر، والعمل على تعميق الإصلاحات الإقتصادية وخلق مناخ ملائم لتنشيط الإستثمارات المحلية والأجنبية، لذلك تم إلغاء كل الأحكام السابقة المخالفة له، بالإضافة إلى تبنيه أربعة مبادئ هامة وهي: مبدأ حرية الإستثمار ورفع القيود الإدارية عليه، عدم اللجوء إلى التأميم، حرية تحويل رأس المال والعوائد الناتجة عنه، والتحكيم الدولي.[4]

II- حاولت الحكومة بمجهوداتها أن تقدم للمستثمر الأجنبي حرية أكثر، ولهذا قامت في 22 أفريل 2002 بإمضاء إتفاقية مع الإتحاد الأوروبي والتي تقتضي بتقسيم مزايا التبادل، وجاءت لتعوض الإتفاق الذي كان يربط الجزائر بأروبا منذ 1976، وتهدف هذه الإتفاقية إلى إعطاء بُعد جديد للإستثمار الأجنبي المباشر الداخل إلى الجزائر والعمل على التخفيف من الخلافات والعوائق التي تحول دون ذلك.[5]

III- في سنة 2006 تم إصدار الأمر 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2006 الذي يعدّل ويتمّم بعض أحكام الأمر (01-03) ويُقدّم العديد من الإعفاءات المتعلقة بالحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة وحقوق نقل الملكية الضريبية ورسوم التسجيل، إضافة لتعديل بعض أحكام القانون السابق فإنه جاء بمواد جديدة تخص الإستثمارات الأجنبية المباشرة، ومن أهم ماجاء به:

- تعديل المادة الثالثة من الأمر 01-03 وفقا للمادة الثانية من الأمر الجديد بخصوص تحديد الإستثمارات التي تستفيد من المزايا التي يمنحها الأمر 01-03 من خلال إستثناء قائمة النشاطات

[1]- عمار زودة: مرجع سابق، ص: 254.

[2]- لبيبة جوامع: مرجع سايق، ص: 313.

[3]- نفس المرجع السابق، ص: 315.

[4]- فلة حمدي ومريم حمدي: مرجع سابق، ص: 337.

[5]- هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل، مرجع سابق، ص: 216.

والسلع والخدمات من الإستفادة من هذه المزايا ويتم تحديد هذه القائمة عن طريق التنظيم بعد رأي مطابق من المجلس الوطني للإستثمار.

– تقليص فترة تزويد المستثمرين بكل الوثائق الإدارية الضرورية لإنجاز الإستثمار وتبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا، من 30يوم إبتداءا من يوم إيداع طلب المزايا من قبل المستثمرين إلى 72 ساعة.

– إدراج مادة جديدة في الأمر 06–08 خاصة بالطعن من قبل المستثمرين في المزايا الممنوحة لهم محدّدا فيها لجنة تشكيل الطعن.[1]

ويعتبر الأمر01–03 والمعدّل والمتمم بالأمر 06–08 (لسنة2006) هو الذي يحكم الإستثمارات الوطنية والأجنبية في الجزائر حاليا، ويحدّد هذا الأمر النظام المطبق على الإستثمارات الوطنية والأجنبية المنجزة في النشاطات الإقتصادية المنتجة للسلع والخدمات وكذا الإستثمارت التي تُنجز في إطار منح الإمتياز و/أو الرخصة، وساوى الأمر 01–03 معاملة الأشخاص الطبيعيّون والمعنويّون الأجانب مع مايعامل به الأشخاص الطبيعيون والمعنويون الجزائريون في مجال الحقوق والواجبات ذات الصّلة بالإستثمار[2].

IV– وجاء القانون التكميلي لسنة 2009 ببعض التعديلات فيما يخص الإستثمارات الأجنبية،حيث تمم هذا القانون الأمر رقم 01–03المتعلق بتطويرالإستثمارات. إذ نصت الفقرة الثانية منه أنه: لايمكن إنجاز الإستثمارات الاجنبية إلاّ في إطار شراكة تمثل فيها المساهمة الوطنية المقيمة نسبة 51% على الأقل من الرأسمال الإجتماعي[3].وبهذا فقد تمّ إلزام المستثمرين الأجانب بعقد إستثمارات مشتركة مع الطرف الجزائري تحت قاعدة 49/51، أي بمشاركة 49% للطرف الأجنبي مقابل 51% للطرف الجزائري، كما ألزمت هذه المادة إلزامية ألاّ تقل مساهمة الطرف الوطني المقيم عن 30%من رأس المال الإجتماعي في حالة ممارسة أنشطة الإستيراد بغرض إعادة بيع الواردات على حالها من طرف الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين الأجانب[4].

المطلب الثالث: الإطار المؤسسي للإستثمار في الجزائر :

أصدرت الجزائر مجموعة من النصوص القانونية تسعى كلّها إلى تهيئة المناخ الملائم لتطوير الإستثمار. ومن أهم ما جاءت به هذه القوانين إنشاء وكالات وأجهزة لترقية الإستثمار.

[1]– لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص – ص: 315–317.

[2]– هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل، مرجع سابق، ص–ص: 216–217.

[3]– الأمر رقم 09–01 مؤرخ في 29 رجب 1430 الموافق: 22 يوليو سنة 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية الجزائرية رقم: 44، 26 يوليو 2009.

[4]– هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل،مرجع سابق،ص:217

أولا: وكالة ترقية ودعم الإستثمار (APSI):

تأسّست الوكالة بموجب المرسوم التشريعي رقم 93-05 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 المتضمن إنشاء وكالة ترقية الإستثمار ودعمها و متابعتها، وتضمّن المرسوم التنفيذي رقم 94-319 المؤرخ في 12 جمادى الأولى عام 1415 هـ صلاحيات الوكالة، حيث تعتبر هذه الوكالة حسب المرسوم التنفيذي 94-319المشار إليه أنها المرجع الأساسي لكل ما يتعلق بالإستثمارات المحلية و الأجنبية في الجزائر[1].

و تُؤسس الوكالة في شكل شباك وحيد وهذا حسب المادة 22 من المرسوم التنفيذي 94-319 وتضم الوكالة كل من مكاتب الجمارك، بنك الجزائر،السجل التجاري، مصلحة الضرائب و الأملاك الوطنية و التهيئة العمرانية والبيئة و التشغيل. وهدف إنشاء الشباك الوحيد هو تسهيل الإجراءات المطلوبة من طرف المستثمرين وإبلاغهم بقرار منح أو رفض المزايا المطلوبة في أجل60 يوم[2]. وتتمثل مهام الوكالة فيما يلي:

- تدعيم ومساعدة المستثمرين في إنجاز مشاريعهم،
- تضمن ترقية الإستثمارات،
- تضمن متابعة إحترام المستثمرين للإمتيازات التي تعهد بها بالإتصال مع الإدارة المعنية،
- توفير المعلومات والبيانات اللاّزمة للمستثمرين المتعلقة بفُرص الإستثمار،
- تسهيل الإجراءات اللاّزمة الخاصة بعملية الإستثمار بالنسبة للمستثمرين، وهذا عن طريق الشباك الوحيد،
- تُقررمنح المزايا المرتبطة بالإستثمار في إطار المرسوم التشريعي 93-12في إطار السياسة الاقتصادية الوطنية[3]،
- نشر قرارات الإستثمار التي إستفادت من الإمتيازات،
- التنسيق بين الوكلاء في المناطق الحرة،
- تنظيم أيام دراسية ،ندوات وملتقيات، واستغلال نتائج هذه الدّراسات في مجال الإستثمار،
- إحصاء وتقييم المشاريع الإستثمارية،

[1]- الزين منصوري: مرجع سابق، ص: 105.

[2]- فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 52.

[3]-المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية العدد64 الصادرة في 10 أكتوبر1993.

- تحديد المشاريع ذات الأهمية خاصة للإقتصاد الوطني من حيث حجمها والتكنولوجيا المستعملة فيها.
- إشعار المستثمر كتابيا بإستلام تصريح الإستثمار الذي أودعه[1].

ثانيا: لجنة دعم مواقع الإستثمارات المحلية و ترقيتها (CALPI) :

تأسست لجنة CALPI بناءا على التعليمة الوزارية المشتركة رقم28 المتعلقة بإجراءات توزيع أراضي المستثمرين. وترتكز مهمتها الأساسية على العنصر الإعلامي، والتشاور المحلي. ومن بين مهام هذه اللجنة :

- تشكيل ومسك الدّليل العام للمساحات الموجهة للمستثمرين.
- مسؤولة بالدرجة الأولى بالرد على كل الطلبات العقارية.
- الإشراف على المستثمرين في خطواتهم المرتبطة بإكتساب الأرض للإستثمار.
- تسهيل طرق إكتساب العقار للمستثمرين والتي تتم بعد إيداع الطلبات من طرف المستثمرين الذين مُنحوا إمتيازات من طرف الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار[2].

ثالثا: المجلس الوطني للإستثمار (CNI):

تم إنشاء المجلس الوطني للإستثمار بموُجب الأمر 01-03 المؤرخ سنة 2001 المتعلق بتطوير الإستثمار[3]. يتكون المجلس من 8 وزارات يرأسه رئيس الحكومة يعمل على تنفيد القوانين المتعلقة بالإستثمار. أُنشئ بهدف تدعيم الجهاز التشريعي والتنظيمي للإستثمار، فهو يقوم بتحديد سياسة هذا الأخير و الأولويات المتعلقة بمنح الإمتيازات الخاصة بكل قطاع، وتقديم التصريح النهائي لبرامج الإستثمارات الخاصة.[4] ويمكن تلخيص مهام المجلس الوطني للإستثمار في النقاط التالية[5]:

- يقترح إستراتيجية تطوير الإستثمار وأولوياته،.
- يدرس البرنامج الوطني لترقية الإستثمار الذي يستند إليه ويوافق عليه ويحدد الأهداف في مجال تطوير الإستثمار،.

---

[1]- فاروق سحنون: مرجع سابق،ص:52.

[2]- الزين منصوري: مرجع سابق، ص: 108.

[3]- المرسوم التنفيدي رقم 06- 355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني وتشكليه وتنظيمه وسيره،الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 64، الصادرة في 11أكتوبر2006،ص:12.

[4]- يحي سعيدي: مرجع سابق، ص: 185.

[5]- المرسوم التنفيذي رقم06-355 المؤرخ في 9أكتوبر سنة 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره،الجريدة الرسمية الجزائرية ،العدد64،الصادرة في 11 أكتوبر 2006،ص-ص:12-13.

- يقترح مواءمة التدابير التحفيزية للإستثمار مع التطورات الملحوظة،.
- يدرس كل إقتراح لتأسيس مزايا جديدة وكذا كل تعديل للمزايا الموجودة،.
- يدرس قائمة النشاطات والسلع المستثناة من المزايا ويوافق عليها وكذا تعديلها وتحيينها،.
- يدرس مقاييس تحديد المشاريع التي تكتسي أهمية بالنسبة للإقتصاد الوطني ويوافق عليها،.
- يقيّم القروض الضرورية لتغطية البرنامج الوطني لترقية الإستثمار،.
- يضبط قائمة النفقات التي يمكن اقتطاعها من الصندوق المخصص لدعم الإستثمار وترقيته،.
- يقترح على الحكومة كل القرارات والتدابير الضرورية لتنفيد إجرء دعم الإستثمار وتشجيعه،.
- يحثّ على إنشاء وتطوير مؤسسات وأدوات مالية ملائمة لتمويل الإستثمار ويشجّع على ذلك.

رابعا: الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار (ANDI):

تم إنشاء الوكالة لتعويض وكالة ترقية الإستثمار ودعمها ومتابعتها، وهذا بموجب الأمر 01-03 المؤرخ في 2001. وقد عُرّفت كما يلي: مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي، حيث توضع الوكالة تحت وصاية الوزير المكلف بترقية الإستثمار[1]، ويمكن تلخيص مهامها في النقاط التالية:

- ترقية و إدارة مختلف آليات الجذب المتعلقة بالمستثمرين.
- تقديم التقييم الخاص بالمشاريع التي تحتاج إلى منح موافقة للمجلس الوطني للإستثمار خاصة في إطار النظام الخاص.
- تسيير وتطويرالشبكة الجهوية للشباك الوحيد، المكلفة بتسهيل حصول المؤسسات على برامج التحفيز وذلك عن طريق تقديم مجموعة من خدمات الدّعم في مكان واحد مثل الضرائب، والجمارك.
- متابعة إحترام الإلتزامات المقدمة من طرف المستثمرين.
- القيام بأبحاث من أجل تحديد القطاعات التي تتطلب إجراءات خاصة لجلب المستثمرين.

[1]- مادة 1 من المرسوم التنفدي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد64، الصادرة في 11 أكتوبر2006، ص:14.

- ترقية الجزائر كوجهة مهمة لجذب المستثمرين، عن طريق تنظيم ملتقيات وإجتماعات،وضع قاعدة بيانات،إنتاج وسائل الترقية ، كوجهة مهمة.[1]

خامسا: الشباك الوحيد اللاّمركزي (GU):

يُنشأعلى مستوى كل ولاية ويشمل الممثلين المحليين للوكالة الوطنية لترقية الإستثمار الهيئات والإدارات المعنية بالإستثمار. أُنشأ هذا الشّباك من أجل تأمين سهولة العمليات الإستثمارية؛ وهو المخاطب الوحيد للمستثمرين، والمؤهل قانونا لتوفير الخدمات الإدارية الضرورية لتحقيق الإستثمار موضوع التصريح المذكور في المادة:04 من الأمر 01-03 والمذكور سابقا، وينشأ الشباك الوحيد على مستوى الهيكل اللاّمركزي للوكالة[2].

سادسا: الوزارة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالمساهمة وترقية الإستثمار (MDPPI):

وتكلّف بالمهام التالية: تنسيق الأنظمة المرتبطة بتحضير وتجسيد برامج الخصخصة، إقتراح إستراتيجيات ترقية و تطوير الإستثمار،..[3]

يمكن تقديم بعض الملاحظات فيما يتعلق بالهيئات المكلفة بترقية الإستثمار. حيث أنه لا توجد هيئات مختصّة بالإستثمارات الأجنبية فقط، مما يُحدث تداخل في الصلاحيات بين الهيئات الموجودة حاليا،وبالتالي وجود عدّة نقائص نذكر منها:

- تداخل الصلاحيات بين المجلس الوطني للإستثمار CNI، والوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار ANDI فيما يتعلق بمنح الإمتيازات للمستثمرين؛ هذا التداخل غالبا ما يؤدي إلى قراءات مختلفة كما أن عملية الإستثمار تتطلب وجود مركز قرار واحد وشفافية تامة.
- تداخل في الإسناد بين وكالة ANDI والوزارة MDPPI ،حيث نلاحظ تشابه أوحتى تطابق تام بين مهامهما.
- تعدد خيارات الطعن على مستوى وكالة ANDI ،يشوه صورة الوكالة بإعتبارها الوسيط الوحيد مع المستثمرين الأجانب.
- إن الأمر الصادر في 2001 يستوجب شرط الإعلان عن القيام بالإستثمار، لاسيما أن الموافقة أو الترخيص ضروري من أجل الحصول على الإمتيازات، في هذا الصدد هناك وثيقتين منفصلتين يجب

[1]- يحي سعيدي: مرجع سابق، ص: 186-187.

[2]- الزين منصوري: مرجع سابق، ص: 113.

[3]-نفس المرجع السابق، نفس الصفحة.

ملأهما من طرف المستثمر، هذا النظام يعتبر غير محفز للمستثمر الأجنبي ،حيث يجب على هذا الأخير أن يصرّح أولا ثم بعد ذلك يقوم بتقديم طلب الحصول على الإمتيازات، كما أن الطابع التقديري لمنح الإمتيازات والمحدد من طرف القانون يعتبر غير محفز على الإستثمار.[1]

[1]– يحي سعيدي: مرجع سابق، ص: 187.

المبحث الثاني: مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تتمتع الجزائر بمزايا نسبية تجعلها مصدر جذب للإستثمار، وقد عملت الدولة على زيادة ميزاتها التنافسية كي تتمكن من خلق بيئة ملائمة للإستثمار، حيث ساهمت هذه الجهود في إستعادة بعض المؤشرات.

المطلب الأول: تطور أداء الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2014):

أكّدت تجربة الجزائر في مجال جذب الإستثمار الأجنبي المباشر بأنها قطعت أشواطا كبيرة في طريق تهيئة المناخ الإستثماري الملائم لإستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية، بإعتبار هذا النوع من الإستثمارات أحد أهم مجالات المنافسة بين معظم دول العالم.

بالرغم من إرتفاع التدفقات من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الجزائر إلى 1488 مليون دولار سنة 2014 مقارنة بسنة 2001 حيث بلغ 1107.9 مليون دولار كما يبيّنه الجدول رقم(2-1) أدناه إلاّ أنه يبقى دون المستوى المطلوب بالنّظر إلى حصة الجزائر من تلك التدفقات. فهي لا تُمثل سوى 0.12% من مجمل التدفقات العالمية سنة 2014 منخفضة بذلك عن حصتها سنة 2001 حيث مثلت 0.16%. ونفس الشيئ بالنسبة إلى حصتها من التدفقات إلى الإقتصاديات النامية حيث لا تُمثل إلا 0.22% سنة 2014 منخفضة عن مستوى سنة 2001 حيث مثل 0.51%. كما تتميز حصتها من التدفقات إلى إفريقيا بضعف كبير بالرغم من الوزن الإقتصادي للجزائر في هذه القارة حيث تبلغ 2.76% فقط سنة 2014 منخفضة عن مستوى سنة 2001 حيث بلغ 5.55%.

الجدول رقم(2-1): تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر خلال الفترة(2001-2014) (الوحدة: مليون دولار)

السنوات	العالمية	الإقتصاديات النامية	إفريقيا	الجزائر			
				القيمة	الحصة (%)		
					من العالم	من الإقتصاديات النامية	من إفريقيا
2001	684070.9	215594.2179	19947.5	1107.9	0.16	0.51	5.55
2002	591385.7	166731.8429	14693.1	1065	0.18	0.64	7.25
2003	551992.6	196307.6624	18230.8	638	0.12	0.33	3.50
2004	682749.3	264079.9179	17737.8	882	0.13	0.33	4.97
2005	927402.3	330178.0447	29505.5	1145	0.12	0.35	3.88
2006	1393034	403881.0501	34528.3	1795.4	0.13	0.44	5.20
2007	1871702	528535.5455	50206.3	1661.8	0.09	0.31	3.31
2008	1489732	585647.3254	57769.5	2632.1	0.18	0.45	4.56
2009	1186513	463636.9739	54379.2	2746.2	0.23	0.59	5.05
2010	1328215	579890.5991	44072.2	2300.2	0.17	0.40	5.22
2011	1564935	639135.1704	47705	2580	0.16	0.40	5.41
2012	1403115	639021.5246	56435.4	3052.3	0.22	0.48	5.41
2013	1467149	670789.9185	53968.7	2661.1	0.18	0.40	4.93
2014	1228283	681386.6681	53912.1	1488	0.12	0.22	2.76

Source: http://unctadstat.unctad.org (20/02/2016)

وبالإضافة إلى التحليل السابق والذي يُظهر العجز الذي تشهده الجزائر فيما يخص إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، فإن مؤشرات أخرى تؤكد مثل هذا التحليل. ففي الواقع لا تُمثل التدفقات الواردة من الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلا نسبة 0.7%سنة 2014 منخفضة عن مستوى سنة 2001 حيث بلغت 2.02%. كما لا تُمثل تلك التدفقات سوى 3.75% في التكوين الخام لرأس المال سنة 2013 منخفضة بذلك بشكل كبير عن متسوى سنة 2001 حيث بلغ 8.86%.

الشكل رقم (2-1): تطور بعض مؤشرات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: %):

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على بيانات:http://unctadstat.unctad.org(تم التصفح في2016/02/20)

ومما سبق يتّضح أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الدّاخل إلى الجزائر لايُعدّ مصدرا مهما لتمويل الإستثمارات الداخلية.

المطلب الثاني: مكونات البيئة الإستثمارية في الجزائر :

تحتل الجزائر موقعًا جغرافيا متميزا للأعمال والإستثمار أمام الأسواق الأروبية والإفريقية؛ بحيث تقع على الضفة الجنوبية للبحر الأبيض المتوسط تأتي في المرتبة 9 من حيث شساعتها على المستوى العالمي والمرتبة الأولى على المستوى الإفريقي والعربي، ومن بين المعطيات التي تميّز الجزائر عن باقي الدول لإستقطاب الإستمار الأجنبي المباشر نذكرمايلي:

أولا: المعطيات السياسية:

إنّ الدولة الجزائرية هي دولة ذات طبيعة جمهورية ديمقراطية وتُأخد بالنظام الرئاسي في حكمها. فتنظيم سلطاتها يكون من خلال:

- السلطة التشريعية التي تحتوي على المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة.
- السلطة التنفيذية والتي يمثلها رئيس الجمهورية، الوزير الأول، والوالي، ورئيس الدائر(ممثل الحكومة على مستوى الدائرة).

ومن بين كذلك المعطيات السياسية نذكر الإستقرار السياسي الذي يعتبر أهم عوامل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ إعتمدت الجزائر سياستي الوئام المدني والمصالحة الوطنية ماساهم في توفر الأمن وتقليص درجة المخاطر. ولكن هذا لايمنع من بقاء التردد من المستثمرين الأجانب[1].

ثانيا: المعطيات الإجتماعية:

بسبب كبر عدد السكان في الجزائر تعتبر هذه الأخيرة سوق معتبرة للإستهلاك والعمالة ولتوجيه النشاطات الإستثمارية.ومن خلال تقرير مناخ الإستثمار للدول العربية ومن بين المعطيات الإجتماعية يمكننا أن نعرض أهم مؤشراتها فيمايلي:

I. **التعليم:** تتمتع الجزائر بإجبارية التعليم وتقع أعباءه على الدولة، إذ تُقدّر نسبة المتمدرسين اليوم بالملايين بما في ذلك التعليم العالي، ويلاحظ عدم توافق مؤهلات المتخرجين من مؤسسات التعليم الجزائرية مع المناصب الشاغرة، كما تزداد نسبة البطالة مع مرور الوقت.

II. **الصحة:** فيما يتعلق بالصحة فقد حدث تحسن في الوضع الصحي للسكان في الجزائر وإنخفض معدل وفايات الأطفال حديثي الولادة،وتزايد عدد الأطباء والصيادلة سواءا في القطاع العام أو الخاص[2].

III. **العمل:** تحاول الدولة الجزائرية تغطية النصيب الكبير من الأفراد المؤهلين للعمل بمناصب العمل الملائمة، إذ يعتبر قطاع الخدمات و الإدراة أكبر قطاع يستقطب الأيدي العاملة يليه قطاع الفلاحة ثم قطاع الصناعة و البناء.و تعتير الفئة التي يتراوح عمرها بين 25-29 أكثر نشاطا، ثم تليها الفئة 30-34[3].

ثالثا: الموارد الطبيعية: تمتلك الجزائر ثروات طبيعية معتبرة ومتنوعة نذكر منها:

- **المعادن:** كالفوسفات، الحديد، الزنك و الرصاص، والذهب.
- **الطاقة:** يرتكز عليها الإقتصاد الجزائري خاصة في مجال المحروقات و تحتل المرتبة الخامسة عشر عالميا في مجال الإحتياطات العالمية البترولية، كاما تحتل المرتبة الأولى من خلال إنتاج وتصدير البترول والغاز الطبيعي[4].

---

[1]- كريمة فرحي: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية فرع النقود والمالية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012، ص-ص: 220-221.

[2]- عمار زودة: مرجع سابق، ص،ص: 234-236.

[3]- نفس المرجع السابق، ص-ص: 236-238.

[4]- كريمة فرحي: مرجع سابق، ص: 229.

رابعا: المعطيات الإقتصادية :

تشمل حجم النشاط الإقتصادي، الوضعية الإقتصادية الخارجية، حالة القطاع المصرفي والبنكي، وضعية التضخم، أسعار الصرف...،ومختلف الإصلاحات التي قامت بها الجزائر للإنتقال إلى إقتصاد السوق (كتحرير الأسعار، التحكم في السياسة المالية، تحرير التجارة الخارجية والخوصصة)، ومن خلال تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار فإن الجزائر تحقق فوائض ضخمة في الحساب الجاري خلال سنة 2011[1]. ويتركز الإقتصاد الجزائري على قطاع الفلاحة، البناء والأشغال العمومية، الخدمات التجارية وأخيرا القطاع الصناعي[2].

وبما أن طبيعة الإقتصاد الجزائري إقتصاد أحادي التصدير، ماجعل من معدّلات نموه الحقيقي عرضة للعديد من التذبذبات، بحيث أن سياسة التمويل فيها تظل مبنية على الإنفاق الحكومي، ويتوقف هذا الإنفاق على مدى إستقرار أسعار النفط في الأسواق الدولية و توفر احتياطات و قدرات مالية كافية[3].

خامسا: البنية التحتية: ونذكر من بينها:

I. **الإتصالات:** إذ بيّنت عدّة إحصائيات أن الجزائر لا تزال متأخرة في مجال الأنترنيت،لكن في مجال الهاتف فهي تتحسن تدريجيا.

II. **النقل و المواصلات:** تولي مخططات التنمية في الجزائر أهمية بالغة لتطوير شبكة المواصلات سواءا الطرق،السكك الحديدية أو الطيران أوحتى الملاحة البحرية[4]. وقد ركّزت الوزارة الجزائرية المختصة في هذا الشأن على تحديد نقاط القوة واستغلالها[5]. وبالرغم من الجهود التي أولتها السلطات لتطوير البنية التحتية في إطار برنامج دعم النمو الإقتصادي إلاّ أنّ الجزائر تزال لاتستجيب لمتطلبات الإستثمار لا من الناحية الكمية ولا من النوعية، كما أنها تستلزم التجديد و الإصلاح، وبالتالي يتجلى بوضوح أن الإدارة التي توليها السلطات لتحسين ظروف تنقل المواطنين وحركة البضائع هي من أهم العناصر الفعّالة في نجاح المشروعات الإستثمارية [6].

[1]– مناخ الإستثمار في الدول العربية2011: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، ص:22.

[2]– نفس المرجع السابق، ص–ص: 223–228.

[3]– عبد القدر ناصور: مرجع سابق، ص: 205.

[4]– كريمة فرحي: مرجع سابق، ص: 230.

[5]– لبيبة جوامع: مرجع سابق، ص: 295.

[6]– كريمة فرحي: مرجع سابق، ص: 230.

المطلب الثالث: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر من خلال بعض المؤشرات:

لقد إزدادت أهمية ودور المؤشرات الدولية والإقليمية في الكشف عن مدى سلامة وجاذبية مناخ الإستثمار، حيث أثبتت العديد من الشواهد الواقعية أن هناك دالة إحصائية قوية بين ترتيب البلد في هذه المؤشرات وبين مقدار مايستقطبه من إستثمار أجنبي، وعلى الرغم من أن هذه المؤشرات لم تصل إلى درجة الدّقة الموضوعية الكاملة؛ إلا أن رجال الأعمال وصناع القرار يسترشدون بها.

أولا: التقييم الكمي:

المؤشر المركب لمكون السياسات الإقتصادية لمناخ الإستثمار في الجزائر: تتراوح قيمة هذا المؤشر بين (3- ، 3+) وتعبّر القيمة الأكبر عن وضع أحسن لمناخ الإستثمار.[1] هذا المؤشرتُعدّه المؤسسة العربية لضمان الإستثمار الكائن مقرها بدولة الكويت إبتداءا من 1996[2]؛ وسنبين محل الجزائر من هذا المؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-2): يبين تقييم الجزائر من خلال المؤشر المركب لمكون السياسات الإقتصادية خلال الفترة 2001-2010 (الوحدة:نقطة)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2009	2010
درجة المؤشر المركب لمكون السياسة الإقتصادية	1	1.33	1	0.6	2.3	1.3	1	1

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- بيانات 2001-2006: عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص:189.
- بينات 2009: عبد الحميد بوخاري: واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص: 51.
- بيانات 2010: شهيناز صياد: مرجع سابق، ص:87.

من خلال الجدول نجد أن الجزائر في سنة 2002 تحسّنت كثيرا عن 2001 كذلك في سنة 2005 و التي قيّمت بـ 2.3 نقطة مرتفعة بذلك عن مستوى سنة 2004 ويرجع الفضل إلى "تحسين مؤشرات الإقتصاد الكلي، وإستعادة التوازنات الإقتصادية الكلية، خاصة بعد إرتفاع أسعار النفط وتحسّن

[1]- عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص: 189.

[2]- مناخ الإستثمار في الدول العربية 2002: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، ص: 28.

الإيرادات"[1]، وهيمنة صادرات المحروقات على هيكل الصادرات وبالتالي إنخفاض عجز الميزانية، هذا الوضع يجعلنا نستنتج أن التوازن المالي الخارجي للجزائر مرهون بأوضاع السوق الدولي للمحروقات، إذ أن الإنخفاض الكبير في سعر هذه الأخيرة سيؤدّي إلى إحداث عجز في الحساب الجاري ومن ثم إنخفاض في قيمة المؤشر المركب للسياسة الإقتصادية؛ حيث يتضح لنا أن ثلثي (3/2) المؤشر المركب في الجزائر متحكم فيه داخليا السياسة النقدية والمالية، والثلث الأخر (3/1) غير متحكم فيه داخليا إذ يحكمه التوازن الخارجي ومن ثم ينبغي التركيز على السياسة النقدية والمالية لتحقيق تطور مستمر في هذا المؤشر[2]، ولكن مناخ الإستثمار في الجزائر تراجع وفق هذا المؤشر سنة 2009، 2010 إلى 1 نقطة فقط الذي يشير إلى عدم التحسّن .

ثانيا: التقييم النوعي: نذكر منها:

ا. **مؤشر أداء وإمكانات القطر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر:** إن مؤشر أداء القطر يقيس الوضع القائم للقطر من حيث حصته الفعلية من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر.أما مؤشر إمكانات القطر لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر فيقيس قدرة القطر المستقبلية على جذب الإستثمار الأجنبي المباشر[3]، إذ يمكن عرض أداء الجزائر حسب هذا المؤشر في الجدول التالي:

[1]– ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر،(أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2006، ص: 224.

[2]– عبد الحميد بوخاري: واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص: 51.

[3]– كريمة قويدري: مرجع سابق،ص–ص:90–91.

الجدول رقم (2–3): يمثل ترتيب الجزائر حسب مؤشر الأداء والإمكانات القطرية على جذب الإستثمار الأجنبي خلال الفترة 2001–2010 (الوحدة:مرتبة)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر أداء القطر في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر	102	94	93	95	118	117	118	115	82	102
مؤشر إمكانات القطر في جذب الإستثمار المباشر	79	75	73	65	66	67	69	71	77	62

المصدر من إعداد الباحثة إعتمادا على :

- بيانات 2001–2009: كريمة فرحي: مرجع سابق، ص:.231.
- بيانات 2010: نورة بيري وعبود زرقين: محددات تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشر في كل من الجزائر وتونس والمغرب، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد: 68/67، 2013، ص: 158.

وتشير بيانات الجدول إلى أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر لايرقى إلى مستوى إمكانياتها في إستقطاب هذه التدفقات، ففي سنة 2010 لم تتل الجزائرسوى المرتبة 102 من أصل 141 دولة يشملها هذا المؤشر، متراجعة بذلك عن سنة 2009 التي حازت فيها على المرتبة 82 ويتّضح لنا أيضا أن مؤشر أداء الجزائر في تذبذب خلال هذه السنوات، "إذ تعتبر الجزائر ضمن مجموعة الدول ماذون الأداء ماذون الإمكانات".[1]

II. **موقع الجزائر في بعض مؤشرات تقويم المخاطر القطرية:** تنقسم إلى:

1. **التصنيف في المؤشر المركب للمخاطر القطرية:** يصدُر هذا المؤشر شهريا عن مجموعة PAS، من خلال الدّليل الدولي للمخاطر القطرية وذلك بغرض قياس المخاطر المتعلقة بالإستثمار، ويغطي 140 دولة منها 18 عربية، إذ يقسّم الدول حسب المخاطر إلى:

- من 0 – 49.4 نقطة ــ درجة مخاطر مرتفعة جدا.
- من 50 –59.5 نقطة ــ درجة مخاطر مرتفعة.

[1]– عمر يحياوي: دورالمناخ الإستثماري في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر،(مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص: 205.

- من 60 – 69.5 نقطة ــ درجة مخاطر معتدلة.
- من 70–79.5 نقطة ــ درجة مخاطر منخفضة.
- من 80–100 نقطة ــ درجة مخاطر منخفضة جدا[1]. ويتوضّح موقع الجزائر من هذا المؤشر في الجدول التالي:

الجدول رقم (2–4): يبين تتقييم الجزائر ضمن المؤشر المركب للمخاطر القطرية خلال الفترة 2001–2013 (الوحدة: نقطة مئوية)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2012	2013
المؤشر المركب للمخاطر القطرية	62.3	63.8	66.3	75.5	77.3	78.5	77.8	76.8	70.8	72.0	72	72.0
الدرجة	معتدلة	معتدلة	معتدلة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة	منخفضة

المصدر: من إعداد الباحثة إستنادا إلى معطيات:

- بيانات 2001–2010: كريمة فرحي: مرجع سابق، ص:234.
- بيانات 2012: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية2011: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت، ص:54.
- بيانات 2013: سناء مرغاد: تقييم سياسات الإستثمار في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر 2000–2013،(مذكرة ماستر في العلوم التجارية تخصص تجارة دولية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص:117.

نرى من خلال الجدول أن الجزائر تتحسن مند سنة 2001 في المؤشر المركب للمخاطر القطرية .إذ كانت معتدلة ودخلت سنة 2004 ضمن الدول منخفضة المخاطر، وفي سنة 2006 تحسّنت وضعية الجزائر مقارنة مع السنوات الفائتة محافظتا على نفس التصنيف ، وقُيّمت سنة 2013 بـ 72.0 نقطة مما يعني بداية نقص المخاطر بأنواعها خاصة السياسية.

2. **مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية:** يصدُر هذا المؤشر عن مجلّة اليورمني بمعدّل مرتين في العام الأولى في مارس والثانية في سبتمبر، ويقيس قدرة القطر على الوفاء بإلتزاماته الخارجية، ويرتّب الدول وفق النسبة المئوية التي تسجّلها من صفر إلى 100نقطة، وكلما إرتفعت النسبة المئوية دلّ ذلك على إنخفاض مخاطر عدم الوفاء بالإلتزامات[2]، ونرى وضعية الجزائر فيه من خلال الجدول التالي:

[1]– البشير عبد الكريم: إنعكاس المخاطر القطرية على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثالث، إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، دون سنة، ص:6.

[2]– مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011: مرجع سابق، ص:58

الجدول رقم (2-5): يبين تصنيف الجزائر في مؤشر اليورمني للمخاطر القطرية خلال الفترة 2001-2012 (الوحدة: نقطة مئوية)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2010	2012
المؤشر اليورميني للمخاطر القطرية	38.6	40.8	41.3	44.9	41.8	45.9	45.9	46.8	41.2	40.01
درجة المخاطر	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	مرتفعة	معتدلة

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- بيانات 2001،2003،2004،2006-2008: كريمة فرحي: مرجع سابق، ص:234.
- بيانات 2002،2005،2010: شهيناز صياد: مرجع سابق، ص:95.
- بيانات 2012: تقريرمناخ الإستثمار في الدول العربية2011: المؤسسة العربية لضمان الإستثماروائتمان الصادرات، الكويت، ص:62.

لقد صنّفت الجزائر وفقا لهذا المؤشر من الدول ذات المخاطر المرتفعة خلال الفترة (2001-2010) رغم أن رصيدها في تحسن، و أصبحت معتدلة المخاطر في سنة 2012 متحسنة بذلك عن مستوى السنوات السابقة. وبالرغم من المزايا والحوافز الممنوحة إلاّ أن مناخ الإستثمار في الجزائر لم يرق بعد إلى المستويات المطلوبة، بسبب المحدودية في مختلف القطاعات الإقتصادية والعديد من النقائص التي تعمل الدولة على إتخاد جملة من القرارات لتجاوزها، وتسريع إنجاز المستثمرين لمشاريعهم[1]، هذا ما أوضحته نتائج سنة 2012 ما يعني أن درجة المخاطر في الجزائر في تناقص بسبب عملها الدائم على تقليل المخاطر المختلفة.

3. مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية: يُغطّي هذا المؤشر 165 دولة منها 20 دولة عربية[2]، ويستند إلى مؤشرات فرعية تُستخدم في تقييم العوامل السياسية، مخاطر نقص العملة الصعبة وقدرة الدولة على الإيفاء بإلتزاماتها الخارجية، ومخاطر إنخفاض قيمة العملة المفاجئ ومخاطر الأزمات النمطية في القطاع المصرفي إذ صنّف هذا المؤشر إلى:

أ. A- درجة الإستثمار:

A1: البيئة السياسية والإقتصادية مستقرة وسجل السّداد جيد جدا، وأن إمكانية بروز مخاطر القدرة على السداد ضعيفة جدا.

[1]- حدة رايس و مروة كرامة: مرجع سابق، ص: 91.

[2]- مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011: مرجع سابق، ص: 21.

A2: إحتمال السّداد ضعيف جدا حتى في وجود بيئة سياسية وإقتصادية أقل إستقرارا أو بروز سجل المدفوعات لدولة ما بدرجة تقل نسبيا عن المصنّفة ضمن (A1).

A3: بروز بعض الضروف السياسية والإقتصادية الغيرملائمة، قد تؤدّي بسجل المدفوعات المنخفض لأن يصبح أكثر إنخفاضا من الفئات السابقة مع إستبعاد إمكانية عدم القدرة على السداد.

A4: سجل المدفوعات المتقطع قد يصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية، رغم ذلك فإن إمكانية عدم السداد تبقى مقبولة جدا.

ب. درجة المضاربة:

B: يرجح أن يكون للبيئة السياسية والإقتصادية غير المستقرة تأثير أكبر على سجل السّداد السّيئ أصلا.

C: قد تؤدي البيئة السياسية والإقتصادية شديدة التقلب إلى تدهور أكبر في سجل السداد السيئ أصلا.

D: ستؤدي درجة المخاطرة العالية للبيئة السياسية والإقتصادية في دولة ما إلى جعل السداد السّيء جدا أكثر سوءا[1]. والجدول التالي يبين نصيب الجزائر من هذا المؤشر فيما يلي :

جدول رقم (2-6): يبين تصنيف الجزائر وفق مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية خلال الفترة 2002-2012 (الوحدة: درجة):

البيان	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	جوان 2012
مؤشر الكوفاس للمخاطر القطرية	B	B	B	A4	A4	A4	A4	A4	A4	A4

المصدر: من اعداد الباحثة بالإعتماد على:

- بيانات 2002-2006: عبد الكريم بعداش:مرجع سابق،ص:197.
- بيانات 2007-2010: كريمة فرحي: مرجع سابق ، ص: 234.
- بيانات 2012: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011: مرجع سابق،ص:62.

إستنادا إلى هذا المؤشر فقد صُنّفت الجزائر ضمن الدول ذات المضاربة حتى 2004 برصيد B الذي يفيد أن للبيئة السياسية والإقتصادية الغير مستقرة تأثيرا كبيراعلى سجل السداد السّيء أصلا[2]، لكن بحلول 2005 تحسّنت الجزائر وفق هذا المؤشر ، وإنتقلت إلى درجة الإستثمار بدلا من المضاربة

[1]- كريمة قويدري: مرجع سابق، ص-ص: 97-98.

[2]- نفس المرجع السابق، ص: 99.

؛بالمحافظة على نفس الدرجة حتى 2012 والتي تعني أنّ سجل المدفوعات المتقطع قد أصبح أسوأ مع تدهور الأوضاع السياسية والإقتصادية، رغم هذا فإن إمكانية السداد تبقى مقبولة جدا، "وهو مايضع الجزائر في درجة مخاطر منخفضة عن السنوات السابقة"[1].

4. مؤشر الأنستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري:

يصدُر هذا الموشر منذ عام 1998 عن مجلة الأنستيتيوشنال أنفستور، مرتين في السنة (مارس وسبتمبر) ويغطي 151 دولة منها 16 عربية ، ويُصنّف الدول وفق تدرج من 0 إلى100، وكلما إرتفع رصيد الدولة ذل ذلك على إنخفاض درجة المخاطرة[2]. والجدول التالي يبين تصنيف المؤشر للجزائر :

جدول رقم (2–7): يبين محل الجزائر من مؤشر الأنستيتيو شنال أنفستور للتقويم القطري خلال الفترة 2001–2010 (الوحدة:نقطة مؤية)

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
مؤشر الانستيتيوشنال أنفستور للتقويم القطري	30.6	31.5	41.6	40.2	47.5	48.9	53.9	54.7	55.9	56.3

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على:

- بيانات 2001–2009: كريمة فرحي: مرجع سابق،ص:234.
- بيانات 2010: صياد شهيناز :مرجع سابق،ص:95

نرى من خلال الجدول أعلاه أن الجزائر سجّلت تحسّنا في رصيدها سنة 2010 والتي قُيّمت بـ 56.3 بعدما كانت 30.6 سنة 2001، بحيث أصبحت ضمن مجموعة الدول معتدلة المخاطر مقارنة بالفترة السابقة، مما جعلها تحتل المركز 59 من بين 178 دولة في سنة 2010 ، وعموما فان الجزائر تغيّرت وضعيتها في مختلف مؤشرات قياس المخاطر القطرية؛ خاصة خلال السنوات الأخيرة، مما يُنبىء بإمكانية إرتفاع تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

III. تصنيف الجزائر ضمن تقرير التنافسية العالمي :

[1]– جمال بلخباط: جدوى الإستثمات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، (أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد تنمية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014، ص: 150.

[2]– كريمة قويدري: مرجع سابق، ص: 97.

هو تقرير يصدُر عن المنتدى الإقتصادي العالمي، ويُعد مرجعًا إقتصاديا لرجال الأعمال في العالم ويقيس المؤشر العوامل التي تساهم في دفع عجلة الإنتاجية والإزدهار لـ 140 دولة حول العالم ويعتمد على 3 مؤشرات هي:

- المتطلبات الأساسية للإقتصاد.
- العوامل المحسّنة للكفاءة الإقتصادية.
- عوامل الإبداع والتطور[1].

تُصنّف الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور إقتصاديات الدول وتنافسيتها وهي مرحلة الإقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية، ومرحلة الإقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية، ومرحلة الإقتصاد المعتمد على المعرفة والإبتكار. بحيث يعتمد التقييم على قياس مستوى الإنجاز لكل دولة [2]. و ترتيب الجزائر في تقريرالتنافسية العالمي يكون وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (2-8): يبين ترتيب الجزائر في تقريرالتنافسية العالمي خلال الفترة 2001-2014 (الوحدة: مرتبة):

البيان	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر التنافسية العالمي	–	–	74	71	78	76	77	81	83	86	87	110	100	79

المصدر: من إعداد الباحثة بناءا على معطيات:

- بيانات 2003، 2005-2008: كريمة فرحي: مرجع سابق، ص 231
- بيانات 2004: the global competitiveness report 2004-2005، World Economic forum، p:3
- بيانات 2009-2011: the global competitiveness report 2011-2012، World Economic forum، p: 94
- بيانات 2012: the global competitiveness report 2012-2013، World Economic forum، p: 88
- بيانات 2013-2014: the global competitiveness report 2014-2015، World Economic forum، p: 13

وبالنظر إلى معطيات الجدول يمكننا ملاحظة مختلف مستويات التراجع في مناخ الإستثمار بالجزائر بالإعتماد على مؤشر التنافسية العالمي. إذ تراجعت فيه الجزائر من المرتبة 74 عالميا إلى 100

[1] - www.elkhabar.com/press/article/91934/srhrash.pua44gwj تم التصفح في 2016/02/12.

[2] – عبد الرزاق مولاي لخضر و شعيب بونوة: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، العدد7، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2009-2010، ص: 21.

عالميا خلال الفترة 2003-2013، ليتحسن بعد ذلك إلى المرتبة 79 عالميا في 2014."ولكن رغم هذا التحسن فلا يزال مناخها الإستثماري يشهد العديد من الصّعوبات منها صعوبة الوصول إلى التمويل الذي يعتبر أهم معيق للإستثمار في الجزائر، يليه البيروقراطية ثم معوق مستويات الفساد".[1]

IV. تقييم مناخ الإستثمار في الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال:

يصدُر هذا المؤشر سنويا من البنك الدولي و مؤسسة التمويل الدولية و ذلك منذ 2003 كما يغطي إقتصاديات 183 بلد عبر العالم[2]، ويقيس مدى تأثير القوانين والإجراءات الحكومية في الأوضاع الإقتصادية مع التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويعكس متوسط الأداء خلال السنة السابقة مقارنة ببعض الدول على المستوى العربي والعالمي.[3]والجدول التالي يبيّن ترتيب الجزائر مقارنة بالدول الأخرى من خلال هذا المؤشر .

الجدول رقم (2-9): يبين ترتيب الجزائر حسب مؤشر سهولة أداء الأعمال خلال الفترة 2005-2014 (الوحدة: مرتبة).

البيان	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
مؤشر سهولة أداء الأعمال	128	116	125	132	136	136	143	148	152	154

المصدر: من إعداد الباحثة بالإعتماد على :

- بيانات 2005-2010: كريمة فرحي: مرجع سابق، ص:231.
- بيانات 2011-2012: عبد القادر ناصور،مرجع سابق،ص:252.
- بيانات 2013: Doing business 2013، smarter regulations for small and medium size enterprise، the World Bank، p:3.
- بيانات 2014: Doing business 2015، smarter regulations for small and medium size enterprise، the World Bank group flagship report، p:4.

[1] - the global competitiveness report 2011-2012، World Economic forum، p: 94

[2] - عبد القادر ناصور: مرجع سابق، ص 252.

[3] - مفتاح صالح ودلال بن سمينة: واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية، ، جامعة بسكرة،الجزائر، العددان: 43-44 صيف خريف، 2008، ص: 123.

من خلال الجدول نجد أن الجزائر حقّقت مرتبة هامة خلال 2006 بـ 116، ولكنها بدأت في التراجع إلى المرتبة 154 سنة 2014، أي تراجعت بـ 38 مرتبة. "نظرا لإرتفاع مدّة تنفيذ العقود رغم الإنخفاض في عدد الإجراءات و التحسّن المُلاحظ بالنسبة لأغلب المؤشرات الفرعية"[1]."وقد وصف البنك الدولي في تقريره سنة 2013 بأن مناخ الأعمال في الجزائر يشكل وجهة صعبة بالنسبة للمستثمرين؛ وذلك بالنظر إلى العديد من التشوّهات التي تشوبه و المتمثلة في الإجراءات المعقّدة و كذا الطابع المركزي المميز لإتخاذ القرارات حتى البسيطة منها، والمتعلقة بالوثائق اللاّزمة لبدأ المشروع، إضافة إلى التعسّف الإداري و البيروقراطية و كذا ضعف أداء بعض الهيئات و المنظمات ذات الصّلة بالإستثمار مما يبيّن أن الجزائر مازالت غير قادرة على إصلاح هذا المناخ، لاسيما الجوانب المؤسساتية المتعلقة به"[2]، وترتيب الدول العربية في تقرير ممارسة أنشطة الأعمال لسنة2014 يبيّن أن الجزائر لم تقم بأي إصلاحات خلال هذه الفترة[3].

V. تصنيف الجزائر وفق مؤشر الشفافية:

تُصدر منظمة الشفافية الدولية التي تأسست سنة 1993 كمنظمة غير حكومية مقرّها برلين مؤشر الشفافية (مؤشر النظرة للفساد) مند عام 1995 لتعكس درجة التحسّن في ممارسة الإدارة الحكومية و الشركات العالمية بغرض تعزيز الشفافية و جهود محاربة الفساد[4]. يغطي مؤشر الشفافية 180 دولة إلى غاية 2014[5]، إذ تتباين قيمة المؤشر من (0) الذي يدل على درجة عالية من الفساد، إلى 10 و الذي يعني درجة شفافية عالية[6]. وقد جاء ترتيب الجزائر على النحو الذي يبينه الجدول التالي:

[1]- كريمة فرحي: مرجع سابق، ص:232.

[2] - the global competitiveness report 2011-2012، op cite ،p :94.

[3]– المرصد الوطني للتنافسية: ممارسة أنشطة الأعمال 2014، مجلات الإصلاح دات الأولوية، الجمهورية العربية السورية، تشرين الثاني 2013، ص: 21.

[4]– الزين منصوري: مرجع سابق، ص: 165.

[5] - transparency International corruption Perception Index 2013،the global coalition against corruption ،P: 4.

[6]– جمال بلخباط: مرجع سابق، ص: 147.

الجدول رقم(2-10): ترتيب الجزائر من خلال مؤشر الشفافية العالمي خلال الفترة 2003-2014(الوحدة:مرتبة):

البيان	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
ترتيب الجزائر	88 من 133	97 من 146	97 من 159	84 من 163	99 من 179	92 من 180	111 من 178	105 من 180	112 من 180	105 من 180	94 من 180	100 من 180
التنقيط: على10	2.6	2.7	2.8	3.1	3.0	3.2	2.8	2.9	2.9	3.4	-	-

- المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على: تقارير منظمة الشفافية الدولية (www.Transparency.org).

يتّضح من الجدول أن قيمة مؤشر الشفافية تراوحت بين (2.6 و 3.4) خلال 2003-2012 مما يؤكد إنخفاض مستوى الشفافية في الجزائر بشكل كبير وإرتفاع معدلات الفساد[1] رغم التحسّن في التنقيط، وقد تراجعت بذلك من المرتبة 88 من أصل 133 دولة سنة 2003 إلى المرتبة 100 من أصل 133 دولة سنة 2014 "حيث أكّدت منظمة الشفافية الدولية أن الجزائر في سنة 2007 أُدرجت في مرتبة أسوء من المراتب التي إحتلتها بعض البلدان الضعيفة والمتعادلة معها إقتصاديا وسياسيا، وكانت نتائج المؤشر هنا أنّ الفساد سُجّل بنسبة 3.0%، أما الثقة ما بين 2.8-3.3% [2]. كذلك نجد أن الجزائر مصنفة ضمن مجموعة البلدان المتأخرة في مجال محاربة الفساد، بحيث يظهر ذلك من خلال ترتيبها 111 في 2009 و 105 في 2010 [3]. مع العلم أن الجزائر شهدت تحسنا في مجال الشفافية في الأونة الأخيرة[4]. وقالت الجمعية الجزائرية لمكافحة الرشوة ممثل منظمة " الشفافية الدولية في الجزائر" أن السلطة الجزائرية تعمل ما في وسعها لتوقيف أي حركية ضدّ مكافحة الرشوة و الفساد[5].

المطلب الرابع: حوافز و معوقات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

[1]- عبد القادر ناصور: مرجع سابق، ص: 251.

[2]- www.echoroukonlin.com/ara/?news:17245 تم التصفح في: (13/02/2016، 21:02).

[3]- كريمة فرحي: مرجع سابق، ص: 233.

[4]- محمد لموسخ: مداخلة دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، من الموقع www.univ-meda.dz/fac%5cd manifestations%5c protection argent et contre la corruption 2009-2010/15.pdf (2016/01/30).

[5] - www.djazairesss.com/elkhabar/437096 تم التصفح في:(2016/02/13 -20:45)

أولا: حوافز مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

تتنافس الدول على جلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها، مزيلة للعراقيل التي تعيق هذه الأخيرة مقدمة لحوافز وضمانات متنوعة ومبرزة للميزات المكانية التي تتمتع بها. والجزائر من بين هذه الدول،إذ يمكن إبراز الحوافز التي تقدمها الدولة الجزائرية لتتميّز بين الدول من أجل إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر وتوفير مناخ جيد لذلك فيما يلي:

- مزايا النظام العام الذي تستفيد منه الإستثمارات خارج قطاع المحروقات خلال فترة الإنجاز وتتمثل مزاياه في:
  - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة.
  - الإعفاء من رسم نقل الملكية فيما يخص كل المقتنيات العقارية.
  - تطبيق النسبة المنخفضة في مجال الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة الخاصة بالإستثمار.[1]
- حرية تنقل رؤوس الأموال دخولا وخروجا.
- السماح بنشاط البنوك الأجنبية في الجزائر.[2]
- الترخيص للمقيمين والغير مقيمين بالحرية الكاملة للقيام بالشراكة أو الإستثمار المباشر، وتحويل الأموال بين الجزائر والخارج لتمويل المشاريع الإقتصادية.[3]
- الحفاظ على الإطار التشريعي الذي تم فيه إبرام الإتفاقية حتى بعد التغيير في التشريعات.[4]
- تزويد المستثمر بالمعلومات ذات الطابع الإقتصادي، التقني، التشريعي، والتنظيمي.
- إجراء التقييم المطلوب لمشاريع الإستثمار، قصد صياغة قرارمنح المزايا للمستثمر[5].

---

[1]– عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص: 169.

[2]– بوبكر بعداش: مرجع سابق، ص: 215.

[3]– لمزيد من التفصيل أنظر المواد 182،183،184 من القانون 90–10 المؤرخ في 14 أفريل 1990المعدل والمتمم في 2001 و2003.

[4]– فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 75.

[5]– بلعزوز بن علي: دور المناطق الحرة كحافز لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة، الملتقى الدولي:أثار وانعكاسات اتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13–14 نوفمبر 2006، ص: 2.

- وهناك إمتيازات أخرى يستفيد منها المستثمر بناءا على قرار من الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار إبتداءا من تاريخ الشروع في استغلال المشروع.[1]

- النظام الإستثنائي: إذ تستفيد منه الإستثمارات التي تنجز في مناطق خاصة يحددها المجلس الوطني للإستثمار والإستثمارات ذات الأهمية الخاصة بالنسبة للإقتصاد الوطني، و المحددة من نفس المجلس و تتوزع مزاياها بين فترة الإنجاز و الإستغلال[2].

ففيما يخص مرحلة بدأ المشروع يستفيد الإستثمار من الحوافز التالية:

- الإعفاء من دفع حقوق الملكية يعوّض فيما يخص كل المقتنيات العقارية التي تتم في إطار الإستثمار.
- تطبيق حق ثابت في مجال التسجيل بنسبة 0.2% فيما يخص العقود التأسيسية والزيادات في رأس المال
- تكفّل الدولة بمصاريف مابعد التقييم من طرف الوكالة المتعلقة بأشغال المنشآت الأساسية لإنجاز الإستثمار.
- الإعفاء من TVA على السلع، و الخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز الإستثمار[3] .

أما فيما يخص مرحلة إنطلاق الإستغلال فتُمنح الإمتيازات التالية:

- الإعفاء لمدة 10 سنوات من IBS، IRG ، VF، و TAP
- الإعفاء لمدة 10 سنوات من الرسم العقاري على الملكية العقارية، التي تدخل في إطار الإستثمار.
- منح مزايا تحسّن و تسهّل الإستثمار[4].

- عدم التفرقة بين المستثمر الوطني و الأجنبي، العمومي و الخاص الطبيعي و المعنوي، بحيث يحضى كليهما بالمعاملة العادلة[5].

---

[1]– حكيمة بسعد: مرجع سابق، ص: 120.

[2]– عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص: 170.

[3]– حكيمة بسعد: مرجع سابق، ص:120

[4]– عبد الكريم بعداش: مرجع سابق، ص:170

[5]– محمد بن بوزيان و خديجة خرافي: أثر السياسة الإنفاقية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام إختبار المتزامن وعلاقات السببية، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، الجزائر، دون عدد، 2016/02/12 ، ص:2 من الموقع:
http://giem kantakji.com/article/details/id/598/print/yes (تم التحميل في2016/02/30)

- إمكانية لجوء المستثمر الأجنبي إلى هيئات تحكيم دولية في حالة عدم التوصّل إلى تسوية مرضية لنزاع بين المستثمر الأجنبي و الدولة الجزائرية[1].

- عدم التراجع عن الإمتيازات المكتسبة.

- الإتفاقيات الثنائية لحماية وتشجيع الإستثمارات،حيث قامت الجزائر بالعديد من الإتفاقيات مع العديد من الدول، والتي تهدف من خلالها إلى ترقية، تشجيع وضمان الإستثمار وتجنّب الإزدواج والتهرب الضريبي.[2]

- كما أقرّت الجزائر مبدأ التحكيم الدولي في عقود الإستثمار، بغية تقوية التعاون الدولي في مجال التنمية الإقتصادية، إذ قامت بالمصادقة على إتفاقية الإنضمام إلى الوكالة الدولية للإستثمار والاتفاقية الدولية الخاصة بتسوية المنازعات المتعلقة بالإستثمار (تقوم بين الدول و رعايا الدول الأخرى).[3]

- عدم إمكانية تطبيق مراجعات،أو إلغاءات على الإستثمار الأجنبي، إلاّ بطلب من المستثمر بصفة صريحة.[4]

- إبرام الإتفاقيات الدولية متعددة الأطراف، من أجل تشجيع و ضمان الإستثمارات.[5]

ثانيا: معوقات مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

على الرغم من الجهود المبدولة لتحسين مناخ الإستثمار في الجزائر، إلا أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائرتبقى بعيدة كل البعد عن الطموحات الواعدة للإقتصاد الجزائري، ولاتتناسب مع مقومات الإستثمار والطاقة الكامنة الغير مستعملة والمتوفرة بكميات هائلة. إن وجود هذا التناقض يستدعي التعرف على الأسباب الأساسية التي كانت وراء نقص هذه الإستثمارات، و استعراض أهم معوقات مناخ الإستثمار في الجزائر التي تعيق دخوله إليها فيمايلي:

I- **العوائق السياسية:** ونذكر منها:

- المخاطر الأمنية وتذبذبها وإنعكاساتها على الإستثمارات الداخلية [6].

[1]– بلعزوز بن علي: مرجع سابق، ص: 3.
[2]– الزين منصوري: مرجع سابق، ص: 103.
[3]– حكيمة بسعد: مرجع سابق، ص: 122.
[4]– هودة عبو: مرجع سابق، ص: 126.
[5]– كريمة قويدري: مرجع سابق، ص: 66.
[6]– هودة عبو: مرجع سابق، ص: 130.

- تأثّر القرارات الإستثمارية تأثرا مباشرا بالمواقف السياسية.[1]

ومن خلال تقديم مؤشر"الكوفاس" وأهم هيئات ضمان الإستثمار التي أقرّت أن الجزائر من بين البلدان ذات الخطر الجد مرتفع. إلاّ أن هذه الزيادة لم تكن المحدد الأساسي لغياب الإستثمارات الأجنبية المباشرة عن الجزائر، فالدور الذي لعبته وسائل الإعلام الوطنية والأجنبية جعلت المستثمر الأجنبي لايفكر حتى في زيارة الجزائر ناهيك عن الإستثمارفيها وهذا بسبب الأوضاع الأمنية التي عرفتها الجزائر سابقا[2].

II- **العوائق الإقتصادية:** ونذكر منها:

- صعوبة الحصول على العقار الصناعي: وهو معقد لندرة الأراضي المخصصة والأعباء والمضاربة[3]، حيث يمثل العقار الصناعي أحد أهم العراقيل التي يواجهها المستثمر في الجزائر، وقد توقفت العديد من المشاريع الإستثمارية المهمة بسبب هذا المشكل وذلك من خلال:
  - صعوبة الحصول على قطعة أرض مهيّأة لمزاولة نشاط إستثماري.
  - إرتفاع أسعار العقارات القابلة للإستغلال.
  - عدم ملائمة بعض المناطق الصناعية ومناطق النشاط للمعايير الأساسية، نظرا لأنها أقيمت لأغراض سياسية وليست إقتصادية.
  - بقاء العديد من الأوعية العقارية التي بحوزة المؤسسات العمومية بدون تسوية (عقود الملكية).[4]
  - وجود عدد كبير من الأراضي غير مستغلة.
  - تداخل في الصّلاحيات المتعلقة بقرار منح العقار.
  - عدم وجود سوق عقارية موحّدة في الجزائر، مما أدّى إلى عدم ثبات الأسعار وإختلافها[5].
  - أكثر من 45% من المؤسسات تبحث عن العقار الصناعي فالقرب من السوق ووجود هياكل جيّدة،وتوفّر المادة الأولية واليد العاملة في/ أو بالقرب من العقارتمثل عائق كبير[6].

---

[1]– فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 77.

[2]– شهيناز صياد: مرجع سابق، ص: 100.

[3]– الزين منصوري: مرجع سابق، ص: 173.

[4]– ساعد بوراوي: مرجع سابق، ص: 164.

[5]– أمال مدور: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، (مذكرة تخرج لمديرية التربصات الميدانية)، المدرسة الوطنية للإدارة، مديرية التربصات الميدانية، البليدة، 2006/2005، ص: 71.

[6]– الزين منصوري: مرجع سابق، ص: 173.

- عدم تسوية الوضعية القانونية لبعض الأراضي المسلمة في إطار تطوير المناطق الصناعية، مايخلف مشاكل بين المستثمرين والبنوك.
- الوضعية السّيئة لبعض المناطق الصناعية من حيث التهيئة.[1]
- طول مدة رد الهيئات المكلفة بتخصيص العقار الصناعي، والتي تفوق السنة.
- تخصيص الأراضي بتكاليف باهضة تشمل تكاليف التهيئة دون خضوع هذه الأراضي لأية تهيئة، أوتكون في مناطق وهمية لعدم إنشائها بعد، نظرا لوجود نزاع حول ملكيتها.
- عدم توافق طبيعة الأراضي الصناعية المخصصة مع نوع النشاط.[2]

- مشاكل السوق الموازية: أو مايسمى بالسوق السوداء والتي تعتبر أهم المخاوف التي تمنع المستثمر الأجنبي من المجيئ إلى الجزائر، ذلك لأنها تمثل نسبة كبيرة من الناتج الداخلي الخام، ونظرا لأن الأسعار المعروضة في السوق الموازية تكون أقل من السوق الرسمية، هذا يؤدي إلى إمكانية تحطيم أسعار منتجات المستثمر الأجنبي.[3]

- تأخر مسار الخصخصة: شرعت الجزائر في الخصخصة وفتح رأسمالها أمام الشراكة المحلية والأجنبية بموجب الأمر 95-22 والمتعلق بخصخصة المؤسسات العمومية. وعلى الرغم من إتخاد هذا القرار والشروع في تنفيذه إلاّ ان النتائج كانت ضعيفة، إضافة إلى ذلك تتميز إجراءات الخصخصة بالتعقيد الأمر الذي يُربك المستثمر الأجنبي الذي يريد المشاركة ولكنه لايقبل تبعات الإدارة السيئة للمؤسسات الجزائرية[4]، كذلك أن برنامج الخصخصة يعرف بطءا كبيرا في التنفيد لأن القسط الأوفر من السوق مزال مُسَيطَر عليه من طرف البنوك العمومية وهو مايشكل عائق أمام الإستثمار الأجنبي.[5]

- عدم وجود سوق منافسة: وذلك بسبب:

- حداثة التجربة الجزائرية وصعوبة الإنتقال من إقتصاد مخطط إلى رأسمالي، كما أن الآليات التي يسير بها الإقتصاد الجزائري حاليا تُعد متواضعة مقارنة بالدول المنافسة.

[1]- جمال بلخباط: مرجع سابق، ص: 138.
[2]- شهيناز صياد: مرجع سابق، ص: 102.
[3]- أمال مدور: مرجع سابق، ص: 72.
[4]- جمال بلخباط: مرجع سابق، ص: 140.
[5]- الزين منصوري: مرجع سابق، ص: 172.

- بالإضافة إلى أن الإستثمار الأجنبي المباشر لايمكن أن يغامر إلاّ إذا لاحظ أن القطاع الخاص يغامر في الدول المضيفة، ولكن مايلاحظ من الإقتصاد الجزائري أن النّشاط الإستثماري المتعلق بالإستيراد هو الغالب، وهذا لما يحققه من مردودية مرتفعة مقارنة بالنشاط الإستثماري.[1]

III- **المعوقات الإدارية والقانونية:** يواجه المستثمر في الجزائر عدّة مشاكل إدارية وقانونية من بينها:

- البيروقراطية: كبطء العمل الإداري وصعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشأة الأجنبية[2].

- الفساد الإداري: هو سوء إستخدام المنصب أوالسلطة لأغراض شخصية، ويكون ذلك بإبتزاز المتعاملين وتقديم خدمة يمنعها القانون، كما أن الجزائر تحتل المرتبة (100) سنة 2014 في مؤشر الشفافية وبالرغم من التحسّن في السنوات التي قبلها إلاّ أن الفساد الإداري يمثل أهم عائق للإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.[3]

- تعدد الإدارات المعنية بعملية الإستثمار وضعف التنسيق، ما يؤدي إلى تداخل الصلاحيات ومن ثَم تأخير إنجاز المشاريع الإستثمارية[4].

- المدة المتوسطة للحصول على خط هاتفي هي 216 يوم، وتسجيل مؤسسة يستغرق121 يوم وللحصول على رخصة البناء يتطلب 105 يوم ولجمركة البضاعة المستوردة يجب 16 يوم[5] ومدة معالجة نزاع في الجزائر يتطلب 20 إجراء ب 380 يوم[6] الذي يخلق عدّة مشاكل وتأخيرات.

- نقص الخبرات الفنية والإدارية اللاّزمة لتسيير بعض المشروعات الإستثمارية، مع قلة مكاتب الإستثمارات.[7]

- معوقات مهارية: وتتمثل في ندرة مهارات العاملين وندرة التأهيل العلمي.

- تعدد القوانين والأنظمة.

---

[1]– بلعيد بعلوج: الآثار المترتبة على الإستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد3، أكتوبر2002، ص: 80.

[2]– زين منصوري: واقع وأفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد2، دون تاريخ، ص: 142.

[3]– شهيناز صياد: مرجع سابق، ص: 104.

[4]– جمال بلخباط: مرجع سابق، ص: 140.

[5]– الزين منصوري: تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الاقتصادية، مرجع سابق، ص: 174.

[6]– أمال مدور: مرجع سابق، ص: 72.

[7]– فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 77.

- التعديلات والتغيرات في القوانين.
- المشكلات القانونية مع العمال،المنافسيين، والشركاء.
- الفساد في تطبيق القوانين.[1]
- عدم توفر شفافية في المصالح الجمركية.
- عدم وضوح النصوص القانونية والتشريعية الخاصة بالإستثمار، وغياب اللوائح التفسيرية والتنفيذية التي تفصل في مضمونهما.
- عدم مسايرة التطورات الحاصلة في التشريعات الإستثمارية مع التشريعات في القطاعات الأخرى.[2]

IV- العوائق الإجتماعية والبنية التحتية:

- التناقض بين البرامج التعليمية والتكوينية المنتهجة، ومتطلبات السوق، مما أثّر على القوى العاملة المستخدمة في القطاعات الإقتصادية الصناعية،الزراعية والخدماتية.
- نقص فادح في الهياكل والبُنى التحتية، التي من شأنها مضاعفة تكلفة المستثمر. وتتمثل البُنى في وسائل النقل السريع بتكاليف معقولة دون أية قيود أو متاعب وتوفير وسائل الإتصال بين الداخل والخارج وتحسين الخدمات الأساسية.[3]

V- **العوائق المالية والمصرفية:** وتتمثل فيمايلي:

- تميُّز قطاع البنوك في الجزائر بالإحتكار من طرف الدولة ومحدودية البنوك الخاصة، وتشويه صورة الجزائر بسب فضائح بنك الخليفة والبنك التجاري والصناعي(BCA)[4].
- عدم ميل المجتمع الجزائري كثيرا إلى التعامل عن طريق البنوك، إذ أن (5/1) فقط من الجزائريين يملكون حساب بنكي.
- مشكل التعقيد عند القيام بتحويل العوائد والأرباح إلى الخارج، ذلك حسب تقرير البنك العالمي حول مناخ الإستثمار في الجزائر[5].

[1]– زين منصوري: واقع وآفاق سياسية الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص: 142.
[2]– شهيناز صياد: مرجع سابق، ص: 105.
[3]– فاروق سحنون: مرجع سابق، ص: 79.
[4]– يحي سعيدي: مرجع سابق، ص:242.
[5]–أمال مدور:مرجع سابق، ص–ص:71–72.

- قلّة التشريعات المصرفية سواءا من الناحية القانونية أو التقنية[1].
- صعوبة الحصول على القروض البنكية وإرتفاع معدلات الفائدة .
- الآجال الطويلة لدراسة الملفات وطول مدة تحصيل الشيك وفتح الإعتماد المستندي، والبطء في معالجة ملفات القروض[2].
- عدم وجود ضمانات كافية للتمويل وعدم كفاية السوق المانحة، وعدم الأخذ بعين الإعتبار الجدوى الإقتصادية للمشروع[3].
- رداءة نظام المعلومات البنكية وبطء أنظمة المدفوعات.
- نقص الكفائة المهنية لذى البنكيين فيما يتعلّق بالطرق الحديثة لتسيير القروض وتقييم المخاطر

[1]– فاروق سحنون: مرجع سابق، ص:78.

[2]– الزين منصوري: تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص:174.

[3]– زين منصوري: واقع وآفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مرجع سابق، ص:142

خلاصة :

من خلال هذا الفصل والمتعلق بالإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر يتبين لنا أن الدولة الجزائرية سارعت كغيرها من دول العالم إلى تحسين مناخها الإستثماري قصد تشجيع جذب الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك إدراكا منها لأهمية هذا النوع من الإستثمارات في دفع عجلة الإقتصاد الوطني، بالنظر إلى الآثار الإيجابية التي يمكن أن تدرّها نشاطات المستثمرين الأجانب من خلال سن عدّة قوانين وتشريعات تماشت مع كل مرحلة مرت بها وفق عدة مؤسسات وهيئات أسندت لها هذه المهمة. وبالرغم من كل الجهود المبذولة ضلّت حصة الجزائر من تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة العالمية أو إلى الإقتصاديات النامية أو حتى إلى إفريقيا ضعيفة جدا ودون المستوى ولا تُمثل تلك التدفقات إلا نسبة ضئيلة جدا من الناتج المحلي الإجمالي وفي التكوين الخام لرأس المال الثابت. زيادة على ذلك فقد صنفت الجزائر ضمن الدول الضعيفة في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة في عدة مؤشرات دولية كمؤشر التنافسية، ومؤشر الشفافية وغيرها. ورغم تحسنها في البعض الآخر لايزال المناخ الإستثماري في الجزائر يشهد العديد من الصعوبات؛ وتبقى الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر بعيدة كل البعد عن المستوى المطلوب لوجود عدة عوائق سياسية، إقتصادية وإدارية، وحتى قانونية.

الفصل الثالث:

دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الصناعية الجزائرية

- ✓ تمهيد
- ✓ المبحث الأول: أهمية القطاع الصناعي في الجزائر
- ✓ المبحث الثاني: واقع الواردات والصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014
- ✓ المبحث الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية خلال الفترة(2001-2014)
- ✓ خلاصة

تمهيد:

تُعتبر الصناعة أحد أهم الأنشطة في العالم، حيث أدركت العديد من الدول بأنها وسيلتها للإلتحاق بركب التقدم والنهضة الإقتصادية، وذلك بهدف تحقيق الكفاية الذاتية بالإعتماد على ماتصنعه لا على ماتستورده، وتنوّع مصادر الدخل بدلا من الإعتماد على مصدر واحد. وقد عملت الجزائر منذ إستقلالها على خلق قاعدة صناعية متنوعة، وأولت في الآونة الأخيرة إهتمامها الخاص بقطاع الصناعة نظرا لحالة الركود الذي يعرفه هذا القطاع، ومن بين الإستراتيجيات التي إتبعتها بشأنه هي ترقية الإستثمار الأجنبي المباشر، وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الإستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية.

الأمر الذي يدفعنا إلى البحث عن نصيب هذا القطاع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة وعن أثر هذه الأخيرة في ترقية القطاع الصناعي هذا مانستشفه من خلال التفصيل في المباحث التالية:

- **المبحث الأول:** أهمية القطاع الصناعي في الجزائر.
- **المبحث الثاني:** واقع الواردات والصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014.
- **المبحث الثالث:** الإستثمارات الأجنبية المباشرة و دورها في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية خلال الفترة 2001-2014.

المبحث الأول: أهمية القطاع الصناعي في الجزائر:

منذ السنوات الأولى لإستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجها حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الإقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، لكن بفضل الإصلاحات الإقتصادية التي مرّت بها الجزائر بداية من التسعينات ووضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص المشاركة في التنمية الإقتصادية والإجتماعية.

المطلب الأول: ماهية القطاع الصناعي و أهميته:

تأتي أهمية دراسة القطاع الصناعي من الأهمية الكبيرة التي توليها مختلف البلدان خاصة النامية منها للصناعة و التصنيع، بإعتبارهما الوسيلة الأكثر فعالية لتحقيق التنمية الإقتصادية وإحراز التقدم.

أولا: ماهية القطاع الصناعي:

أُعطي للصناعة أكثر من معنى شأنها شأن أغلب المصطلحات الإقتصادية، كما أن تعريفها يخضع إلى عدد من التأويلات والتعاريف المتنوعة وأن مصدر الإختلاف في التعاريف هو التباين في وجهات النظر، إلاّ أنها تنصبّ في مضمون واحد وهو وضع الصناعة ودورها في السوق و المنافسة . إذ تُعرّف الصناعة على أنها:

1. " كل مادة يُجرى عليها تعديل من حالة إلى أخرى، ويجعلها جاهزة للإستخدام أو الإستهلاك"[1].
2. "عرفها B.D.G Fortman بأنها :" مجموعة من المشاريع التي تنتج سلعة واحدة متجانسة تجانسا مطلقا "، ولكن Chamberlin عرّفها على أنها: " مجموعة من المؤسسات التي تنتج سلعا من نفس النوع وإن لم تكن متجانسة تجانسا مطلقا"[2].
3. إذ تعرفها الأمم المتحدة على أنها :" تحويل مواد عضوية أو غير عضوية بعمليات ميكانيكية أو كيميائية إلى منتجات أخرى، سواءا أُنتجت يدويا أو بآلات ميكانيكية تحركها الطاقة، سواءا كان إنتاجها في مصنع أو في ورشة أو منزل، وأنها بيعت لتاجر جملة أو تجزئة "[3].

---

[1]– عبد الغفور حسن كنعان المعماري: إقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010، ص: 13.

[2]– مدحت كاظم القريشي: الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2000: ص: 20.

[3]– حمزة بالي: إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة تشخيص واقع التأمين في الجزائر حالة مركب تمييع الغاز سكيكدة، (أطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص: تسيير المنظمات)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014، ص: 12.

4. كما يعرفها كل من Hill Chools و Garth R jons على أنها:" مجموعة من المؤسسات تنتج منتجات أو خدمات يمكن أن تمثل بدائل لبعضها البعض، وهذه البدائل عبارة عن منتجات أو خدمات تؤدي إلى إشباع حاجة أساسية لنفس المستهلك"[1].

من خلال التعاريف السابقة يمكن تعريف الصناعة على أنها : تحويل مادة أو عدة مواد خام إلى سلع أو خدمات قابلة للإستهلاك، متجانسة أو غير متجانسة أو بدائل وذلك يدويا أو عن طريق الآلات في منزل ورشة، أو مصنع، أو مجموعة من المؤسسات لإشباع رغبات المستهلك، و جعل المادة الأولية جاهزة للإستهلاك.

ويُعرّف القطاع الصناعي على أنّه: "نظام أو وحدة رئيسية كبيرة ضمن الإقتصاد الوطني، متكون من عدد متزايد من الفروع التي تتوزع إلى فروع صناعية، تقوم باستخراج المواد الخام من الطبيعة وتحويلها إلى سلع أو خدمات ذات طبيعة صناعية، وتختلف هذه الفروع فيما بينها من حيث الأهمية النسبية في إجمالي الناتج الصناعي"[2].

إذ يعُود نشوء الصناعة وتطورها إلى فترة تاريخية طويلة ترجع إلى المجتمع البدائي، وقد مرت بخمسة مراحل وهي: مرحلة الصناعة المنزلية، التي كانت فيها الصناعة عبارة عن أنشطة منزلية، ثم المرحلة الحرفية التي ظهرت بعد تحوّل المنتجين المنزليين إلى أفراد متخصصين، تليها مرحلة التعاونية الرأسمالية التي تُعتبر محدودة الفائدة لغياب تقسيم العمل، أما مرحلة المشغل الرأسمالي فهي عبارة عن ورشة عمل، يعمل فيها عدد كبير من العمال تحت إشراف رب العمل، وأخيرا مرحلة الصناعة الآلية و التي قامت على أساس استخدام الآلات و المكائن بعد الثورة الصناعية[3].

وتنقسم الصناعة إلى صناعة يدوية، بسيطة ، وحديثة. و لكي تقوم هذه الصناعة و تزدهر لا بد لها من توافر عدد من المقومات أهمها: رأس المال، المواد الخام، القوى المحركة، الأيدي العاملة، الأسواق وسائل النقل و المواصلات[4].

ثانيا: أهمية القطاع الصناعي في الإقتصاد:

[1]– حورية دحاح: هيكل الصناعة ودوره في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الصناعية،(مذكرة ماجستير تسييرمنظمات، تخصص تسيير إستراتيجي للمنظمات)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014، ص: 5.

[2]– مدحت كاظم القريشي: مرجع سابق، ص،ص: 21،69.

[3]–نفس المرجع السابق، ص–ص: 14–16.

[4]– إياد حماد: دور الصناعة التحويلية في النمو الإقتصادي،(مذكرة ماجستير إدارة أعمال)، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009/2008، ص: 6.

يحتل قطاع الصناعة أهمية متزايدة في الإقتصاد عامة والوطني خاصة بإعتباره قاطرة للتنمية الإقتصادية و الإجتماعية، ذلك أنه ضمانة لزيادة القيمة المضافة ، كما يساعد على تأمين الإكتفاء الذاتي و دفع عملية التنمية، للأسباب التالية:

- تمتع الصناعة بعلاقات تشابكية مع نفسها و مع القطاعات الإقتصادية الأخرى .
- تستخدم الصناعة منجزات العلم و التكنولوجيا أكثر من غيرها من القطاعات الأخرى، الأمر الذي يؤهلها لتحقيق معدلات نمو مرتفعة و يجعلها تلعب دورا رياديًا في تعزيز القدرات التكنولوجيا في بقية القطاعات الإقتصادية[1].
- ديناميكية نمو الإنتاج في الصناعة أسرع من مثيلها في بقية القطاعات الإقتصادية.
- إنسلاخ الكثير من الفروع و العمليات الإنتاجية من بقية القطاعات و تحوّلها إلى القطاع الصناعي ، أو إكتساب هذه الفروع و العمليات صفة صناعية متزايدة[2].
- المساهمة في تنويع مصادر الإنتاج و الدخل والصادرات، مما يرفع من مساهماتها في الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، وبالتالي يقلل من تصدير المواد الأولية لتجنيب البلد التعرض لتقلبات الأسعار أو تقلب الطلب الخارجي، وذلك من خلال موجات الكساد و الرواج في البلدان المتقدمة،الذي ينعكس على طلبها لمثل هذه المواد.
- المساهمة في توفير مصادر النقد الأجنبي، وعلاج مشاكل عجز ميزان المدفوعات، من خلال تصنيع سلع تحل محل الواردات أو تصنيع سلع للتصدير[3].
- يساهم نمو قطاع الصناعة في علاج مشكلة البطالة، حيث أن نموه يمكن أن يوّفر فرص للعمالة؛ فالقطاع الصناعي مهم لإمتصاص الأيدي العاملة الزائدة عن حاجة قطاعي الزراعة و الخدمات.
- تطوير النشاطات الأخرى، لما يقدمه هذا القطاع من منتجات أساسية [4].
- أن وفرات الحجم تنطبق على الصناعة أكثر من القطاعات الأخرى، الذي يمكّن من جني هذه الوفرات من خلال الوحدات الصناعية كبيرة الحجم، و بالتالي تخفيض معدل كلفة الوحدة المنتجة .

---

[1]– مدحت كاظم القريشي: مرجع سابق، ص–ص: 24–25.

[2]– عبد الغفور حسن كنعان: مرجع سابق، ص–ص: 19–20.

[3]– محمد كبداني: التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الجديدة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 24/23 أفريل 2012، ص–ص: 45–46.

[4] - Uqu.edu.Sa/page/ar/9827(تم التصفح في 2016/03/04)

- الصناعة هي القطاع الوحيد الذي يقوم بإنتاج وسائل الإنتاج الضرورية لتطوير الصناعة داتها و تطور بقيّة القطاعات الإقتصادية الأخرى. الأمر الذي يجعلها قادرة على إتمام الدورة الإنتاجية المتكاملة[1].

- نمو قطاع الصناعة يساهم في رفع معدل النمو الإقتصادي، و يساعد على دفع معدل النمو في القطاعات الأخرى[2].

- رفع مستوى معيشة الدولة حكومة و أفرادا، و زيادة الرفاهية.

- إستغلال الفوائض من المنتجات الزراعية و الحيوانية في الدول[3].

المطلب الثاني: واقع القطاع الصناعي في الجزائر:

سنقوم في هذا المطلب بالتعرّف على واقع القطاع الصناعي في الجزائر من خلال الكشف عن مميزاته ومعرفة الإستراتيجية المتبعة للنهوض بالقطاع.

أولا: مميزات القطاع الصناعي في الجزائر:

يتّسم التصنيع في الجزائر بجملة من الخصائص تتعلق بصلب العملية التصنيعية، ومنها بعض الصفات التي رافقت عملية التصنيع منذ بدايتها، فأصبحت وكأنها من ضمن الخصائص التي تتميز بها الصناعة في الجزائر. و تتجلى هذه الخصائص في النقاط التالية :

ا. **ضعف الإنتاج الصناعي:** تأتي الصناعة التحويلية بعد الزراعة و الصناعة الإستخراجية و قطاع الخدمات و التجارة، إضافة إلى هذا الضعف الكمي لم تستطع هذه الصناعة أن تصنع سلعا إستراتيجية تسمح بإحتلال مركزا خاصا في السوق الدولية، لذا إضطرت هذه الصناعة أن تبقى سجينة السوق المحلية محدودة بحسب الطلب الداخلي [4].

---

[1]– مدحت كاظم القريشي: مرجع سابق، ص: 25.

[2]– فيفيان: الخطة الدراسية لمادة إقتصاديات الصناعة، على الموقع: صناعي.doc- www.Kau.edu.sa/files/004512/subject/ (تم التصفح في: 2016/03/02).

[3]– صفاء شريم: أهمية الصناعة، على الموقع:

Mawdoo3.com/أهمية-الصناعة (تم التصفح في 2016/03/04)

[4]– حمزة بالي: مرجع سابق، ص: 18.

II. **تصنيع منخفض القيمة المضافة:** إذ تتصف شأنها شأن أغلب الدول النامية منها الجزائر من حيث الأداء بمردودية منخفضة ومعدلات نمو متذبذبة يترتب عنها إنتاجية ضعيفة، هذا ما يجعل قيمتها المضافة منخفضة [1].

III. **إرتفاع تكلفة الإنتاج وعدم الإهتمام بالنوعية:** إذ تعد نسبة تكاليف المواد الأولية عالية (ما بين 50% – 70% من مجمل التكاليف الكلية)، ويتسم المنتوج الجزائري بالنمطية ، فهو غير قادر على إختراق السوق من حيث الجودة بإستثناء ما تقدمه بعض الشركات المختلطة، لعدم إنتشار تطبيق أنظمة إدارة الجودة ، وإستخدام الطرق البدائية في أساليب التعبئة و التغليف [2]،وتعود كذلك إلى:

- إرتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الإعتماد على التكنولوجيا المستوردة .
- تبعية كبيرة لقطاع المحروقات أدت إلى النقص في تنوع الصادرات .
- ضعف إستعمال التكنولوجيا المتطورة في القطاعات الحديثة أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية.
- الإعتماد بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة، وغياب شبه تام للصناعات الثقيلة التي تعتبر أساس لبناء هيكل إقتصاد قوي[3].

IV. **الحماية و ضعف القدرة على المنافسة الخارجية:** لقد نشأت الصناعة في الجزائر ضمن أساور من الحماية المطلقة أو شبه مطلقة وإنحصر عملها بشكل أساسي في تلبية الطلب المحلي الذي جعلها تتأقلم أكثر مع السوق الداخلية من حيث نوعية الإنتاج وأدواق المستهلكين، وعدم الإهتمام بالتطوير وعدم القدرة على التعامل مع الأسوق الخارجية[4].

V. **عدم مرونة الجهاز الإنتاجي:** يستخدم القطاع الصناعي في الجزائر تكنولوجيا متقادمة بطيئة لا تتوافر فيها المرونة لإجراء أية تعديلات في عملية الإنتاج[5].

---

[1]– نفس المرجع سابق، ص: 19.

[2]– نفس المرجع سابق، ص: 21.

[3]– رتيبة عروب وبوسبعين تسعديت: أهمية تأهل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 24/23 أفريل 2012، ص: 5.

[4]– حمزة بالي: مرجع سابق، ص–ص: 21–22.

[5]– عبود زرقين: الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 45، شتاء 2009، ص–ص: 165–166.

VI.**العملية الصناعية المتجزئة:** إن العملية الصناعية بطبيعتها عملية متكاملة متشبعة بينما العملية الصناعية في الجزائر مازال يُنظر إليها على أنها عملية إنتاجية فقط هدفها الوحيد تحقيق كمية معينة من الإنتاج، مع ضعف الترابط و التكامل بين الصناعات القائمة، وهي منفصلة أيضا عن عملية الإعلام و التسويق[1].

إذ يمكن القول أن الصناعة الجزائرية اليوم تتميز بـ:

- قدرات إنتاجية هائلة غير مستغلة بشكل كلي بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير و إدارة الأعمال .
- مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية، ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية و القواعد التنافسية في السوق[2].

ثانيا: إستراتيجية إنعاش الصناعة الجزائرية:

جاء هذا المشروع خلال جلسات 28 فيفري2007، بهدف تبني إطار مرجعي و نظرة جديدة للتنمية وتطوير مختلف قطاعات النشاط الصناعي، على إعتبار أن هذا الأخير أفضل ضمان للنمو المستقر البعيد عن التقلبات المفاجئة كتلك التي تميز قطاع المحروقات، وتقتضي هذه الإستراتيجية تدخل الدولة كمُمول وموجه دون مسير، من أجل ضمان تحقيق الأهداف المتوسطة و البعيدة، وتوفير المناخ المناسب للإستثمار[3]، وليستطيع هذا القطاع القيام بدوره في المشاركة مع القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الإقتصادية في الجزائر [4].وكان المطلوب من هذه الإستراتيجية أن تبتعد عن العمل البيروقراطي الفردي،و أن تأخد مبدأ العمل الديموقراطي بالمشاركة مع المختصين و الخبراء و فاعليين إقتصاديين مع الدولة ، وأن تكون بمثابة رؤية متوسطة الأمد وعلى قطيعة كاملة مع ما تم في الماضي في القطاع الصناعي[5].

ويمكن إبراز إطارها العام في[6]:

---

[1]– نفس المرجع السابق، ص: 166.

[2]– رتيبة عروب وبوسبعين تسعديت: مرجع سابق،ص:5.

[3]– عبد الرحمان عية و عبد القادر بلقيوس: تقييم مدى نجاحة الإتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الإندماج في نظام إقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 23 و24 أفريل 2012، ص:16.

[4]– نصيرة قوريش: أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 5، دون تاريخ، ص: 94.

[5]– مختار بن هنية: إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية، (أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008/2007، ص: 146.

[6]– رتيبة عروب وبوسبعين تسعديت: مرجع سابق، ص–ص:6–7.

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية .
- تحديد مبادئ الإستراتيجية وتشكيل السياسات الصناعية .
- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الإستثمارات الأجنبية المباشرة .
- ضرورة تغيير النظام الإقتصادي ومواصلة تطبيق سياسة الإصلاح الهيكلي، التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينات وبالخصوص الإصلاح البنكي .

وترتكز هذه الإستراتيجية على المحاور التالية[1]:

- إختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها .
- الإنتشار القطاعي للصناعة من خلال تثمين الموارد وتكثيف النسيج الصناعي، وترقية الصناعات الجديدة.
- إنتشار التطور الصناعي بوضع المؤسسات في مستواها الحقيقي بتطوير الموارد وترقية الإستثمار الخارجي المباشر، الإبداع لتطوير القطاع الصناعي الجزائري.

المطلب الثالث: مساهمة القطاع الصناعي في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2014:

يُعد قطاع الصناعة ركيزة هامة من ركائز التنمية الطويلة المدى في الإقتصاد كأحد أهم قطاعات تنويع مصادر الدخل القومي."ويعتبر مؤشر القيمة المضافة أفضل المؤشرات لقياس الناتج الصناعي،لأنه يعكس الإنتاج الصافي ومساهمة المشروع في خلق الدخول أو القيمة المضافة " [2]

من خلال الجدول رقم(3-1) أدناه نلاحظ أن القطاع الصناعي بالإضافة إلى أنه كان القطاع الأقل مساهمة في القيمة المضافة، ضل ينخفض عموما بالرغم من الجهود المبدولة من طرف الدولة لإعادة النهوض بهذا القطاع، إذ نرى أن قطاع المحروقات هو المساهم الأول و الرئيسي في القيمة المضافة للإقتصاد الوطني يليه قطاع الخدمات السوقية (التجارية)، ثم قطاع الخدمات الغير سوقية و بعده قطاع الزراعة، ثم قطاعي البناء و الأشغال العمومية ، ليحتل قطاع الصناعة المرتبة الأخيرة من حيث مساهمته في القيمة المضافة، أما فيما يخص تطور هذه المساهمة بالنسبة للقطاع الصناعي نرى

[1]- نفس المرجع السابق، ص-ص: 7-10.

[2]- هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل، مرجع سابق، ص: 274.

أنه رغم معدله المحتشم و الذي لايكاد يذكر، إلا أنه كان مرتفع عموما سنتي 2001 و 2002 بنسبة 8.0% و 8.1% على التوالي، حتى ولو كان هذا الإرتفاع لا يشمل كل فروع الصناعة.

لكن بدأ الإنخفاض منذ سنة 2003 بمساهمة الصناعة في القيمة المضافة حتى سنة 2008 لتصل هذه المساهمة إلى 5.0% أما سنة 2009 إرتفع هذا المعدّل قليلا ليصل 6.2% ، ولكن هذا الإرتفاع لم يدم طويلا، فرغم الأداء الضعيف الذي ميّز الصناعة الوطنية في هته السنوات وضعف مساهمته في القيمة المضافة، إزداد للأسف ضعفا سنة 2012، وهي أقل مساهمة عرفتها القيمة المضافة من قطاع الصناعة خلال فترة الدراسة، " وهذا رغم نمو القطاع الصناعي؛ إذ وصل المعدل المتوسط للنمو إلى 2.6% خلال الفترة 2001–2009 "[1]، لتعاود نسبة المساهمة في القيمة المضافة الإرتفاع بعد ذلك سنة 2013 و2014 إذ وصلت إلى 5.2 سنة 2014 لتظل بعد ذلك أقل قطاع مساهم في القيمة المضافة، "الأمر الذي يتنافى مع القيمة المضافة للقطاع الصناعي العربي المتزايدة سنويا، غير أن الجزء الأهم من القيمة المضافة تأتي من القطاع الإستخراجي".[2]

كما نشير بالذكر إلى أنّ ترتيب القطاعات من حيث المساهمة في القيمة الضافة تغيّر سنة 2009 بإحتلال البناء و الأشغال العمومية المرتبة الثالثة بدلا من الخدمات الغير سوقية ليحتل هذا الأخير المرتبة الرابعة وبقي هذا الترتيب إلى غاية 2013، ليعود الوضع كما كان سابقا. وبمقارنة السنة الأولى للدراسة (2001) مع السنة الأخيرة (2014) نرى أن القطاعات المتراجعة هي: المحروقات ب 7.5 نقطة مئوية، والصناعة بـ 2.8 نقطة مئوية، أما القطاعات التي إرتفعت مساهمتها في القيمة المضافة هي: الزراعة بـ 0.6 نقطة مئوية، البناء و الأشغال العمومية بـ 2.1 نقطة مئوية ، الخدمات السوقية بـ 2.8 نقطة مئوية، أما الخدمات الغير سوقية فارتفعت مساهمتها بـ 4.9 نقطة مئوية.

[1]– محمد مسعي: سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012، ص: 157.

[2]– التقرير الصناعي العربي 2007: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تطور القطاع الصناعي في الدول العربية تحليل شامل، الجزء الثاني، ص: 29.

الجدول رقم (3-1) :تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة خلال الفترة (2001-2014)

(الوحدة:%)

القطاع / السنوات	الزراعة	المحروقات	**الصناعة**	البناء والأشغال العمومية بما في ذلك قطاع الخدمات والاشغال العمومية البترولية	الخدمات السوقية	الخدمات الغير سوقية	مجموع القيم المضافة
2001	10.5	36.7	**8.0**	9.1	23.5	12.0	100.0
2002	10.1	35.7	**8.1**	9.9	24.2	12.0	100.0
2003	10.6	38.6	**7.3**	9.2	22.9	11.4	100.0
2004	10.2	40.7	**6.8**	8.9	22.9	10.6	100.0
2005	8.2	47.4	**5.9**	8.0	21.5	8.9	100.0
2006	8.0	48.5	**5.6**	8.4	21.0	8.5	100.0
2007	8.0	46.4	**5.4**	9.4	21.8	9.1	100.0
2008	7.0	48.1	**5.0**	9.2	20.3	10.3	100.0
2009	10.1	33.6	**6.2**	11.8	25.4	12.9	100.0
2010	9.0	37.2	**5.5**	11.2	23.0	14.1	100.0
2011	8.6	38.2	**4.8**	9.7	21.4	17.3	100.0
2012	9.4	36.6	**4.8**	9.9	21.9	17.4	100.0
2013	10.7	32.3	**5.0**	10.6	25.0	16.5	100.0
2014	11.1	29.2	**5.2**	11.2	26.3	16.9	100.0

Source: Les comptes économiques de 2000 à 2014، ONS، N° 709(www.ons.dz)

ومع إستبعاد قطاع المحروقات من المساهمة في القيمة المضافة نلاحظ من خلال الجدول (3-2) أنّ القطاع الصناعي يبقى يحتل المرتبة الأخيرة بأقل قيمة مساهمة في القيمة المضافة، وذلك بـ % 7.4 سنة 2014 بعدما كان يساهم بـ 12.7 سنة 2001 أي بإنخفاض قدره 5.3 نقطة مئوية ، هذا ما إنطبق

أيضا على قطاع الزراعة الذي سجّل نسبة مساهمة قدرها 16.6% سنة 2001 والتي إنخفضت إلى 15.7% سنة 2014 وكذلك قطاع الخدمات السوقية التي إنخفضت بـ 0.1 نقطة مئوية ، أما قطاع الخدمات الغير سوقية، وقطاع البناء،الأشغال العمومية فقد إرتفعت مساهمتهم في القيمة المضافة بـ 4.9 نقطة مئوية و 1.4 نقطة مئوية على التوالي خلال الفترة (2001–2014).

وإذا أخدنا القطاع الصناعي بشكل خاص، نجد أن مساهمته في القيمة المظافة خارج المحروقات تنخفض من سنة إلى أخرى، خاصة خلال الفترة(2010–2011) التي إنخفضت بـ 1نقطة مئوية كاملة.

الجدول رقم (3-2) تطور المساهمة القطاعية في القيمة المضافة خارج المحروقات (2001- 2014) (الوحدة%)

القطاع / السنوات	الزراعة	**الصناعة**	البناء والأشغال العمومية بمافي ذلك قطاع الخدمات والاشغال العمومية البترولية	الخدمات السوقية	الخدمات الغير سوقية	مجموع القيم الموضافة
2001	16.6	**12.7**	14.5	37.2	19.0	100.0
2002	15.6	**12.7**	15.4	37.6	18.7	100.0
2003	17.3	**11.9**	14.9	37.4	18.5	100.0
2004	17.2	**11.5**	15.0	38.5	17.8	100.0
2005	15.7	**11.3**	15.2	40.9	17.0	100.0
2006	15.5	**10.9**	16.3	40.8	16.4	100.0
2007	15.0	**10.1**	17.4	40.6	16.9	100.0
2008	13.5	**9.6**	17.7	39.2	19.9	100.0
2009	15.2	**9.3**	17.8	38.2	19.5	100.0
2010	14.4	**8.8**	17.8	36.7	22.3	100.0
2011	14.0	**7.8**	15.7	34.6	27.9	100.0
2012	14.8	**7.6**	15.6	34.5	27.5	100.0
2013	15.7	**7.3**	15.6	36.9	24.4	100.0
2014	15.7	**7.4**	15.9	37.1	23.9	100.0

Source: Les comptes économiques de 2000 à 2014، ONS، N° 709(www.ons.dz)

أما إذا أخدنا القطاع الصناعي بمختلف فروعه التحويلية، يتبين لنا من الشكل رقم (3-1) أدناه أنّ القطاع الصناعي العمومي رغم مساهمته الكبيرة في القيمة المضافة بمختلف الفروع، إلا ان هذه المساهمة في إنخفاض مستمر خلال فترة الدراسة، إذ يرتكز القطاع الصناعي العمومي بالدّرجة الأولى على فرع الصناعات الحديدية،المعدنية، الميكانكية، الإلكترونية والكهرابئية، وفرع الصناعات الأخرى، ثم فرع

الكمياء المطاط والبلاستيك (حتى 2005)، وفرع مواد البناء (حتى 2008)، وفرع الخشب والفلين (حتى 2008 ليرجع في 2010)،

أما القطاع الصناعي الخاص فرغم مساهمته الضعيفة أمام القطاع العمومي، إلا أنه في نمو وتزايد سنويا من سنة 2001 إلى سنة 2014 في القيمة المضافة بعدما كانت ضعيفة قبل ذلك، والسبب وراء ذلك هو "فقدان الصناعة العمومية حصتها في السوق، وإرتفاع مساهمة القطاع الخاص في الإستثمار الصناعي"[1]، و"الإنسحاب التدريجي للمؤسسات العامة من الإنتاج المباشر للمواد والخدمات"[2].

ويرتكز القطاع الصناعي الخاص بالدرجة الأولى على فرع الجلود والأحدية، فرع المنسوجات الألبسة والخياطة، وفرع الصناعات الغذائية، فرع الكمياء المطاط والبلاستيك (منذ 2005)، فرع مواد البناء السيراميك والزجاج (2008–2010)، ففي سنة 2001 كانت مساهمة القطاع العمومي في أغلب فروع القطاع الصناعي أكبر منه في القطاع الخاص التي تصل إلى خمسة فروع أولها فرع الصناعات الأخرى بمساهمة تصل إلى 96.8% في القيمة المظافة مقابل فقط ثلاث فروع في القطاع الخاص التي تزيد مساهمتها على القطاع العام في القيمة المضافة، أولها فرع الجلود والأحدية بـ 76.0% ثم فرع المنسوجات، وفرع الأغدية "وذلك بسبب خوصصة مجموعة من المؤسسات الغذائية الوطنية من بينها مؤسسة العصير والمصبرات الغذائية Enajuc، وفتح20% من رأس مالها للخواص"[3]،"وإحتل فرع الصناعة الغذائية المرتبة الثالثة من حيث متوسط معدل التشغيل خلال الفترة (2001–2004)، ويرجع ذلك لإنشاء مؤسسات متوسطة داخل فرع الصناعة الغذائية بمختلف فروعه والطلب المتزايد على السلع الغذائية"[4]، رغم أنّه كان دون المستوى في القطاع العمومي إذ إنخفضت مساهمته بـ 6.0 نقطة مئوية عن السنة التي قبلها بسبب "توقف 7% من المؤسسات الغذائية العمومية، وقدم الألات والأعطاب الكبيرة والإنقطاعات الكبيرة في التيار الكهربائي ...إلخ"[5].

وعلى خلاف باقي فروع الصناعة فإن فرع الصناعة المعدنية، الميكانكية، إلكترونية والكهربائية العمومية في إرتفاع نوعا ما بعدما كان سنة 2001 يساهم في القيمة المضافة بـ 91.0% أصبح يساهم فيها بـ

[1]– نصيرة قوريش: مرجع سابق، ص: 93.

[2]– سفيان بن عبد العزيز: دعم وتطوير القطاع الخاص كألية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث إقتصادية عربية، كلية العلوم الإقتصادية واالتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار،الجزائر، العددان 61–62 شتاء ربيع، 2013، ص93.

[3]– حافظ أمين بوزيدي: إستخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر، (مذكرة ماجستير علوم التسيير، تخصص أساليب كمية في التسير)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013، ص: 147.

[4]– عبد الحفيظ كينه: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، (مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي)، كليةالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012، ص: 100.

[5]– نفس المرجع السابق، ص: 103.

92.6% سنة 2014، أما القطاع الخاص منه فقد إنخفض من 9.0 إلى 7.4% خلال (2001–2014)، أما سنة 2011 فقد شهدت تساوي نسبة المساهمة في القيمة المظافة في القطاعين الخاص والعام لفرعي الصناعة الغدائية، والمنسوجات،الألبسة،الخياطة بنسبة 86.2% أما فرع الصناعة م م أ ك الخاص فقد تراجعت مساهمته بـ 0.1%، والذي يعود إلى "تراجع إنتاجيته بـ 3.4% بعدما تراجع بـ 12.6% في السنة السابقة"[1]، "ولكنه حقق نمو على مستوى 38 وحدة يضمها هذا الفرع على قائمتها مركب الحجار وبلغت القيمة المضافة 500 مليون دولار خلال 2011"[2]، والذي يظهر في القطاع العمومي الذي تزايدت مساهمته في القيمة المضافة بـ 0.1 نقطة مئوية

ومنه نستنتج أن معضم فروع القطاع الصناعي كان يستحود عليها القطاع العمومي لكنه في إنخفاض تدريجي ففي سنة2014 يغلب القطاع الخاص على معضم فروع القطاع الصناعي التحويلي، وهذا يعود إلى الأوضاع الاقتصادية التي تميّز هذه الفترة سواءًا من خلال "برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)، أو برنامج دعم النمو (2005–2009)،والبرنامج الخماسي (2010–2014)"[3].

[1]– أحمد دبيش ونسيمة أوكيل: الصناعة الجزائرية مابعد مرحلة الاقتصاد المخطط، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 65، شتاء2013، ص: 167.

[2]– سمير بوختالة ومحمد زرقون: دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائردراسة اقتصادية تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، العدد 2، جوان 2015، ص: 84.

[3]– حافظ أمين بوزيدي: مرجع سابق، ص: 31.

الشكل رقم (3-1): تطور نسبة المساهمة القطاعية في القيمة المضافة لمختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة 2001-2014 الوحدة:%

المصدر:من إعداد الباحثة بالإعتماد على الجدول رقم:(1) في الملحق

المبحث الثاني: واقع الواردات والصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال فترة 2001-2014.

تتّصف التجارة الخارجية الجزائرية كغيرها من الدول العربية والنامية بالإرتباط الكبير بأسواق الدول الصناعية المتقدمة وأسواق الدول الأوروبية على وجه التحديد، سواءا تعلق الأمر بالواردات أو الصادرات.

إذ تنقسم الصناعة عموما وفي الجزائر خاصة إلى صناعة تحويلية وأخرى إستخراجية "فالصناعة الإستخراجية تشمل قطاع المناجم والمحاجر، والتي تختص بعمليات الإستخراج والتحضير والمعالجة الإضافية للمواد الصلبة، والسوائل والغازات والذي يشتمل على مناجم باطنة وسطحية وآبار.أما الصناعة التحويلية فتُعنى بعمليات التصنيع التي تقوم بالتحويل الآلي أوالكميائي لمواد عضوية أوغير عضوية إلى منتجات جديدة سواءا تم هذا العمل أليا أو يدويا ويتضمن هذا القطاع عدد من الصناعات المختلفة، من بينها الصناعة الحديدية، والكهربائية، البناء والاشغال العمومية، النسيج، الكمياء..."[1]

المطلب الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

لقد مرّت الجزائر بعدّة تغيرات وتحولات إقتصادية خلال هذه الفترة كان من بينها سير تنفيد عقد الشراكة الجزائرية مع الإتحاد الأوروبي، الأزمة المالية العالمية التي بدأت سنة 2007 وبرزت سنة 2008 وظهرت آثارها على الجزائر سنة 2009 ومنه سنقوم بتحليل تطور التجارة الخارجية خلال تلك الفترة من خلال الصادرات سواءا من البضائع أو الخدمات والواردات ، وحتى الميزان التجاري. "إذ تمثل الصادرات مجموع قيم السلع والخدمات التي تقوم الدولة ببيعها إلى الخارج " [2] ،" أما الواردات فتمثل مجموع البضائع والخدمات المنتجة في العالم الخارجي ، ولكنها مستهلكة داخل البلد ، وذلك عن طريق تدفق إستيراد السلع والخدمات "[3]، "وللميزان التجاري أهمية إقتصادية كبيرة فمن خلاله يمكننا التعرف على درجة التطور لبلد ما "[4].

يتضح من خلال ملاحظة الجدول رقم(3-3) أدناه أن واردات الجزائر سواءا من البضائع أو الخدمات في تزايد مستمر، إذ ارتفعت قيمة مجموعهما من 930.7 مليار دينار دج سنة 2001 الى 5502.4 مليار دينار جزائري سنة 2014 وازدادت نسبة نموها بثلاث مرات في سنتي 2002 ، 2004

[1]-التقرير الصناعي العربي الموحد 2015: صندوق النقد العربي، مفاهيم ومصطلحات، ص-ص: 305-306.

[2]- دينا أحمد عمر: أثر الصادرات على تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، العدد 86(29)، 2007، ص: 131.

[3]- عمر صخري: التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط6، 2008، ص: 131.

[4]- سلمى سلطاني: دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002، ص: 76.

مقارنة 2001 و2003 على التوالي. وهذا الإرتفاع يرجع إلى: "زيادة عدد السكان وارتفاع مستوى المعيشة، وتسهيل عملية الإستيراد، وأصبح البنك هو المنظم الوحيد للتجارة"[1]،"وزيادة الإستهلاك الداخلي، بسبب تدعيم برامج الدولة"[2]،"والغياب الشبه تام للمنافسة والتخفيض في معدل التعريفة الجمركية وكذا الإجراءات المتنوعة"[3]، و"حرية الإستيراد المطبقة بالأمر 04/03 المتعلق بالقواعد العامة المطبقة على عمليات استيراد البضائع وتصديرها"[4]، ذلك بالرغم من الإنخفاض المسجل سنة 2009 في نسبة نموها الراجع إلى التأثّر بالأزمة المالية العالمية.

أما فيما يخص الصادرات فمن الملاحظ أن قيمتها في إرتفاع لكن بنسب متفاوتة، إذ زادت نسبة نموها بشكل كبير سنة 2003 لتصل إلى 25.11% مقارنة بنسبه 2002 بعد ما كانت 3.54%، وبقيت متذبذبة الإرتفاع، ومن الملاحظ كذلك أن الصادرات الجزائرية يغلب عليها صادرات المحروقات، إذ تمثل 1433.0 مليار دينار مقابل 42.00 مليار دج للصادرات من البضائع الأخرى سنة 2001 الذي يجعلها تتسم بالتركيز السلعي أي الإعتماد على سلعة واحدة وهي البترول مما يجعل الإقتصاد الجزائري رهين ظروف السوق النفطية العالمية، "ويرجع التحسن في الصادرات إلى التحسن المسجل في أسعار النفط، حيث إنتقل سعر البرميل من 24.80 دولار سنة 2001 إلى 54.4 دولار سنة 2005"[5]، وبعدها انخفض معدل نمو الصادرات من البضائع والخدمات إنخفاضا كبيرا وصل إلى33.45- % سنة 2009 "ما يعزى بشكل أساسي إلى إرهاصات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد إقتصادي عالمي أثر على نسبة الصادرات الجزائرية"[6]، أما ابتداءا من سنة 2010 فقد سُجّل إرتفاعًا في هذه النسبة بسبب التعافي الذي شهده الإقتصاد العالمي ولكن يبقى دائما يغلب عليه تصدير المحروقات، إذ يستحوذ قطاع النفط على حصة الأسد في الصادرات الجزائرية على عكس الصادرات الغير نفطية (خارج المحروقات) التي سجّلت نسبة نمو محتشمة. ورغم زيادة قيمة البضائع خارج المحروقات وكذلك الخدمات سنة 2014 اللتان وصلتا إلى 208.0 و335.0 مليار دج على التوالي مقارنة بنسبة 2001 إلا أن نسبة نمو الصادرات الكلية

---

[1]– مصطفى بودرامة: تأثير الإستثمارات المنجزة على التجارة الخارجية الجزائرية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس2013، ص:12.

[2]– عبد الحميد حشمة: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة،(مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص127.

[3]– سلمى سلطاني: مرجع سابق، ص:79.

[4]– فيصل بهلولي: التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ديسمبر2012، ص 118، على الموقع: rcweb luedld.net/rc11/A1111%20.pdf (تم التحميل في 2016/03/14)

[5]– سامية مقعاش: العملة الأوربية الموحدة وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر، 2007/2006، ص61.

[6]– سفيان بن عبد العزيز: مرجع سابق، ص:187

انخفضت إلى 5.00-% سنة 2014 الراجع إلى انخفاض في قيمة صادرات المحروقات التي إنخفضت قيمتها ب347.9 مليار دج السبب وراء ذلك هو"انخفاض أسعار البترول، التي إنخفضت من 109.96 دولار للبرميل إلى 62.93 دولار للبرميل من جانفي إلى ديسمبر سنة2014"[1] لتظلّ الصادرات خارج قطاع المحروقات هامشية مسجلة إنخفاضا بنسبة 20.1 % سنة 2015 لتساهم بنفس السنة بـ5.46% من اجمالي الصادرات[2].

الأمر الذي ينطبق على الميزان التجاري كذلك إذ استمرت تغطية الصادرات للواردات في الإرتفاع إبتداءا من سنة 2003 (بعدما انخفض سنة 2002) إلى سنة 2008 وتعود هذه الزيادة دائما إلى ارتفاع أسعار النفط غير أن هذا الإرتفاع سرعانما شهد انخفاضا كبيرا وصل إلى 57.9 مليار دج سنة2009 مقارنة بـ 2127.2 مليار دج سنة 2008 والذي يرجع إلى موجة الكساد العالمي التي أصيبت به اقتصاديات العالم بسبب إفرازات الأزمة العالمية، ومن ثم عاود إرتفاعه إبتداءا من مطلع سنة 2010 بسبب التعافي الإقتصادي، ولكنه رجع وإنخفض وواصل إنخفاضه إلى أن وصل إلى249.8- مليار دج سنة 2014 بسبب تراجع قيمة صادرات المحروقات والإنخفاض المستمر في أسعار البترول. وحسب تقرير الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار فإنه هناك عجز في الميزان التجاري بـ13.71 مليار دولار سنة 2015 ونسبة التغطية إنخفضت إلى 73 % في نفس السنة"[3].

إذ يمكن القول أن هيكل الإقتصاد الوطني هيكل أحادي التصدير ويكاد يكون أحادي المنتوج إذ يعتمد على قطاع المحروقات والذي تزيد قيمته بـ 44 مرة عن قطاع خارج المحروقات. وكذليل على هامشية الصادرات خارج قطاع المحروقات نجد أنّ "معظمها تتركز أساسا في المواد الطاقوية وليست متأتية من جرّاء امتلاك شريحة واسعة من المؤسسات الإنتاجية الناشطة في الجزائر، كما أنها ليست صادرات متأتية من جراء امتلاك الجزائر لميزة نسبية أهلتها لإنتاجها بتقنية عالية أو بسعر منخفض، اللهم إلا تلك الميزة النسبية المتأتية من الثراء الطبيعي"[4].

[1] - www.opec.org.annual.statistical bulletin 01/02/2015 (18/03/2016)
[2] www.andi.dz/index.php/statistique(18/03/2016)
[3]-www.andi.dz/index.php /statistique (18/03/2016)

[4]- مصطفى بن ساحة: أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية)، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010، ص:130

الجدول رقم (3-3): تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014(الوحدة: ملياردج):

السنوات	الصادرات من البضائع والخدمات					الواردات من البضائع والخدمات				الميزان التجاري
	البضائع			الخدمات	المجموع	نمو الصادرات (%)	البضائع	الخدمات	المجموع	نمو الواردات (%)	
	المحروقات		البضائع الأخرى								
	القيمة	نسبة النمو (%)									
2001	1433.0	-11.0	42.00	75.9	1550.9	-10.60	791.5	139.2	930.7	8.57	620.2
2002	1445.0	0.8	57.5	103.3	1605.8	3.54	1001.0	158.1	1159.2	24.55	446.6
2003	1848.0	27.9	52.0	108.9	2009.0	25.11	1097.3	156.8	1254.0	8.18	755
2004	2277.7	23.3	56.8	128.4	2462.9	22.59	1357.2	219.9	1577.1	25.77	885.8
2005	3355.0	47.3	66.7	148.0	3569.6	44.93	1553.1	267.4	1820.4	15.43	1749.2
2006	3882.0	15.7	86.0	181.7	4149.7	16.25	1588.9	274.6	1863.5	2.37	2286.2
2007	4121.8	6.2	92.4	188.1	4402.2	6.08	1945.0	381.1	2326.1	24.82	2076.1
2008	4954.0	20.2	125.0	219.0	5298.0	20.35	2605.1	565.7	3170.8	36.31	2127.2
2009	3225.6	-34.9	77.4	222.8	3525.9	-33.45	2889.3	694.5	3583.8	13.03	-57.9
2010	4220.1	30.8	120.5	269.5	4610.1	30.75	3042.5	725.5	3768.0	5.14	842.1
2011	5223.8	23.8	150.3	284.5	5658.6	22.74	3477.5	695.4	4172.9	10.75	1485.7
2012	5527.7	5.8	159.6	292.4	5979.8	5.68	3948.4	663.7	4612.1	10.53	1367.7
2013	5057.5	-8.5	159.6	311.7	5528.8	-7.54	4416.7	644.4	5061.1	9.74	467.7
2014	4709.6	-6.9	208.0	335.0	5252.6	-5.00	4765.3	737.1	5502.4	8.72	-249.8

Source: Les comptes économiques en volume de 2000 à 2014، ONS، N° 710. (www.ons.dz).

وقامت الباحثة بحساب معدلات نمو: الصادرات من المحروقات، الصادرات الكلية من البضائع والخدمات، نمو الواردات وقيمة الميزان التجاري.

مما سبق نستنتج أن صادرات قطاع المحروقات تأخذ نسبة كبيرة جدا من إجمالي الصادرات مقارنة بالصادرات خارج قطاع المحروقات، ويمكن تدعيم هذا القول من خلال توضيحه في الشكل التالي:

شكل رقم (3-2): هيكل التركيب النسبي للصادرات من البضائع في الجزائر لسنة 2014:

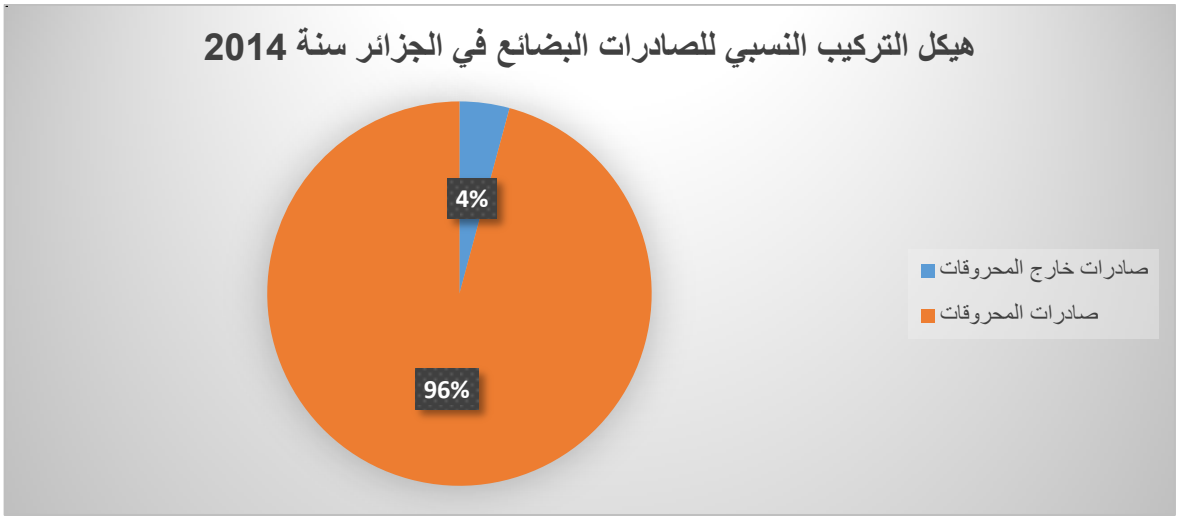

المصدرمن إعداد الباحثة بالإعتماد على جدول رقم(3-3)

المطلب الثاني: تحليل الواردات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2001-2014:

كما تبين سابقًا من تحليل جدول واردات البضائع أنّ حجم الواردات الكلية في نمو مستقر، الأمر الذي ينطبق كذلك على الواردات الصناعية التحويلية. فعند ملاحظة الشكل رقم(3-3) أدناه يتّضح أن الواردات الجزائرية من الصناعة التحويلية قد عرفت تزايدا في قيمتها خلال الفترة 2001- 2014 وذلك شمل جميع فروعها التحويلية دون إستثناء كما يلي: فرع الصناعة الحديدية، المعدنية الميكانيكية و الكهربائية من 378475.9 مليون دينار إلى أكثر من 2478718 مليون دينار، فرع مواد البناء السيراميك والزجاج من 12522.4 مليون دينار إلى أكثر من 90200 مليون دينار، فرع الكيمياء المطاط و البلاستيك من 102239.2 مليون دينار إلى أكثر من 617190 مليون دينار جزائري، فرع الصناعة الغذائية التبغ والكبريت من 100654.7 مليون دينار إلى 554284 مليون دينار، فرع النسيج والألبسة من 11954.4 مليون دينار إلى أكثر من 82671 مليون دينار "بسب عقد الإتفاق الوزاري الجزائري التركي حول تسهيلات إستيراد المنتجات النسيجية التركية في سنة 2010"[1]، فرع الجلود و الأحدية من 2205.5 مليون دينار إلى أكثر من 22014 مليون دينار، فرع الخشب والفلين والورق من 33817.4 مليون دينار إلى أكثر من 178671 مليون دينار، ومنتجات صناعية مختلفة من 6007.8 مليون دينار إلى أكثر من 44949 مليون دينار جزائري.

[1]- ياسمين نوري: مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني خلال الفترة 1962-2012،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيم والسياسة العامة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، تاريخ المناقشة 2015/7/7، ص: 187.

هذا التزايد يعكس الصورة الحقيقية والدور المحدود الذي يلعبه المنتوج المحلي في السوق الداخلي.

الشكل البياني رقم(3-3): تطور هياكل واردات البضائع لفروع القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة (2001-2014) (الوحدة:مليون دينار جزائري):

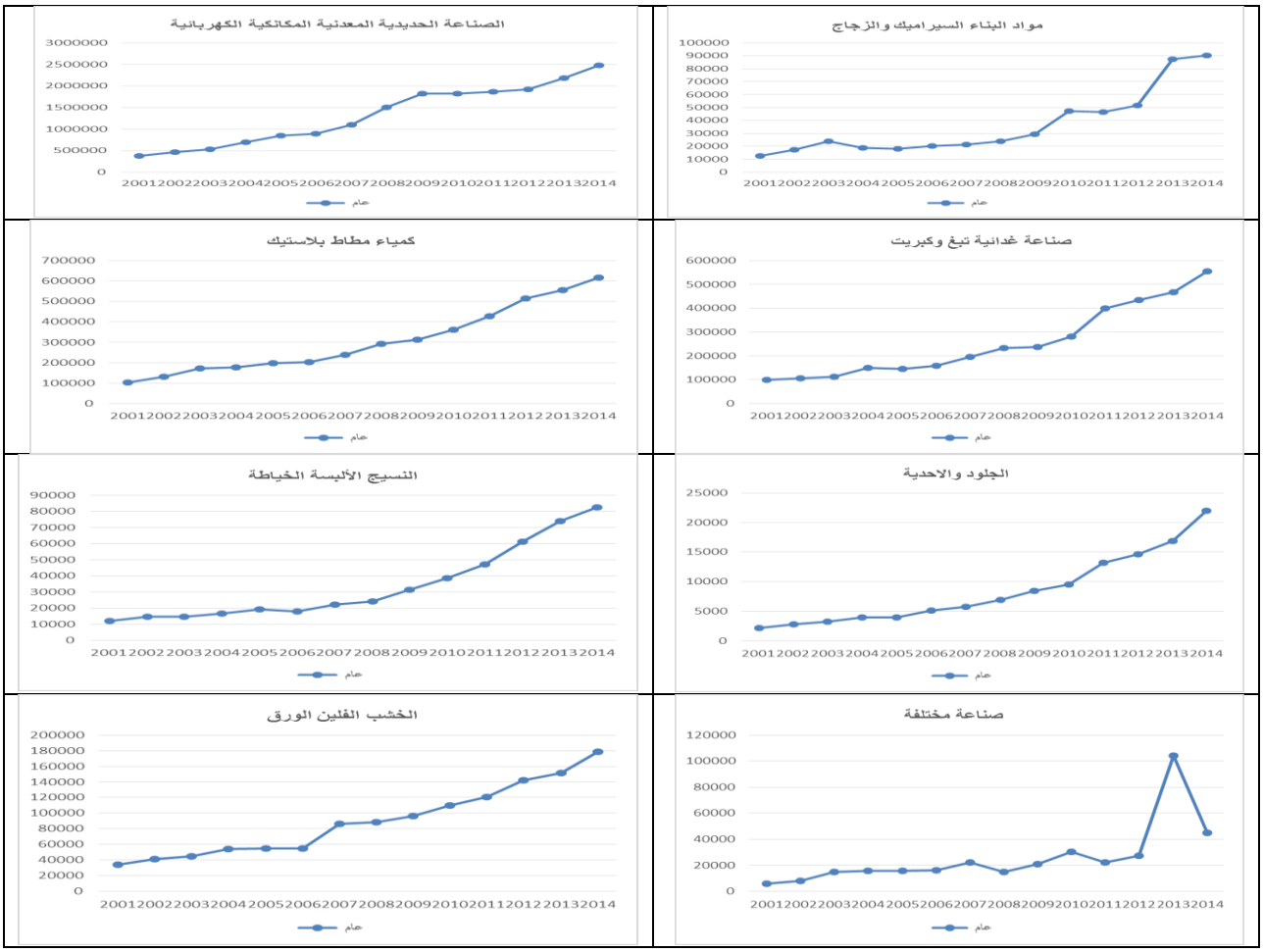

المصدر من إعداد الباحثة إستنادا إلى الجدول رقم (2) في الملحق

وتمثل الواردات من منتجات الصناعة التحويلية سنة 2014: الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية نسبة 49.9% رغم إنخفاضها عن سنوات سابقة، و بلغت أقصاها سنة 2009 بنسبة تصل إلى 63.9%، الذي يبين أهمية هذا القطاع من جهة وعدم قدرة الجزائر على توفير إحتياجاتها من هذا القطاع من جهة أخرى، والذي يُفسّر كذلك" بمرور صناعة الصلب العالمية في العقود الأخيرة بمرحلة جديدة غير مسبوقة أهم ملامحها توسع كبير في الإنتاج وتطور هائل في تكنولوجيا الصناعة الحديدية الذي أدخل القطاع في منافسة عالمية وإنخفاض أسعاره "[1]، مما أدّى بالجزائر إلى زيادة الإعتماد على

[1]- التقرير الإقتصادي العربي الموحد 2015: مرجع سابق، ص: 92.

الواردات من منتجات هذا الفرع، تليه بعد ذلك المنتجات الكيميائية،المطاطية،البلاستيكية بـ 12.7% رغم إنخفاضها عن السنة السابقة بـ 0.5 نقطة مئوية، ثم منتجات الصناعة الغدائية،التبغ و لكبريت الذي يعكس ضعف القطاع الفلاحي عن تلبية الإحتياجات من المنتجات الغدائية، ثم منتجات الخشب،الفلين والورق بـ 3.5%، منتجات الصناعات المختلفة بنسبة 2.4%، منتجات مواد البناء،السيراميك و الزجاج بـ 2.0%، منتجات النسيج، الألبسة والخياطة بـ 1.7%، منتجات الجلود و الأحدية 0.4%. الأمر الذي لا ينطبق على باقي الواردات من الصناعة و التي تعتبر غير تحويلية فإذا أخدنا على سبيل المثال قطاع البناء والأشغال العمومية الذي بقيت نسبة نمو وارداته ثابتة، وإنخفضت هذه النسبة في السنة الأخير، و كذلك بالنسبة لقطاع المحروقات الأمر الذي يرجع إلى الإستفادة الكبيرة من تطبيق سياسة دعم الإنعاش الإقتصادي ورفع معدلات نمو تلك القطاعات، وبالتالي إنخفاض في وارداتها.

الجدول رقم(3-4): تطور نسبة الواردات من البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة(2001-2014) (الوحدة:%)

رقم NSA	التسميات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
01	الزراعة، الصيد البحري الصيد	13.4	15.6	13.0	11.8	10.6	10.0	9.9	12.8	8.5	7.4	11.7	8.9	8.9	8.4
02	الماء والطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
03	محروقات	1.0	0.7	0.6	0.5	0.4	0.5	0.6	0.9	0.8	1.8	1.9	9.8	9.8	8.0
05	المناجم والمقالع	0.9	1.0	0.7	0.8	1.3	1.3	1.1	1.0	0.9	1.0	0.9	0.3	0.3	0.3
06	صناعة حديدية معدنية ميكانيكية	49.5	49.0	51.0	53.2	56.4	57.1	57.2	58.6	63.9	60.6	54.1	49.0	49.0	49.9
07	مواد البناء سيراميك الزجاج	1.6	1.8	2.3	1.4	1.2	1.3	1.1	0.9	1.0	1.6	1.4	1.3	1.3	2.0
08	البناء والأشغال العمومية	0.0	0.3	0.5	0.4	0.4	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
09	كيمياء مطاط بلاستيك	13.4	13.6	13.7	13.6	13.2	13.0	12.5	11.3	11.0	12.0	12.4	13.2	13.2	12.7
10	الصناعة الغذائية التبغ الكبريت	13.2	11.1	10.7	11.4	9.7	10.1	10.2	9.1	8.3	9.3	11.6	11.1	11.1	10.7
11	النسيج الألبسة الخياطة	1.6	1.5	1.4	1.2	1.3	1.2	1.2	0.9	1.1	1.3	1.4	1.6	1.6	1.7
12	الجلود والاحدية	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.4	0.4	0.4	0.4
13	الخشب الفلين الورق	4.4	4.3	4.3	4.1	3.7	4.0	4.5	3.4	3.4	3.7	3.5	3.6	3.6	3.5.
14	صناعات مختلفة	0.8	0.8	1.4	1.2	1.4	1.0	1.2	0.6	0.7	1.0	0.6	0.7	0.7	2.4
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source :prèparè par le chercheur à partire de:

- Données 2001-2012: -ONS، Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2001 a 2012، Collections Statistiques N° 182/2014، série E: Statistiques Economiques N° 75، Mars 2014. P :24.
- Données 2013-2014: -ONS، Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2004 a 2014، Collections Statistiques N° 194/2015، série E: Statistiques Economiques N° 84، octobre2015.P :22.

فكلما كان هناك تنوّع في مصادر واردات دولة كلما كانت بمنأى عن الضغوط الإقتصادية لما لها من تأثيرات على مختلف جوانب الإقتصاد لهذه الدولة .

وفيما يخص مصدر هذه الواردات في الجزائر ومن خلال تتبع وتفحص معطيات الجدول رقم (3-5) أدناه يتضح أنّ فرنسا هي المورّد الرئيسي للجزائر خلال إثنا عشرة سنة تحت هذه الدراسة بقيمة متزايدة سنويا تصل إلى 498960.4 مليون دج سنة 2012 بعدما كانت 185152.6 مليون دج في 2001 بنسب نمو متفاوتة لكنها تبقى فوق 12% دائما حتى سنة 2012، لتحتل بعدها المرتبة الثانية على طول السنتين الباقيتين بنسبة نمو تصل إلى 10.8% سنة 2014 وتترك الصدارة للصين بقيمة صادرات إلى الجزائر وصلت إلى 663702.9 مليون دج بنسبة 14.1% سنة 2014 بعدما كانت تحتل المرتبة الثانية خلال الفترة 2009- 2012 بقيمة واردات وصلت إلى أكثر من 462633 مليون دينار جزائري سنة 2012 وتربعت إيطاليا على طول الفترة 2001-2008 بإستثناء سنة 2002 على المرتبة الثانية من بين أهم عشرة موردين للجزائر بقيمة واردات تصل إلى 280177.6 مليون دينار جزائري سنة 2008، أما الولايات المتحدة الأمريكية فإحتلت المرتبة الثانية سنة 2002 لتحتل بعد ذلك المراتب الأخرى بتفاوت، وبالنسبة لتركيا فلم تحتل أفضل من المرتبة السادسة خلال طول فترة الدراسة ولكنها تعتبر من بين الدول التي لم تخرج من حيز أهم الدول العشرة الموردة للجزائر إذ حققت وارداتها للجزائر معدل نمو 3.6% سنة 2014 على عكس الدول مثل روسيا، بلجيكا، البرازيل الأرجنتين، كوريا، الهند .....التي إختفت في بعض السنوات خلال طول الفترة 2001-2014 من ترتيب أهم عشرة موردين للجزائر. وحسب معطيات الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار فإنه "سنة 2015 واصلت الصين إحتلال المرتبة الأولى لأهم موردين الجزائر بنسبة 15.97%"[1]

في الأخير يمكن إستنتاج أن دول الإتحاد الأوروبي تشكل النسبة الأكبر بالنسبة للتوزيع الجغرافي لواردات الجزائر على طول فترة الدراسة، حتى وإن سجّلت إنخفاضها في بعض السنوات، وتربعت الصين من الدول الآسيوية المرتبة الأولى خلال السنة الأخيرة.

[1] -www.andi-dz/index.php/statistique .(تم التصفح في 2016/03/18)

جدول رقم (3-5): الموردون العشر الأوائل للجزائر في الفترة 2001-2014 (الوحدة: مليون دج)

البلد	2001	%	البلد	2002	%	البلد	2003	%	البلد	2004	%
فرنسا	185152.6	24.2	فرنسا	214969.3	22.5	فرنسا	250268.4	23.9	فرنسا	295538.2	22.5
إيطاليا	80324.0	10.5	أ.و.م	92689.9	9.7	إيطاليا	98587.7	9.4	إيطاليا	111397.2	8.5
و.م.أ	79150.5	10.3	إيطاليا	90773.0	9.5	المانيا	68070.2	6.5	المانيا	86332.6	6.6
المانيا	60963.3	8.0	ألمانيا	67989.3	7.1	إسبانيا	57462.1	5.5	و.م.أ	77180.1	5.9
إسبانيا	40319.8	5.3	إسبانيا	49643.6	5.2	أ.و.م	54574.9	5.2	الصين	65997.4	5.0
تركيا	29234.5	3.8	تركيا	31286.1	3.3	الصين	40116.6	3.8	إسبانيا	63546.4	4.8
بلجيكا	20352.4	2.7	اليابان	29693.0	3.1	تركيا	33883.5	3.2	اليابان	47320.5	3.6
كندا	20013.4	2.6	الصين	27230.1	2.8	بريطانيا	31800.9	3.0	أرجنتين	42508.7	3.2
برطانيا	19346.4	2.5	كندا	26721.3	2.8	اليابان	29411.0	2.8	تركيا	42109.4	3.2
روسيا	18487.1	2.4	بريطانيا	24326.6	2.5	روسا	24378.4	2.3	بلجيكا	35322.0	2.7
البلد	**2005**	**%**	**البلد**	**2006**	**%**	**البلد**	**2007**	**%**	**البلد**	**2008**	**%**
فرنسا	328138.4	22.0	فرنسا	317122.7	20.3	فرنسا	320054.6	16.7	فرنسا	422772.7	16.4
إيطاليا	111819.8	7.5	إيطاليا	136676.9	8.8	إيطاليا	166969.5	8.7	إيطاليا	280177.6	10.9
أ.و.م	99314.7	6.6	الصين	124047.7	8.0	الصين	165757.3	8.6	الصين	265461.3	10.3
الصين	97809.4	6.5	المانيا	107252.0	6.9	أ.و.م	146770.2	7.7	إسبانيا	189816.4	7.4
ألمانيا	93739.8	6.3	أ.و.م	103181.9	6.6	المانيا	124049.0	6.5	المانيا	157818.7	6.1
إسبانيا	70991.3	4.8	إسبانيا	74583.3	4.8	إسبانيا	110157.2	5.7	و.م.أ	143233.8	5.6
اليابان	57301.7	3.8	تركيا	51634.7	3.3	اليابان	73853.0	3.9	اليابان	91965.4	3.6
تركيا	44452.6	3.0	اليابان	51551.0	3.3	أرجنتين	63986.1	3.3	تركيا	87723.7	3.4
أرجنتين	43408.2	2.9	أرجنتين	45838.1	2.9	تركيا	63916.4	3.3	أرجنتين	81577.7	3.2
أوكرنيا	39884.5	2.7	بلجيكا	38380.2	2.5	كوريا	56164.9	2.9	كندا	63403.6	2.5
البلد	**2009**	**%**	**البلد**	**2010**	**%**	**البلد**	**2011**	**%**	**البلد**	**2012**	**%**
فرنسا	447536.6	15.7	فرنسا	453909.2	15.1	فرنسا	518702.3	15.1	فرنسا	498960.4	12.8
الصين	345145.1	12.1	الصين	330481.9	11.0	الصين	345352.7	10.0	الصين	462633.3	11.8
إيطاليا	268448.2	9.4	إيطاليا	301546.5	10.0	إيطاليا	340914.2	9.9	إيطاليا	402796.4	10.3
إسبانيا	215888.7	7.6	إسبانيا	196261.8	6.5	إسبانيا	249843.0	7.3	إسبانيا	336860.0	8.6
المانيا	200915.0	7.0	المانيا	174255.1	5.8	المانيا	186513.2	.5.4	ألمانيا	201254.6	5.2
و.م.أ	145699.7	5.1	و.م.أ	155451.2	5.2	و.م.أ	157802.5	4.6	أرجنتين	139815.4	3.6
تركيا	126877.6	4.4	كوريا	146991.6	4.9	أرجنتين	129939.5	3.8	تركيا	139477.4	3.6
اليابان	86730.2	3.0	تركيا	112754.5	3.7	برازيل	128218.2	3.7	و.م.أ	134677.0	3.4
كوريا	81351.2	2.8	اليابان	112320.7	3.7	كوريا	117743.8	3.4	برازيل	104222.1	2.7
البرازيل	64203.4	2.2	أرجنتين	90468.9	3.0	تركيا	101946.4	3.0	كوريا	100125.9	2.6
البلد	**2013**	**%**	**البلد**	**2014**	**%**						
الصين	542643.7	12.4	الصين	663702.9	14.1						
فرنسا	496358.9	11.4	فرنسا	510135.6	10.8						
إيطاليا	450891.9	10.3	إيطاليا	406090.6	8.6						
إسبانيا	406409.0	9.3	إسبانيا	405050.8	8.6						
المانيا	227635.6	5.2	ألمانيا	306255.6	6.5						
و.م.أ	187481.9	4.3	و.م.أ	230856.1	4.9						
تركيا	164707.2	3.8	تركيا	171825.9	3.6						
أرجنتين	137621.5	3.2	أرجنتين	155704.9	3.3						
البرازيل	104870.1	2.4	كوريا	131010.8	2.8						
الهند	103808.1	2.4	بريطانيا	116517.1	2.5						

Source:prèparè par le chercheur à partire de:

-Donnèes 2001-2012: -ONS ،Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2001 a 2012 ،Collections Statistiques N° 182/2014 ،série E: Statistiques Economiques N° 75 ،Mars 2014. P :83.

-Donnèes 2013-2014: -ONS ،Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2004 a 2014 ،Collections Statistiques N° 194/2015 ،série E: Statistiques Economiques N° 84 ،octobre 2015. P :80.

تغدي واردات المنتجات الصناعية التحويلية بنسبة هامة السوق الداخلية، ويمكن تحليل هذا الواقع بإستخدام معدلات الإختراق . إذ يمثل معدل الإختراق (Taux pénétration): الحصة المئوية للواردات في السوق الداخلي، و السوق الداخلي هنا يساوي مجموع الإنتاج ، الواردات و الحقوق الجمركية ناقص صادرات خارج الهوامش التجارية وهوامش النقل و مصححة من الضرائب الأخرى و الإعانات الأخرى على المنتجات[1].

وكما يُظهر الجدول أدناه رقم (3-6) في سنة 2014 تمثل المنتجات من الصناعة الحديدية،المعدنية، الكهربائية ، الميكانيكية المستوردة ما نسبته 87.9% في السوق الداخلي لتبقى فقط ما نسبته 12.1% من إحتياجات السوق الداخلي يغطى بالإنتاج المحلي بعدما كان يساوي هذا الأخير 16.51% سنة 2001، لتحتل بذلك هذه المنتجات المرتبة الأولى من بين فروع القطاع الصناعي التحويلي المعتمدة على الإستيراد، تليها منتجات صناعة الجلود والأحدية إذ تغطى السوق المحلية منها بـ 82.4 % بالمنتجات المستوردة، الخشب والفلين بـ 81.2%، المنتجات الكيميائية المطاطية ، البلاستيكية ب 79.3% النسيج، الألبسة، الخياطة بـ 65.6% بعدما كانت هذه الصناعة تعتمد على 23.91% سنة 2001 من المنتجات المستوردة ، منتجات مواد البناء،السيراميك،الزجاج بـ 39.1% بعدما كانت 18.10% سنة 2001، أما المنتجات الغذائية فتعتمد سنة 2014 على مانسبته 33.9% من المستوردات لتغطية السوق الداخلي، بعدما كانت تغطى منها بـ 18.29% فقط، ومن الملاحظ أن معدل إختراق الواردات في تزايد خاصة خلال السنتين الأخيرتين في كل الفروع المكونة لقطاع الصناعة التحويلية، بالرغم من أنه إنخفض في عدد قليل من السنوات ومن بينها سنة 2009 بسبب الأزمة العالمية، ما يبين أن القطاع الصناعي التحويلي يعتمد بصفة كبيرة على المنتجات المستوردة لتغطية السوق الداخلية.

[1]- هشام ريغي: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل، مرجع سابق، ص: 279.

جدول رقم (3–6): تطور معدل الإختراق حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة(2001–2014) (الوحدة%):

رقم NSA	التسميات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
01	الزراعة، الصيد البحري، الصيد	16.94	22.66	17.80	18.0	18.1	16.4	17.7	26.7	17.4	15.4	21.5	16.3	15.4	15.5
02	الماء والطاقة	0.01	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
03	المحروقات	1.45	1.11	1.11	1.0	0.9	0.9	1.2	2.3	2.8	6.2	6.6	18.5	29.8	19.3
05	المناجم والمقالع	42.68	53.32	43.29	56.2	63.9	60.7	58.5	58.1	58.6	50.7	52.1	27.4	25.2	28.8
06	الصناعة الحديدية، المعدنية، الميكانكية والكهربائية	83.49	85.95	84.57	87.0	89.0	90.6	89.9	90.7	88.0	87.5	87.0	86.2	86.7	87.9
07	مواد البناء السيراميك الزاجاج	18.10	21.65	28.37	20.1	18.3	18.8	17.6	19.1	21.9	29.6	27.3	29.0	39.5	39.1
08	البناء والأشغال العمومية	0.00	0.37	0.76	0.6	0.7	0.2	0.3	0.2	0.2	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
09	كيمياء مطاط بلاستيك	85.87	81.25	84.81	86.0	86.1	75.5	78.5	85.1	78.7	76.3	76.3	77.8	78.5	79.3
10	الصناعة الغذائية التتبع والكبريثت	18.29	18.66	19.43	23.6	22.5	23.2	25.7	27.9	25.8	27.4	32.6	32.6	32.1	33.9
11	النسيج الألبسة الخياطة	23.91	26.40	25.13	27.1	29.7	28.9	33.6	36.0	40.9	47.7	53.1	58.5	62.9	65.6
12	الجلود والاحدية	31.70	36.07	39.52	40.3	43.8	49.9	55.1	58.4	61.4	63.8	74.6	73.8	79.1	82.4
13	الخشب الفلين الورق	55.57	58.74	60.45	62.5	62.8	64.6	72.3	71.9	73.2	75.0	76.2	78.3	78.8	81.2
14	صناعات مختلفة	11.81	14.41	22.20	22.5	27.3	22.1	29.7	21.4	24.7	0.7–	0.4–	0.5–	2.1–	0.9–
	المجموع	16.9	19.1	19.3	20.9	21.5	20.0	21.4	24.9	24.7	17.9	17.7	17.7	19.2	19.6

Source :prèparè par le chercheur à partire de:

- Données 2001-2012: -ONS، Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2001 a 2012، Collections Statistiques N° 182/2014، série E: Statistiques Economiques N° 75، Mars 2014. P :158.
- Données 2013-2014: -ONS، Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2004 a 2014، Collections Statistiques N° 194/2015، série E: Statistiques Economiques N° 84، octobre 2015. P :155.

المطلب الثالث: تحليل الصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر خلال الفترة 2001 – 2014:

لابد أن يُغطّى التطور الذي لُوحظ في حجم فاتورة الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية بحجم أكبر من الصادرات، على أن يكون مصدر هذه الأخيرة متنوعًا من أجل مجانية خطر الإقتصاد المعتمد على منتوج واحد للتصدير.

وكما سبق الإشارة إليه فإن الصادرات الجزائرية تتميز بعدم التنويع وهيمنة قطاع واحد على صادراتها، فسوف لن نتوقع أن تهيمن أو حتى تساوي هذه الصادرات من الصناعة التحويلية صادرات قطاع المحروقات، أما عن تطور الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية فيمكن الإستدلال بالشكل التالي:

شكل (3-4): تطور هيكل صادرات البضائع لفروع القطاع الصناعي التحويلي خلال الفترة(2001-2014) (الوحدة:مليون دينار جزائري)

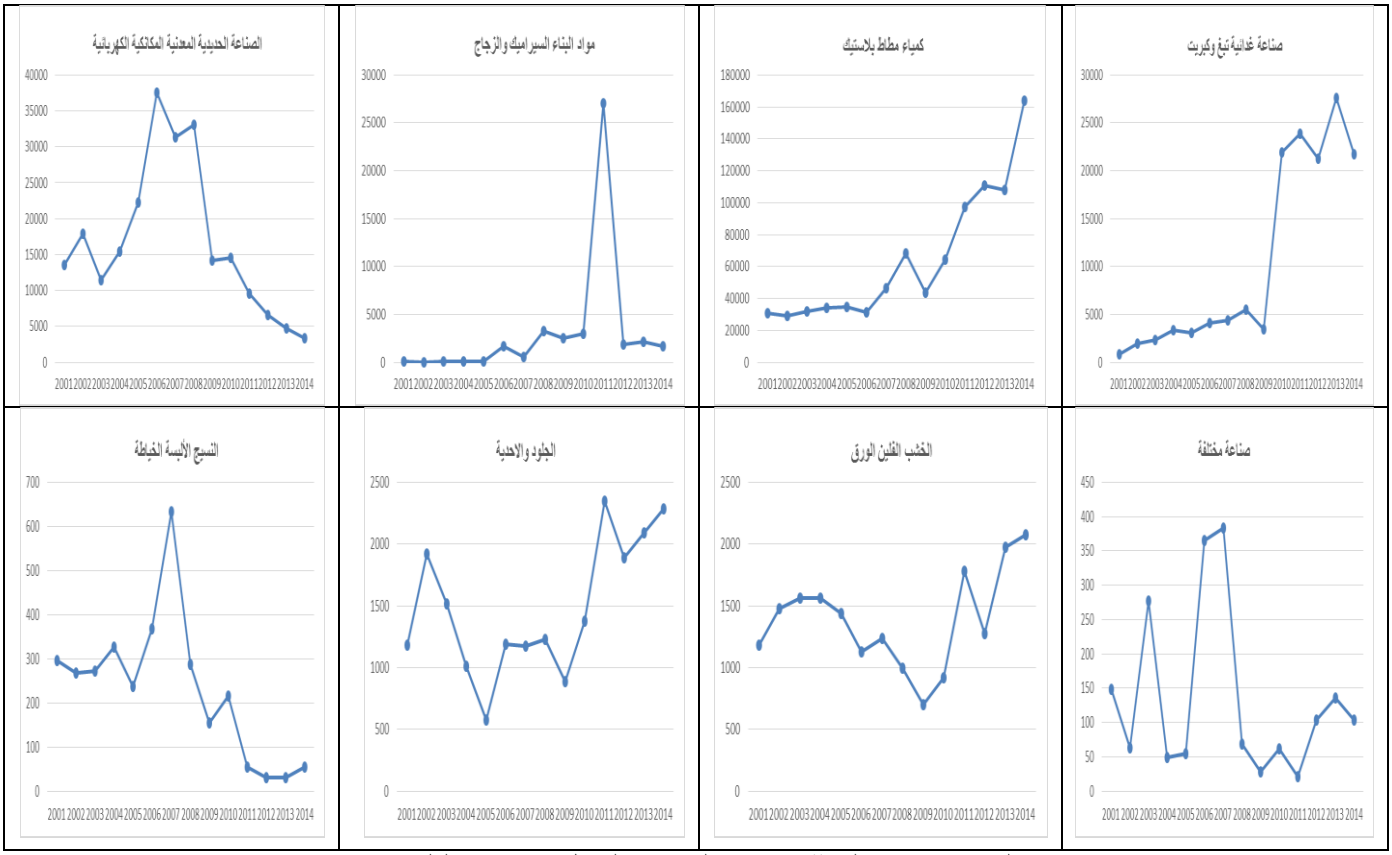

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (3) في الملحق

من خلال تفحّص معطيات الشكل أعلاه نلاحظ أن قيمة الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية تزايدت معظمها إذا ما قارنا السنة الأولى للدراسة مع السنة الأخيرة إستثناء الصادرات من المنتجات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية، الكهربائية، ومنتجات النسيج والألبسة، وكذلك منتجات الصناعات المختلفة.

فإذا ما أخدنا سنة 2014 نجد أن منتجات الصناعة الكيميائية، المطاطية، البلاستيكية تحتل صدارة المنتجات المصدّرة من الصناعة التحويلية بقيمة تصل إلى 164157.2 مليون دج، إذ تحسنت قيمة صادراتها بـ 133514.2 مليون دينار عن سنة 2001 رغم تذبذبها في سنوات سابقة وإنخفاضها. تليها صادرات المنتجات الغذائية، التبغ والكبريت حيث وصلت قيمة صادراتها إلى 21751.5 مليون دينار جزائري سنة 2014 بإرتفاع موجب قدربـ 20863.2 مليون دج عن سنة 2001، ثم المنتجات الحديدية، المعدنية، الميكانيكية والكهربائية إنخفضت قيمة صادراتها بـ 10183.1 مليون دج سنة 2014 مقارنة بسنة 2001 بعدما إنخفضت سنة 2009 بـ 18781.8 مليون دج مقارنة بسنة 2008 "بسبب قرار الحكومة الجزائرية لوقف تصدير النفايات الحديدية و التي تمثل نسبة كبيرة من الصادرات الغير نفطية"[1]، أما منتجات الجلود و الأحدية فقدّرت قيمة صادراتها سنة 2014 بـ 2286.3 مليون دج مسجلتا تحسنا بقيمة 1102 مليون دينار عن سنة 2001 بعدما إنخفضت ب 335.1 سنة 2009 عن سنة 2008، تليه بذلك صادرات المنتجات من الخشب والفلين مسجلتا قيمة 2072.7 مليون دينار جزائري سنة 2014، محققتا إرتفاع قدره 888.4 مليون دينار جزائري عن سنة 2001 رغم إنخفاض قيمة هذه الصادرات سنة 2009 إلى 701.3 مليون دينار، منتجات مواد البناء، السيراميك، الزجاج بلغت صادراتها سنة 2014 بـ 1656.5 مليون دينار جزائري بعدما كانت 148.0 مليون دج بإرتفاع موجب قيمته 1508.5 مليون دينار جزائري، رغم إنخفاضه بأكثر من النصف في سنة 2007. وانخفضت صادرات الصناعات المختلفة سنة 2014 إلى 103.7 مليون دينار جزائري بعدما كانت سنة 2001 تساوي 148.0 مليون دينار جزائري، أما صادرات منتجات النسيج، الألبسة و الخياطة فقد إنخفضت بـ 242.3 مليون دينار جزائري سنة 2014 مقارنة بسنة 2001 بعدما إنخفضت إنخفاضا كبيرا في كل من سنة 2009 بـ 132.6 مليون دينار جزائري مقارنة بسنة 2008، على عكس قطاع المحروقات الذي وصلت قيمة صادراته إلى 4709622.4 مليون دينار جزائري. ومن الملاحظ أن كل الصادرات من الصناعة التحويلية دون إستثناء قد إنخفضت سنة 2009، دائما كما أشرنا سابقا بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، "وأضاف المدير العام للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية أن الصادرات الجزائرية خاج قطاع المحروقات من بينها صادرات الصناعة التحويلية إنخفضت بـ 40 بالمائة في جانفي 2015 مقارنة بـ 2014 مؤكدا هبوطها من 155 مليون دولار إلى 98 مليون دولار، وفي هذا السياق يُعطي كمثال أن مادة البطاطا تسجّل

[1]– مصطفى بن ساحة: مرجع سابق، ص: 125.

فائضا قدره 60 ألف طن سنويا قابلة للتصدير، و أن هذا الفائض لا يذهب منه إلا 1 بالمئة للصناعة التحويلية والباقي للتخزين في ظل صعوبة التصدير"[1]،"زد على ذلك المساهمة المحتشمة للصادرات خارج المحروقات من إجمالي الصادرات كما يلي: المواد نصف مصنعة 4.48 % ، سلع غذائية 0.62%، مواد خام 0.28 %، سلع المعدات الصناعية 0.05%، سلع إستهلاكية غير غذائية 0.03 وذلك سنة 2015"[2].

مما يؤكد ضعف القطاع الصناعي التحويلي وضعف صادراته وتمثل الصادرات من البضائع خارج المحروقات كما ذكرنا سابقا 4.2% فقط، ولا تمثل صادرات منتجات الصناعة التحويلية منها سوى 3.9% ، إذ كان من المنتظر زيادة نسبة تطور الصادرات من هذه المنتجات تماشيا مع الزيادة في قيمتها كما تبين من الجدول السابق، لكن من الملاحظ أن نسبة تطور الصادرات من المنتجات الصناعية التحويلية ناهيك عن أنها بقيت مستقرة فقد إنخفضت في معظم منتجات الصناعة التحويلية إستثناء، صادرات المنتجات الكيميائية المطاطية، البلاستيكية التي سجّلت إرتفاع في نسبة نموّها ب 1.3 نقطة مئوية سنة 2014 مقارنة بسنة 2001، وكذلك صادرات الصناعة الغذائية التبغ والكبريت التي إرتفعت نسبة نموها سنة 2014 إلى 0.4% بعدما كانت 0.1% سنة 2001، أما الصادرات من منتجات الخشب، الفلين وصناعات مختلفة كلاهما إنخفضت نسبة نموهما من 0.1% سنة 2001 إلى 0.0% سنة 2014. أما باقي الصادرات من منتجات الصناعة التحويلية بالإضافة إلى أنها لا تكاد تذكر، فهي لم تنمو على الإطلاق هذا ما يبينه الجدول التالي:

[1] −www.akhbarelyoum.dz/ar/200241/172942(تم التصفح في 2016/1503)

[2] -www.andi.dz/index.php/statistique(تم التصفح في 2016/03/18)

الجدول رقم (3-7): تطور نسبة صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة (201-2014) (الوحدة:%):

رقم NSA	التسميات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
01	الزراعة، الصيد البحري الصيد	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
02	الماء والطاقة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
03	المحروقات	96.5	96.3	97.3	97.4	98.1	97.9	97.8	97.5	97.7	97.4	97.2	97.2	96.6	95.8
05	المناجم والمقالع	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.1	0.1	0.2	0.2	0.1	0.2	0.2	0.2	0.2
06	الصناعة الحديدية المعدنية الميكانكية الكهربائية	0.9	1.2	0.6	0.7	0.6	0.9	0.7	0.6	0.4	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1
07	مواد البناء السيراميك الزاجاج	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0
08	البناء والأشغال العمومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
09	كيمياء مطاط بلاستيك	2.1	1.9	1.7	1.5	1.0	0.8	1.1	1.3	1.3	1.5	1.8	1.9	2.1	3.4
10	الصناعة الغذائية التتبع والكبريثت	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.5	0.4	0.4	0.1	0.1
11	النسيج الألبسة الخياطة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
12	الجلود والاحدية	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
13	الخشب الفلين الورق	0.1	0.1	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
14	صناعات مختلفة	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	المجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source: prèparè par le chercheur à partire de:

- Données 2001-2012: -ONS، Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2001 a 2012، Collections Statistiques N° 182/2014، série E: Statistiques Economiques N° 75، Mars 2014. P :99.
- Données 2013-2014: -ONS، Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2004 a 2014، Collections Statistiques N° 194/2015، série E: Statistiques EconomiquesN°84،octobre2015.P :97.

تعود الفائدة الأساسية من دراسة النمط الجغرافي للصادرات، إلى إجراء التصنيف المبدئي للدول التي تشكل فرصًا تسويقية من حيث التقارب الجغرافي والثقافي الذي يتيح للمؤسسات فرص التصدير، فالتقارب الجغرافي يمكّن المؤسسة من التصدير إلى دول تمتاز بالقرب الجغرافي فتستفيد بذلك من وفورات في التكاليف مما يرفع من تنافسيها، أما التقارب الثقافي فهو أمر يدفع المؤسسة إلى تنميط منتجاتها عوض اللجوء إلى التكييف المحلي الذي يحُد من فعالية المؤسسات (خاصة الصغيرة و المتوسطة منها) في تكييف منتجاتها حسب إحتياج وطلب كل سوق[1].

أما بالنسبة للجزائر فهناك مجموعة من الدول تتعامل معها الأمر الذي يمكننا من إستشفاف ما إذا كانت صادراتها ترتكز في دولة واحدة أو تكتل إقتصادي واحد في سبيل إستخلاص التطور الحاصل على صعيد توزيع المخاطر التجارية التي يمكن أن تنجم عن التركيز على دولة أو سوق أو مجموعة محددة من المتعاملين، هذا ما يبينه الجدول التالي:

[1]– محمد براق و محمد عبيلة: دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بإستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد4، دون تاريخ، ص–ص: 130–131.

الجدول رقم(3-8): الزبائن العشرة الأوائل للجزائر خلال الفترة(2001-2014)(الوحدة:مليون دينار جزائري):

البلد	2001	%	البلد	2002	%	البلد	2003	%	البلد	2004	%
إيطاليا	332631.5	22.5	إيطاليا	301336.8	20.1	و.م.أ	378658.6	19.9	و.م.أ	517111.7	22.1
فرنسا	223678.7	15.1	و.م.أ	213321.5	14.2	إيطاليا	364588.2	19.2	إيطاليا	372786.4	15.9
و.م.أ	210059.7	14.2	فرنسا	203876.5	13.6	فرنسا	238838.1	12.6	فرنسا	280513.6	12.0
إسبانيا	173199.3	11.7	إسبانيا	180970.9	12.1	إسبانيا	231309.2	12.2	إسبانيا	263142.3	11.3
هولندة	105251.9	7.1	هولندا	135356.2	9.0	هولندا	130876.4	6.9	هولندة	173028.0	7.4
البرازيل	79198.0	5.4	تركيا	76834.1	5.1	كندا	107702.5	5.7	كندا	142993.9	6.1
تركيا	75497.1	5.1	كندا	75267.0	5.0	برازيل	86765.2	4.6	برازيل	137732.8	5.9
كندا	53292.1	3.6	البرازيل	71356.3	4.8	تركيا	82223.0	4.3	تركيا	98926.3	4.2
بلجيكا	42189.6	2.9	بلجيكا	36935.4	2.5	بلجيكا	54600.3	2.9	بلجيكا	57377.3	2.5
بريطانيا	23241.3	1.6	المانيا	34970.8	2.3	البرتغال	41838.0	2.2	البرتغال	57378.9	2.5
البلد	2005	%	البلد	2006	%	البلد	2007	%	البلد	2008	%
و.م.أ	788237.9	23.0	و.م.أ	1082428.1	27.2	و.م.أ	1267169.0	30.1	أ.و.م	1215557.5	23.9
إيطاليا	560186.7	16.4	إيطاليا	678621.5	17.1	إيطاليا	558063.7	13.2	إيطاليا	798537.2	15.7
إسبانيا	375319.3	11.0	إسبانيا	435899.9	11.0	إسبانيا	373927.9	8.9	إسبانيا	585005.9	11.5
فرنسا	341786.3	10.0	فرنسا	333003.9	8.4	كندا	326845.3	7.8	فرنسا	409046.6	8.0
هولندا	224870.4	6.6	كندا	260760.8	6.6	هولندا	317144.3	7.5	هولندة	395547.4	7.8
البرازيل	214371.7	6.3	هولندا	207254.8	5.2	فرنسا	287166.6	6.8	كندا	345607.2	6.8
كندا	168290.9	4.9	بلجيكا	145591.5	3.7	تركيا	143117.6	3.4	تركيا	189375.6	3.7
تركيا	128320.8	3.8	البرازيل	137867.6	3.5	البرازيل	127781.7	3.0	البرازيل	166564.3	3.3
البرتغال	124225.9	3.6	تركيا	135833.0	3.4	بريطانيا	110447.1	2.6	بريطانيا	141755.3	2.8
بلجيكا	116096.1	3.4	بريطانيا	118305.7	3.0	الهند	108605.5	2.6	البرتغال	131741.2	2.6
الدولة	2009	%	الدولة	2010	%	الدولة	2011	%	الدولة	2012	%
و.م.أ	767403.3	22.9	و.م.أ	1077795.6	24.2	و.م.أ	1107031.8	20.6	إيطاليا	911089.8	16.0
إيطاليا	422805.0	12.6	إيطاليا	684236.3	15.4	فرنسا	764070.0	14.2	و.م.أ	852974.9	15.0
إسبانيا	399381.1	11.9	إسبانيا	460559.6	10.4	إسبانيا	525881.3	9.8	إسبانيا	618023.8	10.9
فرنسا	327699.9	9.8	هولندا	324533.7	7.3	هولندا	478132.0	8.9	فرنسا	484660.0	8.5
هولندا	241915.3	7.2	فرنسا	294321.9	6.6	إيطاليا	359773.7	6.7	هولندا	416011.6	7.3
كندا	180517.8	5.4	كندا	231567.1	5.2	كندا	326282.0	6.1	كندا	402188.8	7.1
تركيا	148345.8	4.4	تركيا	210738.8	4.7	تركيا	236661.8	4.4	بريطانيا	290285.7	5.1
البرازيل	108699.3	3.2	البرازيل	188275.5	4.2	البرازيل	208934.3	3.9	البرازيل	268713.9	4.7
كوريا	108568.2	3.2	بلجيكا	149692.4	3.4	بريطانيا	184775.9	3.4	تركيا	207704.8	3.7
بريطانيا	84693.4	2.5	الهند	121998.4	2.7	الهند	163091.7	3.0	الصين	201356.7	3.5
الدولة	2013	%	الدولة	2014	%						
إسبانيا	818497.9	15.7	إسبانيا	745368.7	15.2						
إيطاليا	705101.7	13.5	إيطاليا	648042.9	13.2						
بريطانيا	561127.9	10.8	فرنسا	543223.6	11.0						
فرنسا	508398.9	9.7	بريطانيا	431813.3	8.8						
و.م.أ	480204.8	9.2	هولندة	398870.6	8.1						
هولندا	368858.9	7.1	و.م.أ	377289.2	7.7						
كندا	234871.0	4.5	البرازيل	216816.9	4.4						
البرازيل	230289.8	4.4	تركيا	206547.7	4.2						
تركيا	188282.1	3.6	الصين	149223.2	3.0						
الصين	188117.4	3.6	بلجيكا	145805.3	3.0						

Source: prèparè par le chercheur à partire de:

-Données 2001-2012: -ONS ،Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2001 a 2012 ،Collections Statistiques N° 182/2014 ،série E: Statistiques Economiques N° 75 ،Mars 2014. P :150.

-Données 2013-2014: -ONS ،Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2004 a 2014 ،Collections Statistiques N° 194/2015 ،série E: Statistiques Economiques N° 84 ،octobre 2015.p-p :153-154.

من خلال الجدول السابق رقم (3-8) والذي يبين أول عشرة زبائن للجزائر خلال الفترة 2001-2014 نلاحظ أن أكثر دولة إحتلت مرتبة الصدارة من بين المراتب العشرة الأولى التي تستورد من الجزائر هي الولايات المتحدة الأمريكية وذلك لفترة وصلت إلى تسعة سنوات تحت هذه الدراسة [2003-2011] بقيمة صادرات جزائرية وصلت سنة 2011 إلى 1107031.8 مليون دج أي مانسبته 20.6% بعدما كانت إيطاليا في هذه المرتبة في السنتين الأوليتين (2001،2002) بنسب 22.5%، 20.1% على التوالي لتتركها في السنتين الأخيرتين (2013،2014) لإسبانيا بقيمة صادرات من الجزائر وصلت إلى 745368.7 مليون دج سنة 2014 وبنسبة 15.2% بعدما إحتلت المرتبة الثالثة لمدة 8 سنوات [2005-2012] بنسبة وصلت إلى 10.9% سنة 2012، أما فرنسا فقد احتلت هته المرتبة سنة 2014 بقيمة صادرات جزائرية وصلت إلى 543223.6 مليون دج، لتأتي بعدها مباشرة ابريطانيا بقيمة وصلت إلى 431813.3 مليون دج بعدما كانت في المرتبة العاشرة سنة 2001 .أما هولندا فقد حققت المرتبة الخامسة من بين أهم عشرة زبائن للجزائر سنة 2014 بنسبة وصلت إلى 8.1% في حين كانت هذه النسبة تساوي 7.1% سنة 2001 بنفس المرتبة، أما المرتبة التاسعة فقد حازت عليها الصين التي تستورد من الجزائر ماقيمته 149223.3 مليون دج بينما لم تكون موجود أصلا ضمن قائمة المتعاملون العشر الأوائل مع الجزائرسنة 2001، "ولا تزال إسبانيا تحتل الصدارة حتى الأن وذلك حسب تقرير الوكالة الوظنية لتطوير الإستثمار بنسبة وصلت إلى 17.37%".[1]

إذ يمكن القول أن دول حوض الأبيض المتوسط بالأخص الأوروبية منها تأتي في صدارة المتعاملين مع الجزائر فيما يخص الصادرات سنة 2014، ويمكن تفسير النسب المرتفعة نحوها لعدة أسباب من بينها الموقع الجغرافي الذي تحتله هته الدول بالنسبة للجزائر وقربها منها مما يقلل من تكاليف النقل والتأمين، بالإضافة إلى الرصيد التاريخي الإستعماري الذي يربط الجزائر بالبلدان الأوروبية.أما على صعيد التطور العام للفترة فيبدو أن هناك تحسنا طفيفا بين بداية الفترة ونهايتها، إذا انتقلت النسبة التي تستحود عليها الدولة الأولى كزبون للجزائر من 22.5% سنة 2001 إلى 15.2% سنة 2014 ما يفَسّر بالمجهودات المبدولة في مجال تنويع الأسواق والبحث عن أسواق جديدة والإبتعاد عن التركيز فيما يخص الصادرات. في حين يبقى التعامل مع الدول العربية ضئيل جدا إذ لم يحتل المراتب العشرة الأولى على طول أربعة عشر سنة الأمر الذي يرجع إلى[2]:

- بدائية التركيب القطاعي لهيكل الإنتاج في الدول العربية والنامية وغالبية طابع الإنتاج الأولي عليها حيث أنه في غالب الأحيان تكون صادراتها من المواد الخام إلى العالم الخارجي الوسيلة الوحيدة لحصولها على العملة الصعبة.

[1] -www.andi.dz/indes.php/ar/statistique.(تم التصفح في 2016/03/15)

[2] - سامية مقعاش: مرجع سابق، ص-ص: 66-67.

- تداخل الأهداف السياسية مع القرارات الإقتصادية.
- ضعف شبكة النقل والمواصلات وضعف المؤسسات المالية العربية.

وعند تحليلنا لمعدلات مجهود التصدير (Taux de l'effort à L 'exprotation) "والذي يمثل الحصة المئوية للإنتاج المباع إلى الخارج (المصدر)"[1] في الجدول رقم(3-9) أدناه نجد أن مايُصدّر من إنتاج مختلف فروع القطاع الصناعي التحويلي سنة 2014 لايمثل إلا نسبة جد صغيرة، ماعدا فرع الكمياء المطاط، البلاستيك الذي يصدر 90.0% من إنتاجه لتبقى 10% فقط على المستوى الداخلي، صناعة الجلود والأحدية يصدر نسبة 33.8%، أما منتجات صناعة الخشب والفلين فتصدر فقط 5.0% رغم أنها ارتفعت قليلا عن السنوات السابقة، أما صناعة المنتوجات الغذائية التبغ والكبريت فتصدر فقط مانسبة 2.0% منخفضة بذلك بـ 0.8 نقطة مئوية عن مستوى سنة 2013 رغم إرتفاعها عن سنة 2001بـ 1.8نقطة مئوية.في حين نجد باقي الفروع لاتتجاوز نسبة مجهود تصديريها 1.2% ناهيك عن ذلك فقد إنخفضت هذه النسبة سنة 2014 مقارنة بسنة 2001 خاصة منتجات الصناعة الحديدية المعدنية، المكانكية التي إنخفض معدل مجهود تصديرها من 15.5% سنة 2001 إلى 1.0% سنة 2014 بفارق سالب قدره 14.4-%. إذ يمكن القول أن فروع الصناعة التحويلية تكاد لاتصدّر إنتاجها خلال فترة الدراسة بإستثناء قطاع الكمياء، المطاط و البلاستيك، وليس هذا فقط بل وهذه النسبة الجد متدنية تنخفض من سنة لأخرى في أغلب فروع هذه الصناعة.

[1]- هشام ريغي: التحرير الاقتصادي وسوق العمل، مرجع سابق، ص: 282.

الجدول رقم(3–9): تطور معدل مجهود التصدير حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة (2001–2014) (الوحدة: %).

رقم NSA	التسميات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
01	الزراعة، الصيد البحري الصيد	0.4	0.3	0.3	0.4	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.2	0.2	0.2	0.2	0.2
02	الماء والطاقة	0.2	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	0.0
03	المحروقات	72.9	71.4	76.1	77.0	81.6	80.8	80.9	83.1	79.4	82.4	84.8	88.4	86.1	83.0
04	المناجم والمقالع	16.8	18.4	9.7	18.9	13.5	17.8	21.7	34.5	27.4	13.1	25.7	26.5	17.7	18.0
05	صناعة حديدية معدنية ميكانكية كهربائية	15.4	18.9	10.5	12.8	17.6	28.8	20.4	17.6	5.4	5.3	3.3	2.1	1.4	1.0
06	مواد البناء السيراميك الزاجاج	0.3	0.1	0.1	0.1	0.1	1.9	0.6	3.1	2.3	2.5	2.1	1.4	1.6	1.1
07	كيمياء مطاط بلاستيك	64.6	49.0	55.3	54.0	52.3	32.5	41.3	57.0	33.8	48.2	67.7	66.2	59.9	90.0
08	الصناعة الغذائية التتبع والكبريثت	0.2	0.4	0.5	0.7	0.6	0.8	0.8	0.9	0.5	2.9	2.9	2.4	2.8	2.0
09	النسيج الألبسة الخياطة	0.8	0.6	0.6	0.7	0.5	0.8	1.4	0.7	0.4	0.5	0.1	0.1	0.1	0.1
10	الجلود والاحدية	20.0	27.7	23.1	14.5	8.4	18.7	20.1	19.9	14.3	21.8	37.3	29.2	32.5	33.8
11	الخشب الفلين الورق	4.2	4.8	5.0	4.6	4.3	3.2	3.6	2.8	2.0	2.5	4.7	3.2	4.8	5.0
12	صناعات مختلفة	0.3	0.1	0.5	0.1	0.1	0.6	0.7	0.1	0.0	0.1	0.0	0.2	0.2	0.2
	المجموع	28.3	27.0	30.2	32.0	38.6	39.0	37.4	39.6	27.7	31.3	33.6	32.6	28.3	25.3

Source: prèparè par le chercheur à partire de:

- Données 2001-2012: -ONS، Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2001 a 2012، Collections Statistiques N° 182/2014، série E: Statistiques Economiques N° 75، Mars 2014. P :155.
- Données 2013-2014: -ONS، Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2004 a 2014، Collections Statistiques N° 194/2015، série E: Statistiques Economiques N° 84، octobre2015.P :158.

من خلال تحليل الجداول السابقة يتضح لنا ان:

-القيمة الإجمالية للصادرات شهدت تطورا أما بالنسبة للصادرات الصناعية التحويلية فلم تشهد هذا التطور في بعض فروعها بالرغم من التحسن في البعض الآخر، وهذا التحسّن لم يتعدى في أحسن الأحوال 3.5%، الأمر الذي يمكن إرجاعه إلى كون أن هذا التطور كان مرفوقا بتطوّر مماثل على صعيد الصادرات من المحروقات كنتيجة لتحسين أسعار النفط. وتعتبر إسبانيا أول زبون للجزائر.

-يوجد قطاع فقط من بين منتجات الصناعة التحويلية يُصدّر أكثر من نصف إنتاجه وهو قطاع المنتجات الكيميائية، المطاطية، البلاستيكية، لتبقى باقي المنتجات تحت ذلك بنسب تصدير جد محتشمة ولتقبى التركيبة السلعية للصادرات الجزائرية يغلب عليها قطاع المحروقات بنسبة 95.8% الأمر الذي يهمّش القطاع خارج المحروقات. الذي يعني أن الصّادرات الجزائرية لم تحقق القدر الكافي من التنوع، إضافة إلى فقدان السلع الجزائرية للميزة التنافسية الأمر الذي أدّى إلى عدم القدرة على إقتحام الأسواق الخارجية، وهذا مؤشر لعدم مرونة الصادرات الجزائرية بالنسبة للأسعار، حيث أن أي إنخفاض لأسعار المحروقات ينتج عنه حتما إنخفاض في قيمة الصادرات الجزائرية.

-فيما يخص تغطية الواردات بالصادرات الصناعية فهي لاتزال ضعيفة، تترجم عجز الصادرات عن الواردات، بحيث أن معدّل التغطية بصفة عامة يقل بكثير عن المائة.

- القيمة الإجمالية للواردات في تزايد مستمر الأمر الذي مسّ قطاع الصناعة التحويلية بمجمل فروعه دون إستثناء، محتلتا الصين المكانة المهمة في التوريد للجزائر، إذ تعتمد السوق الجزائرية فيما يخص منتجات الصناعة التحويلية على الإستيراد بما يفوق النصف في غالبية المنتجات. وبالنسبة إلى إرتفاع الواردات إجمالا فيعزى الأمر إلى[1]:

- ضخ الأموال في القطاعات الغير منتجة، وعدم توجيهها نحو الإستثمار في الرأسمال المتجدد.
- وجود جماعات ضغط الحكومة الجزائرية التي تقاوم الإصلاح إلى تقليص الواردات والرفع من قدرات التصدير، للتخلص من تبعية المحروقات عبر ترقية الصادرات خارج المحروقات، كون مصالحهم مرتبطة بنشاطات الإستيراد.
- غياب إستراتيجية إقتصادية واضحة بخصوص البرامج التنموية، والتي من المفروض أن تكون مخصصاتها المالية موجهة نحو قطاعات منتجة، للتخفيف عن فاتورة الواردات، وضمان استمرارية

[1]- عائشة خلوفي وآخرون: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على استراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11 مارس 2013، ص:25.

هذه البرامج خاصة وأن مصدر تمويلها هي إيرادات الريع البترولي والتي لا تضمن استمرار هته البرامج في ظل التقلبات في الأسواق العالمية.

– ومن بين العراقيل التي تحول دون تصدير المنتجات الجزائرية وبالتالي منتجات القطاع الصناعي التحويلي ما يلي:

- **التركيز السلعي للصادرات:** حيث تغلب الصادرات من المحروقات على أغلب الصادرات الجزائرية، أما الصادرات خارج المحروقات فهي لا تمثل إلا نسبة قليلة جدًا، ففي نسبة 2014 على سبيل المثال حيث بلغت الصادرات خارج المحروقات 208.0 مليار دج أي أقل من 4.5 % تم إستيعاب 4709.6 مليار دج أي ما نسبته 95.7%، كما سبق وأن أشرنا سابقاً.
- **ضعف الإستخدام التكنولوجي في الصناعات التحويلية**[1]: حيث تمثل المنتجات ذات التكنولوجيا العالية في القيمة المضافة التحويلية 15.6% سنة 2005 في حين نجد أن دول أخرى مثل مصر، المغرب، تونس تبلغ فيها تلك النسبة33.1%، 25.5%، 23.6% على التوالي كما تبلغ في كل من الصين، و ماليزيا 46.9%، 49.8% على التوالي.
- **إتجاه الصادرات نحو أسواق تقليدية وشديدة المنافسة:** إذ يؤدي التركّز كما ذكرنا سابقا إلى إعاقة في وجه التصدير، ففي سنة 2014 تحوز دول الإتحاد الأوروبي على أكثر من56% من الصادرات الجزائرية، ومن أهم التحديات التي تواجه الدول العربية ومن بينها الجزائر في هذا الصدد أن "الإتحاد الأوروبي أصبح وجهة هامة لصادرات الصين والهند وبعض دول أروبا الشرقية"[2] والذي يؤدي إلى شدّة المنافسة و فقدان الحصة في هذا السوق بإعتبار المنتجات الجزائرية محدودة المنافسة، "كما يواجه المصدر الجزائري في سوق الإتحاد الأوروبي صعوبات من بينها: التعريف بمنتجاته، المواصفات القياسية، ومعايير الصحة والسلامة ومواعيد دخول السلعة ونظام الحصص والرسوم الجمركية"[3]، مما يُضعف تنافسية هذه المنتجات ويدفع الإتحاد إلى تغيير إتجاه وارداته من الجزائر إلى دول أخرى.
- **تدني القدرة التسويقية للمنتجات الجزائرية**[4]: تواجه المنتجات الجزائرية معوقات عدّة تخص آداءها التسويقي مما يحُد من تنافسيتها التصديرية، إذ أن التسويق يعتمد على الدراسات السوقية ومعرفة

[1]– هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل: مرجع سابق، ص:288.

[2]– نفس المرجع السابق، ص:289.

[3]– نعيمة زيرمي: التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، (مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2011/2010، ص: 182

[4]– هشام ريغي: التحرير الاقتصادي وأسواق العمل، مرجع سابق، ص:289

الأدواق ومتطلبات العملاء، الذي يستلزم تكاليف مادية باهضة لا يقوى عليها الإنتاج البسيط في الجزائر، لذلك نجد أنها تتغاضى عنها في كثير من الأحيان مما يفسّر بضعف في العملية التسويقية وفي تنمية الصادرات.

ومن الأسباب الأخرى وراء ضعف صادرات المنتجات خاصة الصناعية التحويلية نذكر مايلي:

- ضعف القاعدة الصناعية في الجزائر وعدم تنويعها.
- عدم امتلاك المصدّرين الجزائريين المعلومات الكافية عن الأسواق العالمية والتي يمكن أن تكون فرصا تسويقية مهمة.
- تبقى النسب المحققة في مجال التصدير ضئيلة ولا يمكن الإعتماد عليها في تمويل نشاطات المؤسسة بالعملة الصعبة، على عكس المؤسسات المغاربية التي تساهم حصيلة صادراتها في تمويل دورتها الإنتاجية.
- قصر النظر الإستراتيجي لذى المؤسسات الجزائرية فهي لا تأخذ بعين الإعتبار تقسيماتها الإستراتيجية منذ البداية، ولكن تبدأ في البحث عن أسواق دولية في التظاهرات الإقتصادية فقط (كالمعارض الدولية) من أجل صرف منتجاتها، وهذا ما يمثل أحد العوائق في تصدير منتج المؤسسة الجزائرية إلى السوق الدولية.
- غياب التنسيق الجيد بين الوكالات التجارية ،وغرف التجارة والصناعة عبر العالم من جهة، والمصدرين من جهة ثانية حول إيجاد أفضل السبل الكفيلة بتصدير المنتجات الوطنية إلى الخارج[1].
- الخلل الموجود في المنظومة البنكية وغياب البنوك الجزائرية في الخارج، وعدم توفر قاعدة لوجستية لعملية التصدير(التخزين، الشحن)[2].

و يلقى المستورد في الجزائر كل التسهيلات فقد تم تخفيض القويد على عمليات الإستيراد وتبسط إجراءاتها وتخفيض معدلات التعريفة الجمركية، وأصبح البنك هو المنظم الوحيد للتجارة الخارجية حيث يوفّر للمؤسسة إمكانية الدفع بالدينار، مما أدّى إلى غزو السوق الوطنية بكل أنواع السلع والخدمات المستوردة.[3]

[1]– محمد براق و محمد عبيلة: مرجع سابق، ص:131

[2]- www.elbilad.net/article/detail?id=51857 (2016/03/18)

[3]– نوري ياسمين: مرجع سابق، ص:239

المبحث الثالث: الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية خلال الفترة (2001–2014):

تُعتبر الصناعة من بين القنوات التي ينتقل من خلالها تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر إلى النمو الإقتصادي، كما يعتبر كل منهما محفز للآخر، فعند قيام الدولة المضيفة بتقديم حوافز للصناعة يؤدّي إلى تدفق الإستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تلك الدولة، وأنّ وجود المزيد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر يُساعد على التنويع في القطاع الصناعي والتحوّل من القطاع الإستخراجي إلى القطاع التحويلي و بالتالي النهوض بهذا الأخير.

المطلب الأول: واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي التحويلي:

من خلال ما جاء سابقا وجدنا أن القطاع الصناعي لا يساهم في القيمة المضافة إلاّ بنسبة جد ضعيفة إذ أن شقّه التحويلي لايكادُ يذكر أمام الإستخراجي الأمر الذي دفعنا إلى معرفة نصيب هذا القطاع من الإستثمارات عامة والأجنبية المباشرة خاصة.

فبالإضافة إلى إنخفاض تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في السنوات الأخيرة وضعف نسبته في الناتج الداخلي الإجمالي والتكوين الخام لرأس المال نرى من خلال الشكل رقم (3–5) أدناه أن عدد مشاريع الإستثمار الأجنبي في الجزائر خلال طول الفترة 2002–2012 لا تُمثل إلاّ مانسبته 1% من إجمالي الإستثمارات المنجزة بـ 410 مشروع فقط من أصل 32004 مشروع وهي قيمة جد متدنّية لا تكاد تذكر، الأمر الذي ينطبق على قيمة مشاريع الإستثمارات الأجنبية التي تساوي قيمتها 803057 مليون دج أي مانسبته 32% مقابل 1743783 مليون دج للإستثمار المحلي بنسبة 68%، حيث أن الإستثمار الأجنبي لايوفر إلا 42959 وضيفة بنسبة 14% مقابل 256156 وضيفة بنسبة 86% في الإستثمار المحلي، الأمرالذي يبيّن النقص والعجز على مستوى إستقطاب الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر.

الشكل رقم (3-5): توزيع المشاريع الإستثمارية المنجزة بحسب مصدر رأس المال خلال الفترة(2002-2012)

توزيع عدد مشاريع الإستثمارات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002-2012	توزيع مبالغ الإستثمارات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002-2012	توزيع عدد مناصب الشغل للإستثمارات المنجزة في الجزائر خلال الفترة 2002-2012
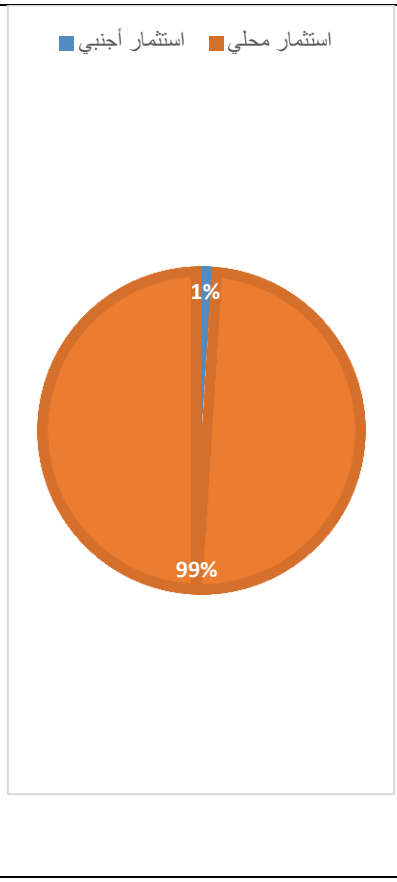	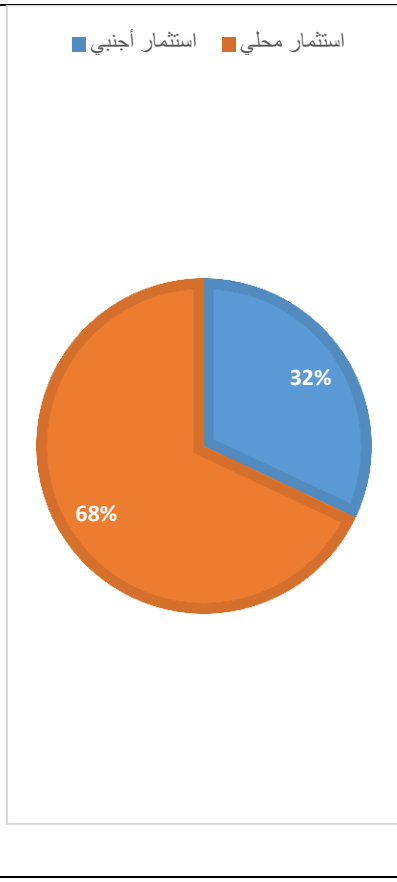	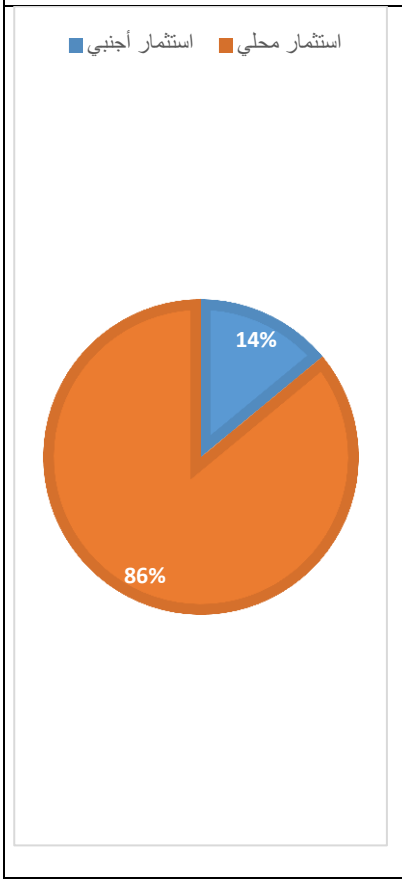

المصدر من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم (4) في الملحق

زيادة على ذلك من خلال حصيلة المشاريع الإستثمارية التي أقرتها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار ANDI أن "عدد المشاريع الإستثمارية المنجزة في الجزائر انخفضت سنة 2012 ب748 مشروع مقارنة بسنة 2011"[1].

إذا ماتفحصنا معطيات الجدول رقم(3-10) أدناه نجد أن مشاريع الإستثمارات الأجنبية في الجزائر توزعت بشكل غير متوازن بين قطاعات معينة ومحدودة، فبالإضافة إلى حصة الأسد الذي نالها قطاع المحروقات إستحوذ القطاع الصناعي على 56% من إجمالي عدد مشاريع الإستثمارات الأجنبية (منها

[1]- الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الرابط: WWW.ANDI.DZ/index.php/ar/bilan-des-investissements (تم التصفح في 2016/3/20)

55% للمحروقات[1])، وذلك بـ 220 مشروع من مجموع 410 بحوالي74% من قيمة المشاريع الإستثمارية الأجنبية، و بـ23450 وضيفة من أصل 42959 وضيفة، لأهمية هذا القطاع الذي يتميز بمردودية عالية للشركات الأجنبية خاصة في شقه الإستخراجي، ليأتي بعد ذلك قطاع الخدمات بـ97 مشروع وبنسبة 23% ثم قطاع البناء والأشغال العمومية بـ63 مشروع بنسبة 15%، وتتوزع المشاريع الباقية على القطاعات الأخرى بنسبة لا تزيد عن 5% لأولها.

الجدول رقم(3-10): توزيع مشاريع الإستثمارات الأجنبية بحسب كل قطاع خلال الفترة (2002-2012)

البيان	عدد المشاريع		قيمة المشاريع		عدد الوظائف	
القطاع	النسبة %	العدد	%	القيمة مليون دينار	العدد بالآلاف	النسبة %
الصناعة	**56**	**220**	**74**	**599200**	**57**	**23450**
الخدمات	23	97	21	167118	14	103663
البناء و الأشغال العمومية و الهيدروليك	15	63	1	12082	14	6698
نقل	4	16	0	3991	1	505
زراعة و فلاحة	1	6	1	887	2	82
الصحة	1	5	0	6192	0	737
سياحة	1	3	2	13587	1	1124
المجموع	100	410	100	803057	100	42959

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الرابط (www.ANDI.DZ) (2016/03/08)

وتبقى الدول الأوروبية عموما تحتل الصدارة في الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر أغلبها متمركزة في قطاع المحروقات بـ31% مقارنة بـ7% للصناعة التحويلية خلال الفترة2000-

[1]- جمال بلخباط: مرجع سابق، ص:155

2003[1]، أما خلال السنتين 2013 و 2014 شهدت خريطة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر تغيرًا لتربع الدول العربية عموما والقطرية خصوصا على قيمة الإستثمار، إذ شملت قطاعات هامة وحساسة.[2]

ورُغم تمركز أغلب المشاريع في القطاع الصناعي إلاّ أن هذا القطاع لا يزال أداءه بعيدًا عن المستوى المطلوب مقارنة بالإمكانات التي يتوفر عليها الإقتصاد الجزائري، ولعلّ ما يفسر ذلك هو تمركز معظم تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر في قطاع المحروقات، الأمر الذي يجعل من أثر هذه التدفقات على النسيج الصناعي هدفا غير محققا على الأقل في الوقت الحالي.

أما فيما يتعلق بنشاط الجزائر على صعيد الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة (Greenfield) تشير قاعدة البيانات FDI Markets التابعة لمؤسسة فاينانشيال تايمز العالمية خلال الفترة ما بين 2003 وماي 2015 الى ما يلي[3]:

- بلغ عدد مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر375 مشروعا يتم تنفيدها من قبل 306 شركة عربية وأجنبية، وتشير التقديرات إلى أن التكلفة الإستثمارية الإجمالية لتلك المشروعات تبلغ نحو 68 مليار دولار وتوظف نحو 93 ألف عامل.

- حلّت الإمارات وإسبانيا وفرنسا والفيتنام وسويسرا ومصر والمملكة المتحدة والولايات المتحدة والصين ولكسمبورج على التوالي قائمة أهم الدول المستثمرة في الجزائر حسب التكلفة الإستثمارية للمشروعات فيما بلغت حصة الإمارات وإسبانيا وفرنسا نحو 43 % من الإجمالي.

- تتركز الإستثمارات العربية والأجنبية الواردة إلى الجزائر في قطاعات الفحم والنفط والغاز بنسبة 28.1 % والمعادن بنسبة21.1% والعقار بنسبة 19.6%.

- تصدّرت شركة الإمارات للإستثمارات الدولية قائمة أهم 10 شركات مستثمرة في الجزائر حيث تنفّذ مشروعا ضخما بتكلفة إستثمارية تُقدر بنحو 5 مليارات دولار.

وإبتداءًا من سنة 2003 شهد قطاع المحروقات تدفقات متزايدة لمشاريع كبرى الشركات العالمية المتخصصة في القطاع، إذ بلغ هذا القطاع من مجموع عدد المشاريع المعلن عنها ما بين (2003-2006) نسبة 48%[4]، وتم توسيع الأنشطة البترولية الأمامية مند صدور القانون 07/05 حول

[1]- إبراهيم بوجلخة: دراسة تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكمية، (مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012، ص:264.

[2]- وليد بيبي: مرجع سابق، ص:225

[3]- مناخ الإستثمار في الدول العربية2015: مرجع سابق، ص:118

[4]- ساعد بوراوي: مرجع سابق، ص:129

المحروقات بتاريخ 28 أفريل 2005 الذي يُنهي إحتكار الدولة لهذا القطاع[1]، وإستقطب هذا القطاع لوحده سنة 2006، 16 مشروعًا من أصل 100 مشروع جديد، أما سنة 2007 فقد إستقطب القطاع خارج المحروقات حجم معتبر من الإستثمارات الأجنبية المباشر، منها قطاع الكيمياء بإستثمار مشترك بين أوراسكوم المصرية وسوناطراك الجزائرية بقيمة 617 مليون أورو لتسيير مصنع sofert، للأسمدة، ليستقطب قطاع الطاقة سنة 2009 حوالي 9 مشاريع أجنبية مباشرة من أصل 10 أكبر مشاريع أُطلقت تلك السنة منها مشروع partex+cotal للتنقيب عن الغاز، مشروع comco philips amdarko- لبناء مركب بترولي...[2].

[1]– صياد شهيناز: مرجع سابق، ص:82.

[2]– محمد العيد بيوض: تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب،(مذكرة ماجستير تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية المستدامة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010، ص–ص:180–181.

جدول رقم: (3–11): الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر حسب التوزيع القطاعي مابين جانفي 2003 و ماي 2015

الترتيب	نوع القطاع	عدد الشركات	عدد المشروعات	عدد الوظائف	التكلفة بالمليون دولار	% من الإجمالي
1	الفحم،النفط والغاز الطبيعي	22	28	6489	19130	28
2	المعادن	17	21	16486	14371	21
3	العقارات	14	19	14199	13343	20
4	المواد الكميائية	12	14	3863	7294	11
5	الفنادق والسياحة	8	12	5826	2678	4
6	بناء ومواد البناء	9	14	3726	2238	3
7	خدمات الأعمال	39	39	1814	1599	2
8	صناعة المعدات الأساسية للسيارات	20	28	14728	1252	2
9	منسوجات	9	9	3678	997	1
10	تخزين	2	3	1786	858	1
	أخرى	159	188	20558	4282	6
	الإجمالي	306	375	93153	68040	

المصدر: تقريرمناخ الإستثمار في الدول العربية 2015: مرجع سابق، ص: 119.

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم(3–11) أعلاه نلاحظ أن قطاع الفحم، النفط والغاز الطبيعي يحتل المرتبة الأولى من بين القطاعات على إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر بنسبة 28% من إجمال الإستثمارات بتكلفة 19130 مليون دولار و بـ 22 شركة ليوفر بذلك 6489 وظيفة وهذه المرتة المهمة يحتلها لطول المدة تحت الدراسة، يليه بعد بذلك قطاع المعادن ب21% وبـ 17 شركة ليوفّر6486 وظيفة، ثم قطاع العقارات، قطاع المواد الكيميائية، قطاع الفنادق و السياحية، و قطاع البناء ومواد البناء، وقطاع خدمات الأعمال بالنسب:20%، 11%، 4%، 3%، 2 % على التوالي. أما صناعة المواد الأساسية فقد إحتلت المرتبة الثامنة من بين القطاعات الأخرى وذلك بنسبة 2% وبعدد قليل من الشركات وصلت إلى 20 شركة وبـ 28 مشروع من الإستثمارات الأجنبية المباشرة الجديدة الواردة إلى الجزائر ليأتي بعد ذلك قطاعات المنسوجات، وقطاع التخزين،وقطاعات أخرى بالنسب

1%، 1%، 6% على التوالي. ما يجعلنا نستنتج أن توزيع مشاريع الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر بكل أنواعها يغلب على إستقطابها قطاع المحروقات، كونه يحضى بمردودية عالية إضافة إلى كثافة رأس المال الخاص لهذه المشاريع.

وقد أقامت العديد من الشركات الصناعية الجزائرية شراكات مع شركات أجنبية ونجد شركة صايدال التي أقامت شراكات مع الفرع الفرنسي "هارتمان" والأمريكي "فايرز" و"أسترا" من المملكة العربية السعودية، ومن بريطانيا شركة "غلا كسو سميث كلاين"[1]، أيضا مشاركة المجمع الإسباني فيلارمير في أسهم شركة فرتيال سنة 2005 منذ هذا التاريخ تم ضخ اكثر من200 مليون دولار من الإستثمارات في النسيج الصناعي لموقعي عنابة وأرزيو وهو ما سمح بالتحسين في مستوى الإنتاج ونوعية المنتوجات[2].

على الرغم مما حققته الجزائر من نتائج إيجابية على مستوى الإستثمارات الأجنبية المباشر في قطاع المحروقات، لم تستفد بعض الصناعات المتعلقة بالكيماويات والبتروكيماويات والصناعة التحويلية بصفة عامة من العوائد الإيجابية للإستثمارات الأجنبية من حيث تطوير مشاريع صناعية تحويلية قصد تنويع الصادرات الجزائرية.[3]

على العموم فإن النقص في جذب الإستثمارات الأجنبية نحو القطاع الصناعي يعزى إلى عدّة عوامل أهمها:

- تباطؤ في تطبيق الإصلاحات الإدارية والتشريعية الخاصة بالإستثمار عامة والإستثمار الصناعي خاصة، حيث يعاني المستثمرون كثيرا من الإجراءات الإدارية الطويلة والروتينية المعقدة، لاسيما عند طلب الحصول على تراخيص الإستثمار مما يتطلب الكثير من الوقت والجهد ويؤثر سلبا على تنفيد خطط الإستثمار لأصحاب المشاريع .
- صعوبة الحصول على القروض خاصة بالنسبة للصناعات الصغيرة والمتوسطة، فبالرغم من تزايد البنوك الخاصة، تبقى البنوك الحكومية مهيمنة على السوق، الشيء الذي يقلل من التنافسية ومن وفرة وتنوع الموارد المالية.
- نقص في المعلومات والإحصائات حول المعطيات اللازمة للإستثمار الصناعي، حيث يعاني المستثمرون من نقص في الوثائق والإحصاءات في مجال الإستثمارالتي تمكنهم من التخطيط العلمي السليم لمستقبل إستثماراتهم

[1]– التقرير الصناعي العربي 2009–2010: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ص:86.

[2]– هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسوق العمل، مرجع سابق، ص:297.

[3]– التقرير الصناعي العربي 2009–2010: مرجع سابق، ص:87.

- نقص في البنية التحتية والتجهيزات الأساسية، فبالرغم من الجهود الكبيرة التي بُدلت في سبيل توفير الهياكل والتجهيزات والخدمات، وإنشاء مناطق حرة إلا أنها لازالت تعتبر من أكبر المعوقات التي يعاني منها المستثمرين[1].
- أدّت إجراءات تشجيع القطاع الخاص من خلال تحفيز إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى إرتفاع عدد هذه المؤسسات بشكل كبير خلال الفترة 2001–2012، إلاّ أنّ أغلبها تنشط في القطاع الخدمي وبالأخص التجاري(حوالي 90%)، في حين القطاع الصناعي لم يستفد من حركية هذا الإرتفاع[2]. وبإعتبار أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهيمن على العدد الكلي للمؤسسات الجزائرية فيمكن إرجاع ضعفها في حجم النشاط التصديري خارج المحروقات والصناعة تحديدا إلى[3]:

- ضعف تنافسيتها داخليا وخارجيا.
- صعوبة الحصول على المعلومة الإقتصادية المضبوطة من أسواق التصدير.
- عدم كفاية التحفيز الضريبي.
- عدم توفّر الخبرة الكافية لممارسة النشاط التصديري

تُظهر المؤشرات المذكورة سابقًا ضعف الصّادرات الصناعية مع إنخفاض الإستثمارات الأجنبية المباشرة سواءا من حيث الحجم أوالحصة، وذهاب أغلبها إلى المحروقات وضعفها في القطاع الصناعي، كل هذا يبيّن أن الإستثمار الأجنبي المباشر لايساهم في ترقية القطاع الصناعي التحويلي وبالتالي في الصادرات الصناعية التحويلية. مايتوجب على الدولة الجزائرية إتخاد عدّة تدابير لتفعيل دور الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي التحويلي وبالتالي في ترقية صادراته.

المطلب الثاني: نحو تفعيل دور الإستثمارات الأجنبية المباشرة في المساهمة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية بالجزائر:

إن الإستثمارات الأجنبية تساهم في توفير الموارد المالية الضرورية لتنمية الإستثمار المحلي وتحسين مناهج الإدراة والتسيير، كما تعمل على نقل التكنولوجيا وتعزيز المهارات الفنية وتنافسية الصناعات المحلية، لهذا ينبغي أن تضع الجزائر موضوع الإستثمار من أولوياتها التنموية الحالية عبر

[1]– التقرير الصناعي العربي 2008: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، ص:21.

[2]– هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل، مرجع سابق، ص:327

[3]– جمعي عماري و طارق قندوز: التسويق الصناعي كمدخل إستراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية،جامعة المسيلة، الجزائر، دون تاريخ، ص:13

توفير مناخ سليم لتطوير وتعزيز القطاع الخاص وتحسين الإطار التشريعي المتعلق ببيئة الأعمال وتوجيه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو القطاع الصناعي. لذلك ومن أجل تحفيز الإستثمارات الصناعية من الضروري أن يتم:

- ❖ تكثيف ومواصلة الجهود قصد تسهيل الإجراءات والتشريعات الخاصة والمحفزة والجاذبة للإستثمار.
- ❖ ضرورة تطوير الحكامة الإقتصادية من أجل شفافية أكثر في السياسات والقوانين والقرارات الإستثمارية.
- ❖ تفعيل دور القطاع المالي لتوفير القروض اللاّزمة للصناعات الصغيرة والمتوسطة.
- ❖ تحسين الخدمات وتحديث الدراسات القطرية لتحفيز الإستثمارات المحلية والأجنبية.
- ❖ عصرنة مناهج التعليم العام والخاص وتنظيم دورات تدريبية نوعية لتأهيل العاملين والكوادرالمحلية بهدف مواكبة التطورات العالمية وتلبية حاجيات المستثمرين من الموارد البشرية المدربة ذات الكفاءة الإنتاجية العالمية.
- ❖ القيام بمبادرات على النطاق الإقليمي عبر تطبيق محتوى الإتفاقية الثنائية ومتعددة الأطراف لتوفير مناخ أعمال ملائم وإقامة هيئات موحّدة لترويج الإستثمار وتسهيل إجراءات رخص تنفيد المشروعات.
- ❖ ايجاد بنك معلوماتي متخصص ومزود بأحدث التجهيزات والأساليب المعلوماتية والإحصاءات والمؤشرات الدقيقة، وذلك لتزويد المستثمرين والممولين وصناع القرار والباحثين والمبدعين والمبتكرين بأحدث وأدق المعلومات والبيانات والمؤشرات المتعلقة بالإستثمار عامة والإستثمار الصناعي خاصة.[1]
- ❖ أما القاعدة 51/49 (51% للمستثمر الوطني و49% للمستثمر الأجنبي) التي جاء بها القانون التكميلي سنة 2009 الذي يتمّم الأمر 01-03 المتعلق بالإستثمار فقد أحدثت الكثير من ردود الفعل ففي حين اعتبر البعض أن هذه القاعدة تشكل عائقا أمام مثل تلك الإستثمارات مثلما هو الحال مع رئيس بعثة صندوق النقد الدولي زين زيدان الذي زار الجزائر وقال أن الجزائر مطالبة بالقيام بمجهودات أكبر لتحسين مناخ الإستثمار وتخفيض التضخم والتبعية للمحروقات، وأوضح أنه بالرغم من قيام الجزائر بالإصلاحات على عدة مستويات، إلا أنها مطالبة أيضا بتحسين مناخها الإقتصادي، خاصة ما تعلق بالإستثمارات الأجنبية، وأكّد أن من بين النقاط التي يجب على الجزائر أن تراعيها هو قانون 49/51 حيث نصح بتطبيق هذه القاعدة فقط على القطاعات الحساسة و إلغاءها من

[1]-التقرير الصناعي العربي2009-2010: مرجع سابق، ص:17.

القطاعات الأخرى للسماح باستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات، وأوضح أن دراسة مست 88 بلد قام بها البنك العالمي مؤخرا أثبتت أنه لا يوجد بلد في العالم سوى الجزائر يطبق مثل هذه القوانين على كل القطاعات، واعتبر البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والعديد من التعاملين بأن هذه القاعدة اضرّت بالعديد من المشاريع، خاصة في ظل صعوبة إيجاد الشريك الجزائري القادر على ضمان التمويل المشترك والتسيير والقدرة على الإستيعابية المحدودة للشركات الجزائرية، كما أنها من العراقيل التي تعيق دخول الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة. فالمفاوضين الممثلين لأمريكا وأستراليا والذين مازالت أغلب أسئلتهم المتعلقة أساسا بالتحفظ على تلك القاعدة، حيث طالبوا بإلغاءها بالنسبة لبعض القطاعات غير الإستراتيجية مثل الخدمات، في حين يرى آخرون أن هذه القاعدة لا تشكل عائقا أمام المستثمرين الأجانب.[1]

- ضرورة إعطاء حركية في بورصة الجزائر، وذلك "لغياب سوق مالي يتميز بالديناميكية الذي يمثل عائقا أمام إنشاء وتطوير المؤسسات الصناعية التي تحتاج تمويلات كبيرة لتطوير منتجاتها ومواجهة المنافسة".[2]

- ويقترح مشروع قانون المالية لسنة 2016 إجراءات تحفيزية لتشجيع الإستثمارات خاصة المنتجة وتلك التابعة للصناعات الناشئة. تخص هذه الإجراءات خاصة تسهيل الحصول على العقار الإقتصادي والتمويل، وكذا تبسيط الإجراءات الجبائية، وحسب مشروع القانون سيسمح للمتعاملين الخواص بتهيئة وتسيير مناطق النشاط والمناطق الصناعية؛ وهي سابقة أولى في الجزائر. هذا الإجراء يضاف للجهود المبدولة من قبل السلطات لتطهير سوق العقار الصناعي الذي يعرف ضغوط كبيرة ومضاربات والتي تسعى من خلالها الحكومة لحل مشاكل العقار الصناعي ما أجّل تلبية الطلب عليه ، كما يسمح القانون باللجوء إلى التمويلات الخارجية عند الضرورة لتجسيد إستثمارات إستراتيجية بشكل مباشر أو بالشراكة.[3]

من شأن هذه الإجراءات أن تُساهم في ترقية الإنتاج الصناعي التحويلي من جهة، ومن جهة أخرى المساهمة في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية خاصّة إذا علمنا أنّ هذه الشركات تمتلك أسواق خارجية جاهزة من جهة، ومن جهة أخرى تمتلك الخبرات الكافية لإختراق أسواق خارجية جديدة.

[1] – هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل، مرجع سابق، ص–ص:219–220

[2] – عبد الرحمان عية و عبد القادر بلقيوس: مرجع سابق، ص:19

[3] جريدة صوت الأحرار: أخبار الوطن، الرئيس بوتفليقة يوقع على قانون المالية سنة 2016، العدد5454، 2015/12/31، ص:3

خلاصة:

أولت الجزائر أهمية للقطاع الصناعي خاصة في الآونة الأخيرة وذلك للركود الذي يشهده هذا القطاع، ولكن رغم كل الإجراءات والإستراتيجيات المتّخذة نحوه يبقى بعيد كل البعد عن المستوى المرجو بالنظر للقدرات الإنتاجية الغيرمستغلة. إذ لايُساهم هذا القطاع إلاّ بنسبة جد محتشمة في القيمة المضافة وذلك بمختلف فروعه.

أدّى تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية إلى زيادة الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية بصورة كبيرة جدًا هيمنت من خلالها على أغلب السوق الداخلي من تلك المنتجات في غياب قطاع صناعي تحويلي تنافسي، كما لم تشهد الصادرات خارج المحروقات وخاصة من المنتجات التحويلية أي تطور يُذكر، حيث غلبت الصادرات من المحروقات بنسبة وصلت حوالي 96% من إجمالي صادرات سنة 2014، الأمر الذي همّش القطاعات الأخرى في التصدير، وتعتبر الدول الأوروبية المورد والزبون الرئيسي الأول للجزائر خلال طول فترة الدراسة.

أيضا لم يستفد القطاع الصناعي التحويلي من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر لقلتها من جهة وضعف القطاع في استقطاب هذا النوع من الإستثمارات من جهة أخرى. إذ مثلت الإستثمارات الأجنبية 1%من إجمالي الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2002–2012، واحتل قطاع المحروقات حصة الأسد في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بكل أنواعه لأهميته ومنحه مختلف التسهيلات من طرف الدولة.الأمر الذي يجعل إمكانية ترقية القطاع الصناعي بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر شبه منعدم.

خاتمة

خاتمة:

لقد إستهدفت هذه الدّراسة معرفة دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية، حيث تناولنا أولاً ماهية الإستثمار الأجنبي المباشر والذي يعني في العموم قيام شركة بالإستثمار في مشروع يقع خارج حدود الوطن الأم، والذي يتميّز بعدّة خصائص من بينها إنخفاض درجة التقلب، وإمكانية السّيطرة المباشرة على الأعمال. إذ تتمثل أهم شركاته في الشركات متعددة الجنسيات والتي ظهرت في بداية القرن التاسع عشر، وتتبع هذه الأخيرة عدّة إستراتيجيات منها الهيمنة والإنتشار، تحويل المنتجات والأسعار...

ثم تمّ التطرق إلى واقع الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وذلك من حيث القوانين التي تشجّع على هذا النوع من الإستثمارات.إذ سنّت الجزائر عدّة قوانين مند إستقلالها محاولتًا تشجيع الإستثمارات فيها. لكن لم يحضى الإستثمار الأجنبي المباشر بشيء من الأهمية في هذه القوانين إلاّ مند التسعينيات بعد قانون النقد والقرض لسنة 1990 الذي جاء بتشريعات جديدة تستهدف جذب هذا النوع من الإستثمار. وقد تم توكيل مهمة متابعة وترقية الإستثمار لعدّة وكالات وأجهزة نذكر منها الوكالة الوطنية لترقية الإستثمار،المجلس الوطني للإستثمار...، وبهدف معرفة مذى إستقطاب الدولة الجزائرية للإستثمار الأجنبي المباشر تمّ رصد تدفقات هذه الإستثمارات الواردة إليها على طول المدّة من 2001–2014، حيث إنخفضت حصّة الجزائرمنها سواءًا التدفقات العالمية، إلى الإقتصاديات النامية،أو إلى إفريقيا. ولمعرفة مدى ملائمة المناخ الإستثماري في الجزائر تمّ تقييم مناخها الإستثماري كميّا ونوعيّا من خلال بعض المؤشرات، وتمّ التوصّل إلى أن المناخ الإستثماري في الجزائر ورغم المجهودات المبدولة لتحسينه يبقى بعيد وغير محفّز للمستثمر الأجنبي.

من خلال التطرّق لواقع القطاع الصناعي في الجزائر وجدنا أنّه يتميّز عموما بضعف الإنتاج الصناعي بالإضافة إلى القدرات الإنتاجية الهائلة الغير مستغلّة رغم إتّباع عدّة إستراتيجيات للنهوض بالقطاع نذكر منها الإستراتيجية الصناعية الجديدة لإنعاش الصناعة لسنة 2007 والتي إرتكّزت على عدّة محاور من بينها إختيار القطاع الجاري ترقيته، والإنتشار القطاعي للصناعة...، ويعتبر القطاع الصناعي المساهم الأخير في القيمة المضافة بنسبة لاتزيد عن 8% مند سنة 2001 بمختلف فروعه،إذ تتزايد مساهمة القطاع الخاص فيها سنويا وبذلك تتراجع مساهمة القطاع العام.

إذا ما نظرنَا عموما في تطور التجارة الخارجية، نجد أنّ الصادرات من البضائع تغلب عليها صادرات المحروقات بحوالي 96% سنة 2014، أما البضائع خارج المحروقات رغم الإرتفاع في قيمتها إلاّ أنّها لاتُمثل إلاّ نسبة 4 %، ولكن الواردات من البضائع فهي في تزايد سنويا.

وإذا أخذنا القطاع الصناعي التحويلي على وجه الخصوص نجد أنّه يعتمد على الواردات بنسبة كبيرة ومتزايدة سنويا، إذ تغزو هذه الواردات السوق المحلية بالمقابل لايتم تصدير إلاّنسبة جد محتشمة من منتجاته. ورغم إحتلال القطاع الصناعي نسبة لابأس بها من الإستثمارات الأجنبية إلاّ أنّه يبقى ضعيف في إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث لاتمثل الإستثمارات الأجنبية في الجزائر إلاّ مانسبته 1% من إجمالي الإستثمارات المنجزة خلال الفترة 2001–2014 ليبقى قطاع المحروقات(الفحم،النفط والغاز الطبيعي) يحتل الصدارة في إستقطاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وحتى الجديدة منها.

إختبار فرضيات الدراسة:

بعد هذا العرض ومحاولة الإحاطة ببعض جوانب الموضوع، يمكننا إجراء إختبار لفرضياته كمايلي:

- فيما يخص الفرضية الرئيسية: فقد تم إثباتها إذ فعلا لايُوجد دور للإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الصناعية التحويلية في الجزائر بالنظر إلى قلة تلك التدفقات من جهة، وإستحواذ قطاع المحروقات على نسبة هامة من الداخل منها وبالتالي عدم المساهمة في ترقية الصادرات من المنتجات التحويلية.
- فيما يخص الفرضية الأولى: بالفعل لم يستفد الإقتصاد الجزائري من طفرة الإستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية، إذ لم تُمثّل الجزائر إلاّ مانسبته 0.12% فقط من التدفقات العالمية للإستثمارات الأجنبية المباشر، و0.22% إلى الإقتصاديات النامية، و2.76% من التدفقات إلى إفريقيا سنة 2014.
- أما عن الفرضية الثانية: فبالفعل يتميز القطاع الصناعي خارج المحروقات بالضُعف حيث لا يساهم إلاّ بنسبة ضعيفة جدًا في القيمة المضافة. ولاتُمثل الصادرات من الصناعة التحويلية إلاّ نسبة ضئيلة جدًا من الصادرات الكلية إذ لم تتعدّى نسبة 3.9% سنة 2014، وتهيمن الواردات من المنتجات الصناعية التحويلية على السوق الداخلي. فعلى سبيل المثال يتم تغطية إحتياجات السوق الداخلي من منتجات الصناعة الحديدية،المعدنية،الكهربائية،الميكانيكية سنة 2014 بـ 49.9 %بالواردات، ولا يتم تصدير إلاّ نسبة 0.1% من منتجات هذا الفرع الصناعي في نفس السنة.
- وفيما يخص الفرضية الثالثة: فتمّ تأكيدها لأنّ الجزائر فعلاً لم تستفد من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في تطوير القطاع الصناعي التحويلي وترقية الصادرات الصناعية التحويلية خلال فترة الدراسة، نظرًا لإنخفاض تدفقات الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى لجزائر وضعف نسبة هذا النوع من الإستثمارات في الناتج الداخلي الخام والتكوين الخام لرأس المال وبالتالي عدم المساهمة في ترقية صادرات القطاع. فخلال الفترة 2002–2012 لم تُمثل مشاريع الإستثمارات الأجنبية سوى 1% من الإستثمارات الكلية المنجزة في الجزائر. كما أنّ أغلب الإستثمارات الأجنبية المباشرة تذهب إلى قطاع المحروقات.

نتائج الدراسة:

بعد دراسة وتحليل موضوع دور الإستثمار الأجنبي المباشر في ترقية الصادرات الصناعية للدول المضيفة من خلال حالة الجزائر، توصّلنا إلى النتائج التالية:

- الجزائر لم تستفد كثيرا من تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر على طول الفترة 2001-2014 سواءًا من التدفقات العالمية، أو التدفقات إلى الإقتصاديات النامية، أو إلى إفريقيا بالإضافة إلى ذلك فهي إنخفضت في الفترة الأخيرة.
- الإستثمار الأجنبي المباشر لايُمثّل إلاّ بنسبة ضعيفة جدًا في كل من الناتج المحلي الإجمالي والتكوين الخام لرأس المال.
- المناخ الإستثماري في الجزائر مازال متخلّف مقارنة ببعض الدول وغير قادر على إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر بشكل كبير.
- الواردات الجزائرية من البضائع على إختلاف أنواعها في نمو متزايد سنويا، ونظرا لضعف القطاع الصناعي خاصة التحويلي منه الأمر الذي جعل منتجات الصناعة التحويلية غير قادرة على منافسة الواردات الصناعية إذ تغزو هذه الأخيرة السوق المحلية، كما أنّ ضُعف الصادرات منها يحد من توسيع الشركات المنتجة. و لاتمثل الصادرات من المنتجات التحويلية إلاّ مانسبته 3.9%من إجمالي الصادرات سنة 2014.
- أنّ الإستثمارات الأجنبية المباشرة على قلّتها، تركّزت بصورة كبيرة في قطاع الحروقات وهو قطاع كثيف رأس المال، في حين أنّ القطاع الصناعي التحويلي لم يستفد كثيرا من تلك الإستثمارات.

التوصيات والإقتراحات:

على ضوء ما تمّ تناوله في هذه الدراسة وعلى ضوء النتائج المتوصّل إليها، يمكننا أن نقترح مجموعة من التوصيات نراها ضرورية وذات صلة بموضوعنا وهي كالآتي :

- توفير آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر لإستقطاب أكبر عدد ممكن من المستثمرين الأجانب لتنشيط العمل الإنتاجي والإستفادة من الخبرة والتكنولوجيا لزيادة الإنتاج من أجل التصدير.
- لايجب التركيز على إجتذاب الإستثمار الأجنبي المباشر من حيث الكم بل من حيث النوع، إذ يجب أن تكون هذه الإستثمارات نحو ترقية القطاعات التي تملك فيها الدولة فرصا لتطويرها.
- تحسين المناخ الإستثماري بوضع نصوص وقوانين واضحة خالية من كل الغموض مشجّعة ومحفّزة للمستثمر الأجنبي، والعمل على تحديثها بما يتناسب مع تطوُّر متطلبات المناخ الإستثماري العالمي، وأهم شيء هوالتسهيل في الإجراءات الإدارية.

- على الجزائر أن تعمل على تخفيض القيود الجمركية والجبائية والإدارية أكثر مما يخدم مصلحة المؤسسة الوطنية، ويشجّع قدوم المستثمر الأجنبي المباشر، لإعطاء ديناميكية أكثر للسوق الداخلية والتنافس، من أجل الدخول إلى الأسواق الأجنبية.
- العمل على إنشاء مناطق حرّة صناعية للتّصدير.
- الإستفادة من تجارب بعض الدول التي إستطاعت جذب الإستثمارات الأجنبية المباشر.
- دعم القطاع الصناعي الخاص مع خلق محيط مشجّع لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر إليه.
- وجوب حصر المزايا التنافسية للقطاع الصناعي التحويلي، والعمل على تنميتها وإعطائها الأولوية في البرامج التنموية المختلفة، ذلك أنّ الميزة التنافسية ليست ثابتة على المدى الطويل،لهذا يتوجّب الإهتمام ببحوث التطوير والأبحاث العلمية، التي تهدف إلى تطوير التقنية التي تتدخل في تغيير هياكل الإنتاج والتجارة الخارجية على الصعيد العالمي.
- ضبط أو التقليل من تصدير المواد الأولية بالأخص النفطية، التي يمكن إستغلالها وتنميتها.
- التعويل على الصادرات من الصناعة التحويلية من خلال توفير المناخ الإستثماري المناسب للمؤسسات الناشطة في المجال الصناعي.
- ضرورة بدل المزيد من الجهود بغرض تنمية الصادرات الصناعية خاصة بعد النتائج التي تمّ التوصّل إليها في الدراسة التطبيقية، شريطة أن تتناول هذه المجهودات أبعاد أخرى تمّ إهمالها كليا أو عدم إعطائها الأهمية اللاّزمة في السياسات السابقة، ومن بينها المزيد من الإهتمام بجودة المنتج.
- إنشاء شبكة معلومات وطنية حول الأسواق الخارجية تكون بمثابة قاعدة معطيات تزوّد المؤسسات الصناعية الجزائرية بالفرص المتاحة للتصدير، وإعادة توزيع وإختيار المناطق الإقتصادية، لتصدير المنتجات من الصناعة التحويلية.
- توجيه الإستثمار الأجنبي المباشر نحو مشاريع صناعية غير متوافرة في الدولة، وأن تتضمن تقنيات عالية يمكن توطينها.

آفاق الدراسة:

إنّ هذا البحث ماهو إلاّ فاتحة ومقدمة لمن يهمه البحث في هذا الموضوع، إذ يمكن للمهتم في هذا المجال أن يواصل بحثه من خلال بعض المواضيع التي نقترحها في هذا الصدد كمايلي:

- تطوير الإستثمار الأجنبي المباشر لخدمة متطلبات القطاع الصناعي التحويلي .
- تعزيز الميزة التنافسية الصناعية بواسطة الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.
- متطلبات تحسين تنافسية الصادرات من الصناعة التحويلية.

وفي الأخير نسأل المولى عزّ وجل أن نكون قد وُفقنا في إختيار ومعالجة هذا الموضوع ، ولابدّ من الإعتراف بأنه مهما كانت قوة ومتانة هذه الدراسة في رأينا، فإنه قد يعترضها بعض النقائص والأخطاء التي تتطلب مزيدا من الجهود للوصول بهذا العمل إلى ماهو مرغوب.

قائمة

المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أوجين بريجهام وميشيل إيرهاردت، ترجمة سرور علي براهيم سرور: الإدارة المالية النظرية والتطبيق، الجزءالثاني، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، الطبعة الإنجليزية: Financial management، 2009.

2. توفيق عبد الرحيم يوسف حسن: الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار صفاء للنشر والتوزيع، مجمع الفحيص التجاري عمان، الأردن، ط1، 2010.

3. حسن خلف فليح: العولمة الإقتصادية، عالم الكتب الحديث، أربد، الأردن، ط1، 2010.

4. حسن كريم حمزة: العولمة المالية والنمو الإقتصادي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

5. خالد راغب الخطيب: التدقيق على الإستثمار في الشركات متعددة الجنسيات، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان، الأردن، ط1، 2012.

6. الزين منصوري: تشجيع الإستثمار وأثره على التنمية الإقتصادية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

7. سليمان عمر عبد الهادي: الإستثمار الأجنبي المباشرو حقوق البيئة، الأكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط 1، 2010.

8. سيد سالم عرفة: إدارة المخاطر الإستثمارية، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، 2009.

9. عبد العزيز النجار: الإدارة المالية في تمويل الشركات متعددة الجنسيات، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.

10. عبد الغفور حسن كنعان المعماري: إقتصاديات الإنتاج الصناعي، دار وائل للنشر واللتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2010.

11. عبد القادر السيد متولي: الإقتصاد الدولي النظريات والسياسات، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011.

12. عبد الكريم جبار العساوي: التمويل الدولي مدخل حديث، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط2، 2015.

13. عبد المطلب عبد الحميد: العولمة الإقتصادية منظماتها شركاتها تداعياتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، دون طبعة، 2008.

14. عرفات إبراهيم فياض: الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملة الأجنبية، دار البداية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

15. علي عباس: إدارة الأعمال الدولية مدخل عام، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط1، 2009.

16. علي عبد الفتاح أبو شرار: الإقتصاد الدولي نظريات وسياسات، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، ط2، 2010.

17. عمر صخري: التحليل الإقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط6، 2008.

18. قاسم نايف علوان: إدارة الإستثمار بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

19. مبروك نزيه عبد المقصود: الآثار الإقتصادية للإستثمارات الأجنبية، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر، ط1، 2007.

20. محمد علي ابراهيم العامري: إدارة محافظ الإستثمار، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

21. محمد قاسم خصاونة: الإستثمار في المناطق الحرة، دار الفكر، عمان، الأردن، ط1، 2010.

22. محمد مدحت غسان: الشركات متعددة الجنسيات وسيادة الدولة، درا الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2013.

23. مدحت كاظم القريشي: الإقتصاد الصناعي، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2000.

24. موسى سعيد مطر وأخرون: التمويل الدولي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.

25. نوري موسى شقيري وأسامة عزمي سلام: دراسة الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات الإستثمارية، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2009.

26. ياسين سعد غالب: الإدارة الدولية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، دون طبعة، 2007.

<u>الملتقيات والمؤتمرات :</u>

1. البشير عبد الكريم: إنعكاس المخاطر القطرية على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، الملتقى الدولي الثالث إستراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات الأفاق والتحديات، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، دون سنة.

2. بلعزوز بن علي: دور المناطق الحرة كحافز لجلب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة المنطقة الحرة بلارة، الملتقى الدولي حول أثار وانعكاسات إتفاق الشراكة على الإقتصاد الجزائري، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 13-14 نوفمبر 2006.

3. جمعي عماري و طارق قندوز: التسويق الصناعي كمدخل إستراتيجي وتنافسي لترقية الصادرات الصناعية الجزائرية مع التطبيق على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الرابع حول المنافسة والإستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج المحروقات في الدول العربية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة المسيلة، الجزائر، دون تاريخ.

4. رتيبة عروب وبوسبعين تسعديت: أهمية تأهل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الإستراتيجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الإقتصادية في الجزائر، ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 24/23 أفريل 2012.

5. عائشة خلوفي وآخرون: تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على استراتيجية تنمية الصادرات الغير نفطية في الجزائر، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الإقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11مارس2013.

6. عبد الرحمان عية و عبد القادر بلقيوس: تقييم مدى نجاحة الإتجاهات الحديثة في تنمية قطاع الصناعة الجزائري بعد الإندماج في نظام إقتصاد السوق، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، الجزائر، 23 و24 أفريل 2012.

7. فريد كورتل وعبد الكريم بن عراب: أشكال ومحددات الإستثمار الأجنبي المباشر واقعه في الدول العربية والنامية، المؤتمر العلمي الخامس نحو مناخ إستثماري وأعمال مصرفية إلكترونية، كلية العلوم الإدارية والمالية، جامعة فيلادفيا، عمان، الأردن، 5 يوليو2007.

8. محمد كبداني: التصنيع في البلدان النامية بين مطالب التنمية والمنافسة العالمية، الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الجديدة في الجزائر، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 24/23 أفريل 2012.

9. مصطفى بودرامة: تأثير الإستثمارات المنجزة على التجارة الخارجية الجزائرية، المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الإستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والإستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001–2014، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1، الجزائر، 12/11مارس2013.

الأطروحات والمذكرات:

أطروحات الدكتوراه:

1. بوبكر بعداش: مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر 3، الجزائر،2010/2009.

2. جمال بلخباط: جدوى الإستثمات الأجنبية المباشرة في تحقيق النمو الإقتصادي دراسة مقارنة بين الجزائر والمغرب، (أطروحة دكتوراه تخصص إقتصاد تنمية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014.

3. حمزة بالي: إدارة الأخطار الصناعية كمدخل لتحقيق التنمية المستدامة تشخيص واقع التأمين في الجزائر حالة مركب تمييع الغاز سكيكدة، (أطروحة دكتوراه علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2015/2014.

4. عبد القادر ناصور: إشكالية الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر محاولة تحليل، (أطروحة دكتوراة في العلوم الإقتصادية، فرع إقتصاد التنمية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة أبوبكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2014/2013.

5. عبد الكريم بعداش: الإستثمار الأجنبي المباشر وأثره على الإقتصاد الجزائري، (أطروحة دكتوراه تخصص النقود والمالية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2008/2007.

6. كريمة فرحي: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية مع دراسة مقارنة بين الصين وتركيا ومصر والجزائر، (أطروحة دكتوراه العلوم في العلوم الإقتصادية فرع النقود والمالية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2013/2012.

7. لبيبة جوامع: أثر سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية دراسة مقارنة بين الجزائر ومصر والسعودية 2000–2012، (أطروحة دكتوراة الطور الثالث في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

8. مختار بن هنية: إستراتيجيات وسياسات التنمية الصناعية حالة البلدان المغاربية (أطروحة دكتوراه دولة العلوم الاقتصادية) ،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر 2008/2007.

9. ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، (أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.

10. نورية عبد محمد: أثار الإستثمار الأجنبي في مستقبل الإستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي، (أطروحة دكتوراه فلسفة علوم بحوث العمليات)، جامعة سانت كليمنتس، دون بلد، 2012.

11. هشام ريغي: التحرير الإقتصادي وأسواق العمل حالة القطاع الصناعي في الجزائر(أطروحة دكتوراه علوم، شعبة إقتصاد تطبيقي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2015/2014.

12. وليد بيبي: آليات جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في ظل الأزمة المالية الحالية، (أطروحة دكتوراه الطور الثالث تخصص اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

13. يحي سعيدي: تقييم مناخ الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر(أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2007/2006.

مذكرات الماجستير:

1. إبراهيم بوجلخة: دراسة تقييمية لإطار التعاون الجزائري الأوروبي على ضوء إتفاق الشراكة الأورو جزائرية دراسة تقييمية لمجموعة من المتغيرات الكمية، (مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

2. أحسين عثماني: إستراتيجية الشركات المتعددة الجنسيات في عولمة الإقتصاد، (مذكرة ماجستير في إقتصاد التنمية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2003/2002.

3. إياد حماد: دور الصناعة التحويلية في النمو الإقتصادي،(مذكرة ماجستير إدارة أعمال)، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سورية، 2009/2008.

4. حافظ أمين بوزيدي: إستخدام منهجية بوكس جينكيتر للتنبؤ بحجم الطلب على منتوجات الصناعات الغذائية في الجزائر، (مذكرة ماجستير علوم التسيير، تخصص أساليب كمية في التسير)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2014/2013.

5. حسين سلمان: الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية بالدول النامية، (مذكرة ماجستير فرع اقتصاد كلي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/ 2004.

6. حكيمة بسعد: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الإقتصادية حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير فرع نقود ومالية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلم التسيير، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008-2009.

7. حورية دحاح: هيكل الصناعة ودوره في تحديد الخيارات الإستراتيجية للمؤسسة الصناعية، (مذكرة ماجستير تسييرمنظمات، تخصص تسيير إستراتيجي للمنظمات)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2015/2014.

8. رفيق نزاري: الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، (مذكرة ماجستير فرع إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر 2008/2007.

9. سارة محمد: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر حالة أوراسكوم، (مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010/2009.

10. ساعد بوراوي: الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في دول المغرب العربي، (مذكرة ماجستير فرع إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2008/2007.

11. سامية مقعاش: العملة الأوربية الموحدة وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي)،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر،2007/2006.

12. سلمى سلطاني: دور الجمارك في سياسة التجارة الخارجية حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التخطيط والتنمية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003/2002.

13. شهيناز صياد: الإستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الإقتصادي حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في الإقتصاد فرع مالية دولية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013/2012.

14. عبد الحفيظ كينه: مساهمة الصناعات الغذائية في تحقيق الأمن الغذائي في الجزائر، (مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية فرع تحليل اقتصادي)، كليةالعلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3،ا لجزائر، 2013/2012.

15. عبد الحميد حشمة: دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ظل التطورات الدولية الراهنة، (مذكرة ماجستير تخصص إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

16. عمار زودة: محددات الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير، فرع الإدارة المالية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2008/2007.

17. عمر يحياوي: دورالمناخ الإستثماري في الدول العربية في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر دراسة حالة الجزائر(مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص إقتصاد دولي)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2013/2012.

18. فاروق سحنون: قياس بعض المؤشرات الكمية للإقتصاد الكلي على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير تخصص تقنيات كمية مطبقة في التسيير)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 2009–2010.

19. كريمة قويدري: الإستثمار الأجنبي المباشر والنمو الإقتصادي في الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية تخصص مالية دولية)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2010–2011.

20. محمد العيد بيوض: تقييم أثر الإستثمار الأجنبي المباشر على النمو الإقتصادي والتنمية المستدامة دراسة مقارنة تونس الجزائر المغرب، (مذكرة ماجستير تخصص الإقتصاد الدولي والتنمية

المستدامة)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر، 2011/2010.

21. مصباح بلقاسم: أهمية الإستثمار الأجنبي المباشر ودوره في التنمية المستدامة حالة الجزائر، (مذكرة الماجستير في علوم التسيير تخصص نقود ومالية)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2005–2006.

22. مصطفى بن ساحة: أثر تنمية الصادرات الغير نفطية على النمو الإقتصادي في الجزائر حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، (مذكرة ماجستير تخصص تجارة دولية)، معهد العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بغرداية، الجزائر، 2011/2010.

23. مولود طابوش: أثر الشركات المتعددة الجنسيات على التشغيل في الدول النامية حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص تحليل اقتصادي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2007/2006.

24. نعيمة زيرمي: التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى إقتصاد السوق، (مذكرة ماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات تخصص مالية دولية)، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2011/2010.

25. هودة عبو: آثار العولمة المالية على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر، (مذكرة ماجستير في علوم التسيير)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2008/2007.

26. ياسمين نوري: مكانة القطاع الخاص المنتج في ظل السياسات التنموية في الجزائر بين الخطاب الرسمي والواقع الميداني خلال الفترة 1962–2012، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص التنظيم والسياسة العامة)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مولود معمري تيزي وزو، الجزائر، تاريخ المناقشة 2015/7/7.

مذكرات ماستر:

1. إيمان بن عمار و زينب طيب: الإستثمار الأجنبي المباشر والميزة التنافسية الصناعية في الدول النامية، (مذكرة ماستر في العلوم التجارية، تخصص مالية المؤسسة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة آكلي محمد أولحاج، البويرة، الجزائر، 2015/2014.

2. عبد الرزاق عزرين: النظام القانوني للإستثمارات الأجنبية في الجزائر واقع وآفاق، (مذكرة ماستر في القانون فرع إدارة الأعمال)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة، الجزائر، 2014/2013.

3. مليكة مغيلي: الشركات المتعددة الجنسيات وتأثيرها على سيادة الدولة، (مذكرة ماستر في الحقوق، تخصص إدارة أعمال)، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خميس مليانة ، الجزائر، 2014/2013.

مذكرات أخرى :

1. أمال مدور: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر (مذكرة تخرج لمديرية التربصات الميدانية)، المدرسة الوطنية للإدارة، مديرية التربصات الميدانية، البليدة، 2006/2005.

<u>المجلاّت والدوريات :</u>

1. أحمد دبيش ونسيمة أوكيل: الصناعة الجزائرية مابعد مرحلة الاقتصاد المخطط، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 65، شتاء2013.

2. أحمد زعدار: الإستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، مجلة الباحث، الجزائر، العدد 3، 2004.

3. بلعيد بعلوج: الآثار المترتبة على الإستثمارات المباشرة للشركات متعددة الجنسيات في ظل العولمة، مجلة العلوم الإنسانية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، العدد3، أكتوبر 2002.

4. تاديوس غالوينز: أين تذهب الإستثمارات، هولندا أكبر مصدر للإستثمار الأجنبي المباشر وأكبر جهة له، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 3، مجلد 48، سبتمبر 2011.

5. دينا أحمد عمر: أثر الصادرات على تدفق الإستثمار الاجنبي المباشر في دول عربية مختارة، مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد جامعة الموصل، العدد 86(29)، 2007.

6. زين منصوري: واقع وأفاق سياسة الإستثمار في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعةالشلف، الجزائر، العدد2، دون تاريخ.

7. سفيان بن عبد العزيز: دعم وتطوير القطاع الخاص كألية لترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات، مجلة بحوث إقتصادية عربية، كلية العلوم الإقتصادية واالتجارية وعلوم التسيير، جامعة بشار، الجزائر، العددان: 61–62 شتاء ربيع، 2013.

8. سمير بوختالة ومحمد زرقون: دور قطاع صناعة الحديد والصلب في تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية في الجزائردراسة اقتصادية تحليلية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، عدد 2، جوان 2015.

9. عبد الحميد بوخاري: واقع مناخ الإستثمار في الدول العربية، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، الجزائر ،العدد10،2012.

10. عبد الرزاق مولاي لخضر و شعيب بونوة: متطلبات تنمية القطاع الخاص بالدول النامية دراسة حالة الجزائر، العدد7، مجلة الباحث، كلية الحقوق والعلوم الإقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر ،2009–2010.

11. عبود زرقين: الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث إقتصادية عربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، العدد 45، شتاء 2009.

12. عيسى محمد الغزالي: الإستثمار الأجنبي المباشر تعاريف وقضايا، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد 32، الكويت، 2004.

13. غريب بولرباح: العوامل المحفزة لجدب الإستثمارات الأجنبية المباشرة وطرق تقييمها دراسة حالة الجزائر، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012.

14. فلة حمدي ومريم حمدي: الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين التحفيز القانوني والواقع المعيق، مجلة المفكر، كلية العلوم الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، العدد:10، دون سنة.

15. فيصل بهلولي: التجارة الخارجية الجزائرية بين إتفاق الشراكة الأورومتوسطية والإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مجلة الباحث، جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر، ديسمبر2012، على الموقع: rcweb luedld.net/rc11/A1111%20.pdf (تم التحميل في 2016/03/14)

16. محمد براق و محمد عبيلة: دفع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات بإستخدام مقاربة التسويق الدولي، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف، العدد4، دون تاريخ.

17. محمد بن بوزيان و خديجة خرافي: أثر السياسة الإنفاقية على الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر دراسة قياسية باستخدام إختبار المتزامن وعلاقات السببية، مجلة الإقتصاد الإسلامي العالمية، الجزائر، دون عدد، 2016/02/12، من الموقع: http://giemkantakji.com/article/details/id/598/print/yes(تم التحميل في2016/02/30).

18. محمد طالبي: أثار الحوافز الضريبية وسبل تفعيلها في جذب الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة الشلف،الجزائر،العدد 6، دون سنة.

19. محمد مسعي: سياسة الإنعاش الإقتصادي في الجزائر وأثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 10، 2012.

20. المرصد الوطني للتنافسية: ممارسة أنشطة الأعمال 2014، مجلات الإصلاح دات الأولوية، الجمهورية العربية السورية، تشرين الثاني 2013.

21. مفتاح صالح ودلال بن سمينة: واقع وتحديات الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول النامية، دراسة حالة الجزائر، مجلة البحوث الاقتصادية العربية ، جامعة بسكرة، الجزائر، العددان:43-44 صيف خريف، 2008.

22. نسيم حسن أبو جامع: أثر ثورات الربيع العربي على إتجاهات الإستثمار الأجنبي المباشر في دول الربيع وكيفية الإستفادة منها فلسطينيا، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الإقتصادية والإدارية، كلية الإقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، المجلد 11، العدد1، 2013.

23. نصيرة قوريش: أبعاد وتوجهات إستراتيجية إنعاش الصناعة في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية، جامعة الشلف، الجزائر، العدد 5، دون تاريخ.

24. هشام ريغي: الإستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة وقنوات خلف الوظائف وتهديمها في الدول المضيفة، مجلة التواصل في الإقتصاد والإدارة والقانون، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، العدد 38، جوان 2014.

25. يوسف مسعداوي: تسيير مخاطر الإستثمار الأجنبي المباشر مع الإشارة لحالات بعض الدول العربية، مجلة الأبحاث الإقتصادية والإدارية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب البليدة، العدد3، جوان 2008.

المراسيم والمواد والأوامر :

1. الأمر رقم 09-01 مؤرخ في 29 رجب 1430 الموافق: 22 يوليو سنة 2009 المتضمن قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية رقم: 44، 26يوليو 2009.

2. المواد 182،183،184 من القانون 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990المعدل والمتمم في 2001 و2003.

3. المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993 والمتعلق بترقية الإستثمار، الجريدة الرسمية، العدد64 الصادرة في 10 أكتوبر1993.

4. المرسوم التنفيدي رقم 06- 355 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني وتشكليه وتنظيمه وسيره، الجريدة الرسمية، العدد 64، الصادرة في 11أكتوبر2006.

5. المادة 1 من المرسوم التنفدي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر 2006 والمتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار وتنظيمها وسيرها،الجريدة الرسمية، العدد64،الصادرة في 11أكتوبر2006.

6. المرسوم التنفيذي رقم06-355 المؤرخ في 9أكتوبر سنة 2006 المتعلق بصلاحيات المجلس الوطني للإستثمار وتشكيله وتنظيمه وسيره،الجريدة الرسمية، العدد64، الصادرة في 11 أكتوبر 2006.

الجرائد :

1. جريدة صوت الأحرار: أخبار الوطن، الرئيس بوتفليقة يوقع على قانون المالية سنة 2016، العدد5454، 2015/12/31.

التقارير :

1. التقرير الصناعي العربي 2007: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تطور القطاع الصناعي في الدول العربية تحليل شامل، الجزء الثاني.

2. التقرير الصناعي العربي الموحد 2015: صندوق النقد العربي، مفاهيم ومصطلحات.

3. التقرير الصناعي العربي 2008: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

4. التقرير الصناعي العربي 2009–2010: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين.

5. تقرير ضمان الإستثمار :المؤسسة العربية لضمان الإستثمار و إئتمان الصادرات ، لماذا تسعى الدول لجذب الإستثمار الأجنبي المباشر، يناير– مارس 2013.

6. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2002: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت.

7. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2015: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات ، الكويت.

8. تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية 2011: المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وإئتمان الصادرات، الكويت.

مراجع أخرى من الأنترنت :

1. islamfim.go-Horum.net/t1826-topic.(تم التصفح في 2016/02/01)
2. Uqu.edu.Sa/page/ar/9827(تم التصفح في 2016/03/04)
3. www.akhbarelyoum.dz/ar/200241/172942(تم التصفح في 2016/1503)
4. www.andi.dz/index.php/ar/statistique.(تم التصفح في 2016/03/15)
5. www.aps.dz/ar/Economie12935 / إنخفاض–فائض–ميزان تجاري–في يناير2015–كوريا الجنوبية– الزبون –الأول للجزائر–جمارك– (تم التصفح في 2016/03/14)

6. www.djazairesss.com/elkhabar/437096 (20:45 –2016/02/13):تم التصفح في

7. www.echoroukonlin.com/ara/?news:17245 ،13/02/2016) : تم التصفح في .(21:02

8. www.elbilad.net/article/detail?id=51857 (2016/03/18)

9. www.elkhabar.com/press/article/91934/srhrash.pua44gwj تم التصفح في .2016/02/12

10. www.hrdiscussion.com/hr90593.htm(14:53.2015 /01/20 تم التصفح في)

11. www.kitabat.com/ar/page/05/08/2015/56750/شركات .html(تم التصفح في 2016/01/20)

12. www.kitabat.com/at/page/05/08/2015/ الشركات-المتعددة - الجنسيات-وتأثيرها-على-الاقتصاد-العالمي.html.(تم التصفح في 2016/01/20 – 17:17)

13. www.opec.org.annual.statistical bulletin 01/02/2015 (18/03/2016)

14. www.tribumal.dz.com/Forum/t17(تم تصفح في 2016/01/20).

15. صفاء شريم: أهمية الصناعة، على الموقع: Mawdoo3.com/أهمية-الصناعة (تم التصفح في 2016/03/04)

16. فيفيان: الخطة الدراسية لمادة إقتصاديات الصناعة، على الموقع: صناعي- doc. /www.Kau.edu.sa/files/004512/subject (تم التصفح في : 2016/03/02).

17. كريم نعمة: أهمية ودور الشركات متعددة الجنسيات في النظام العالمي الجديد، من الموقع: https://groups.google.com/7m/#!msg/fayad61/dficazjbfqu/godugdvuj (تم التصفح في 2016/01/21 على 16:34).

18. محمد لموسخ: دور منظمة الشفافية الدولية في مكافحة الفساد، من الموقع-www.univ meda.dz/fac%5cd manifestations%5c protection argent et contre la corruption 2009-2010/15.pdf (2016/01/30)

19. ناجي بن حسين: دراسة تحليلية لمناخ الإستثمار في الجزائر، على الموقع:http://www.cbaedu.kw/wtou/download/conf3/naji.pdf تم التحميل في:2016/02/12.

20. الوكالة الوطنية لتطوير الإستثمار على الرابط WWW.ANDI.DZ/index.php/ar/bilan-des-investissements تم التصفح في 2016/3/20

المراجع باللغة الأجنبية :

Reports

1. the global competitiveness report 2011-2012، World Economic forum.

2. transparency International corruption Perception Index 2013،the global coalition against corruption.

الملاحق

الجدول رقم(1): تطور مساهمة فروع القطاع الصناعي التحويلي في القيمة المضافة خلال الفترة 2001-2014 الوحدة%

فرع الصناعات الحديدية المعدنية الميكانيكية الإلكترونية والكهربائية

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	91	89.9	90.6	90.3	90	88.1	89.2	90	91.8	91.7	91.8	92.2	92.5	92.6
خاص	9	10.1	9.4	9.7	10	11.9	10.8	10	8.2	8.3	8.2	7.8	7.5	7.4
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

فرع مواد البناء السيراميك والزجاج

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	72.4	70.2	66.6	61.4	63.4	58.4	58.3	49	46.5	46.8	46.5	44.7	46.3	47
خاص	27.6	29.8	33.44	38.6	36.6	41.6	41.7	51	53.5	53.2	53.5	55.3	53.7	53
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

فرع الكيمياء المطاط البلاستيك

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	79.9	77.6	76.8	74.3	48.4	38.2	32.2	33.2	33.5	30.6	27	25.8	25.2	21.8
خاص	20.1	22.4	23.2	25.7	51.6	61.8	67.8	66.8	66.5	69.4	73	74.2	74.8	78.2
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

فرع الصناعات الغذائية

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	31.5	30	24	20.7	17.8	16.9	15.2	14.8	13.7	12.9	13.8	12.7	12.7	12.6
خاص	68.5	70	76	79.3	82.2	83.1	84.8	85.2	86.3	87.1	86.2	87.3	87.3	87.4
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

فرع صناعة النسيج الألبسة والخياطة

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	35.2	31	27.8	23.8	23.8	20.7	17.3	17.1	15.9	15.5	13.8	11.7	11.9	12
خاص	64.8	69	72.2	76.2	76.2	79.3	82.7	82.9	84.1	84.5	86.2	88.3	88.1	88
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

فرع صناعة الجلود والأحدية

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	24	17.6	18.1	17.1	15.2	13.6	12.8	13.1	11.7	11.5	10	10.6	10.4	10.8
خاص	76	82.4	81.9	82.9	84.8	86.4	87.2	86.9	88.3	88.5	90	89.4	89.6	89.2
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

فرع صناعة الخشب والفلين والورق

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	60.1	56.1	58.4	56.8	58	57.5	57.3	51.7	50.2	49.6	49.3	54.4	53.1	53.1
خاص	39.9	43.9	41.6	43.2	42	42.5	42.7	48.3	49.8	50.4	50.7	45.6	46.9	46.9
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

صناعات أخرى

	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عام	96.8	96.9	96.8	96.5	96.5	96.3	95.7	95.4	95.8	95.4	95.6	95.6	95.1	94.9
خاص	3.2	3.1	3.2	3.5	3.5	3.7	4.3	4.6	4.2	4.6	4.4	4.4	4.9	5.1
مجموع	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100

Source : ONS LES comptes économiques de 2000 à2014، N°79، juillet 2015، pp : 26،29،30،31 .

جدول رقم (02) : تطور هيكل واردات البضائع حسب قطاع النشاط NSA خلال الفترة (2001–2014) (الوحدة: مليون دينار جزائري)

رقم NSA	التسمية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
01	**الزراعة، الصيد البحري الصيد**	102648.4	149133.1	136196.7	154946.1	158011.3	155563.2	189312.8	328326.5	242701.2	223071.2	403731.0	346195.6	368661.2	401724.7
02	**الماء والطاقة**	7.3	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
03	**المحروقات**	7786.7	6475.8	6490.3	7169.9	6568.4	8313.1	11841.1	24158.8	24083.6	52929.6	65915.8	384293.0	348147.8	231946.1
05	**المناجم والمقالع**	6536.4	9422.7	7048.9	11082.1	18723.0	20522.9	21755.6	25999.5	25384.6	29493.3	30972.5	12530.6	12248.2	14677.4
06	**الصناعة الحديدية المعدنية المكانكية الكهربائية**	378475.9	468621.8	534275.5	699708.1	842879.6	889353.5	1097215.2	1506836.0	1822892.5	1825928.7	1863805.8	1915266.5	2179259.2	2478718.4
07	**مواد البناء السيراميك والزجاج**	12522.4	17168.2	23876.7	18727.9	18120.5	20147.0	21333.8	23864.2	29345.4	47180.8	46514.8	51703.0	87455.3	90200.3
08	**البناء والاشغال العمومية**	6.5	2610.9	5717.6	4652.2	6578.6	2546.3	3430.8	3498.6	3377.5	2657.1	2686.2	2161.2	3009.4	2659.5
09	**كمياء مطاط بلاستيك**	102239.2	130507.9	173600.2	178312.2	197696.4	202785.0	239850.3	291737.3	313091.6	360776.3	426809.3	514281.5	556230.8	617190.7
10	**صناعة غدائية تبغ وكبريت**	100654.7	106207.1	112308.6	149269.3	144934.9	157595.3	195970.0	233410.7	237202.0	281341.1	398992.7	435325.1	467104.4	554284.6
11	**النسيج الألبسة الخياطة**	11954.4	14742.3	14646.5	16425.9	19102.1	18008.1	22061.2	24147.7	31443.4	38644.7	46995.2	61274.7	73936.4	82671.4
12	**الجلود والاحدية**	2205.5	2821.1	3296.4	4004.7	4887.8	5127.9	5769.2	6940.1	8499.7	9528.4	13242.4	14619.5	16864.0	22014.6
13	**الخشب الفلين الورق**	33817.4	41391.4	44958.5	54239.4	54526.4	62622.6	86184.8	88425.9	96039.6	109937.1	120701.3	142079.4	151290.9	178671.3
14	**صناعة مختلفة**	6007.8	7937.5	15025.5	15862.0	21616.0	15956.0	22104.4	14688.2	20743.9	30319.3	22134.7	27341.9	104340.9	44949.3
المجموع		764862.4	957039.8	1047441.4	1314399.8	1493644.8	1558540.8	1916829.1	2572033.4	2854805.3	3011807.6	3442501.6	3907071.9	4368548.4	4719708.3

Source : préparé par le chercheur à partir de:

- Données 2001-2012 : -ONS ،Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2001 a 2012 ،Collections Statistiques N° 182/2014 ،série E : Statistiques Economiques N° 75 ،Mars 2014. P :23.
- Données 2013-2014 : -ONS ،Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2004 a 2014 ،Collections Statistiques N° 194/2015 ،série E : Statistiques Economiques N° 84 ،octobre 2015. P :22.

الجدول رقم (03) : تطور هيكل صادرات البضائع حسب قطاع النشاط (NSA) خلال الفترة (2001-2014)(الوحدة مليون دينار جزائري) :

رقم NSA	التسمية	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
01	الزراعة، الصيد البحري الصيد	1776.4	1597.6	1771.9	2600.0	2325.9	2475.0	2876.7	2621.4	2721.7	2490.8	2721.7	3719.7	4981.9	4571.4
02	الماء والطاقة	148.0	134.3	32.5	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	966.1	412.9	0.0	0.0	0.0	0.0
03	المحروقات	1428524.0	1445000.0	185000.0	2276827.6	3355000.0	3895736.2	4120872.9	4970025.1	3270227.5	4220106.0	5223836.8	5527736.5	5057546.9	4709622.4
05	المناجم والمقالع	1776.4	1856.3	989.7	2010.6	1650.5	2838.6	4207.4	9783.2	7813.6	4040.4	9831.0	11980.7	7833.7	7886.6
06	الصناعة الحديدية المعدنية المكانكية الكهربائية	13619.1	17864.2	11408.7	15427.2	22219.3	37563.0	31335.7	33029.2	14247.2	14526.6	9549.9	6666.9	4692.7	3436.0
07	مواد البناء السيراميك والزجاج	148.0	61.2	83.3	73.9	105.7	1662.4	559.5	3265.4	2563.0	2953.3	27013.5	1837.0	2182.2	1656.5
08	البناء والاشغال العمومية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	18.1	0.0
09	كمياء مطاط بلاستيك	30643.0	28934.4	31843.3	34153.1	34854.7	31558.7	46503.5	68182.7	43685.1	64606.0	97454.5	110866.8	107969.7	164157.2
10	صناعة غدائية تبغ وكبريت	888.3	2017.8	2303.7	3408.8	3092.8	4118.6	4380.3	5531.6	3439.6	21878.4	23837.1	21263.7	27644.9	21751.5
11	النسيج الألبسة الخياطة	296.1	267.4	271.9	326.0	237.0	367.1	632.9	287.9	155.3	216.1	54	31.5	30.6	53.8
12	الجلود والاحدية	1184.3	1916.2	1512.0	1008.5	573.3	11.86.2	1176.5	1225.0	889.9	1379.3	2347.0	1887.7	2092.3	2286.3
13	الخشب الفلين الورق	1184.3	1479.0	1559.1	1563.2	1434.6	1130.2	1234.2	999.2	701.3	915.4	1776.1	1275.9	1970.3	2072.7
14	صناعة مختلفة	148.0	63.4	277.6	49.7	54.6	364.9	383.6	68.9	27.8	62.2	20.8	103.0	136.5	103.7
المجموع		1480335.8	1501191.9	1902053.5	2337447.8	3421548.3	397900.9	4214163.1	5095019.7	3347636.0	4333587.4	53741333	5687369.4	5217099.8	4917598.2

Source :prèparè par le chercheur à partire de:

- Données 2001-2012 : -ONS ،Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2001 a 2012 ،Collections Statistiques N° 182/2014 ،série E : Statistiques Economiques N° 75 ،Mars 2014. P :99.
- Données 2013-2014 : -ONS ،Evolution Des èchanges èxterieurs De Marchamdises de 2004 a 2014 ،Collections Statistiques N° 194/2015 ،série E : Statistiques Economiques N° 84 ،octobre 2015. P :96.

جدول رقم(04): توزيع المشاريع الإستثمارية بحسب مصدر رأس المال خلال الفترة 2002-2012.

أصل رأس المال	عدد المشاريع	%	مليون د.ج	%	الوظائف	%
إستثمار محلي	31594	99	1743783	68	256156	86
إستثمار أجنبي	410	1	803057	32	42959	14
المجموع	32004	100	2546840	100	299115	100

Source : www.andi.dz/index. PHP/Ar/bilan-des-investissements